

# مستقبل حفظ السلام، النماذج الجديدة والقدرات ذات الصلة

أكتوبر ٢٠٢٤

# مستقبل حفظ السلام، النماذج الجديدة والقدرات ذات الصلة

دراسة مستقلة بتكليف من قبل إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة  
القاسم وان، البروفيسير بول ويليامز، البروفيسير آي كيهارا هانت

تمت ترجمة هذه الدراسة من قبل مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام CCCPA

# المحتويات

١	الملخص التنفيذي
٥	١. المقدمة
٧	٢. تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإنجازاتها وتحدياتها
١٤	٣. المزايا النسبية لحفظ السلام الأممي
١٨	٤. منظومة التهديدات
٢٢	٥. مستقبل حفظ السلام الأممي: الولايات، والنماذج، والآليات
٤٦	٦. القدرات الرئيسية
٥٢	٧. عوامل النجاح
٥٨	٨. خاتمة
٥٩	قائمة الاختصارات
٦٢	الهوامش

# الملخص التنفيذي

عالم يزداد تقلباً وتفككاً وتعقيداً وتنازحاً، حيث يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاستجابة لسلسلة من التهديدات والتحديات المتعلقة بالسلام والأمن، ومن بين أهمها النزاعات المسلحة، واستخدام التكنولوجيا الجديدة والناشئة في الأغراض العسكرية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأزمة المناخ، وحالات الطوارئ الصحية العامة هي عوامل تتشابك بطرق معقدة لا تعترف بالحدود السياسية الدولية.

٤. تتمتع الأمم المتحدة بالمؤهلات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، إذ أن العضوية العالمية للمنظمة، والتاريخ الطويل للبعثات الميدانية، فضلاً عن مكاتبتها ومؤسساتها المتنوعة، تمنحها العديد من المزايا المهمة عند مقارنتها بالاستجابات الثنائية وغيرها من أشكال الاستجابة الدولية للأزمات. وتتمثل هذه المؤهلات والمزايا في قدرة الأمم المتحدة على تشكيل بعثات حفظ السلام ونشرها، ودعمها وتمويلها، وتقييمها ومراجعتها. كما تحتفظ المنظمة بسلطة لا مثيل لها وشرعية واسعة لتجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين عند اندلاع الأزمات. بالإضافة إلى ما سبق، أثبتت مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لحفظ السلام – وهي موافقة الأطراف الرئيسية، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو عن ولايتها – صمودها على مر الزمن، مما أكسب المنظمة سمعة قوية باعتبارها راع محايد لمسارات السلام. كما تتمتع الأمم المتحدة بمرونة تخولها تفويض عمليات حفظ السلام من شأنها مواجهة التهديدات الحالية والناشئة، وتستفيد من مصادر تمويل مستدامة ومرنة من شأنها توزيع العبء الاقتصادي لعمليات حفظ السلام على جميع الدول الأعضاء. ومع تزايد الضغوط المالية العالمية، وفي ظل مواجهة تباين الدول الأعضاء لمطالب متنافسة، يمكن لعمليات حفظ السلام الأممية أن تعزز كفاءتها من خلال ضمان أن تكون البعثات أكثر مسئولية وشفافية واتساقاً في التزاماتها المالية، مع العمل على تعزيز طرق تواصلها حول النتائج التي حققتها. ويُسهّم ما تقدمه في تعزيز ثقة المانحين وتطمينهم بأنهم يستثمرون بشكل سليم في أداة متعددة الأطراف فعّالة للاستجابة للأزمات، فضلاً

١. بناءً على طلب ألمانيا والرؤساء الآخرين المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام، تم تكليف إدارة عمليات السلام بإجراء دراسة مُستقلة بهدف إثراء العملية التحضيرية قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري في برلين (أيار/مايو ٢٠٢٥)، والذي يركز على موضوع "مستقبل حفظ السلام".

٢. تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة فعّالة مُتعددة الأطراف لمنع النزاعات المسلحة والحد منها، وضمان استدامة السلام، فضلاً عن مواجهة العديد من تهديدات السلم والأمن الدوليين. فمنذ أواخر أربعينيات القرن العشرين، تطورت منظومة حفظ السلام الأممية وتكيفت مع الظروف المتغيرة، بما في ذلك حشد الخبرات المدنية والشرطية والعسكرية من كافة أرجاء العالم. حتى الآن، تم نشر أكثر من ١٢٠ عملية سلام تضم مليوني عنصر حفظ سلام في أكثر من ٥٠ دولة في إفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وقد حققت هذه البعثات إنجازات مهمة وقامت بذلك بطريقة فعّالة نسبياً من حيث التكلفة. وقد ساعد حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على تهدئة النزاعات والأزمات، ومواكبة عمليات إنهاء الاستعمار، وحماية المدنيين، وتعزيز سيادة الدولة، وبناء مؤسسات تدعم السلام والحوكمة الرشيدة. وتستمر العديد من هذه الآثار الإيجابية قائمة حتى في السياقات التي تشهد مستويات مرتفعة من العنف المستمر أو جموداً في مسارات السلام.

٣. حققت عمليات حفظ السلام سجلها الإيجابي من خلال الجمع بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، فهي تجسد العمل المتعدد الأطراف في أبهى صورته، وكذلك بناء التوافق بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين في مجلس الأمن، والجهات المانحة الرئيسية، والدول المضيفة، والجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة وأكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساهمة بقوات حفظ السلام. وحتى في الأوقات التي تشهد انقساماً داخل مجلس الأمن حول قضايا أخرى، نجح المجلس في الكثير من الأحيان في التوصل إلى توافق بشأن نشر عمليات السلام. وتُعد هذه سمة مهمة في

عن منع النزاعات وبناء السلام. وأخيراً، عندما تنتشر الأمم المتحدة قوات حفظ السلام، فإنها تقوم بذلك في إطار مجموعة من آليات المساءلة والامتثال، لا تضاهيها أي جهة أخرى في العالم متعدد الأطراف.

٥. يتطلب النظر إلى المستقبل تصوراً جديداً حول الأدوار التي يمكن ويجب أن تضطلع بها عمليات حفظ السلام. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في ظل ما تواجهه البعثات الميدانية من مقاومة سياسية مقلقة، وغياب الثقة من قبل بعض الحكومات والسكان المحليين والمؤثرين والمحليين، حيث أسهم فيما تقدم تزايد المعلومات المضللة والخاطئة، بالإضافة إلى ما يُعرف بـ"فجوة التوقعات مقابل القدرات". ويأتي ما سبق في سياق تنافس جيوسياسي متصاعد، وتباين في وجهات النظر حول العديد من القضايا العالمية، مما أدى إلى انقسامات في مجلس الأمن وداخل عضوية الأمم المتحدة بشكل أوسع، الأمر الذي يعقد جهود حفظ و صنع السلام على الأرض.

٦. تُقدم هذه الدراسة رؤية لعمليات حفظ السلام الأهمية كأداة سياسية تتمحور حول نهج محوره الإنسان، وتتمتع بالمرونة وقابلية للتكيف، وقادرة على توحيد مجلس الأمن حول استجابات فعالة متعددة الأطراف لمجموعة واسعة من التهديدات والتحديات. وترتبط هذه الرؤية ارتباطاً وثيقاً بأجندات الأمم المتحدة الأوسع لمنع النزاعات وبناء السلام، وكذلك بأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ومع توفر القيادة السياسية والإدارة الفعالة والدعم اللازم والتمويل الكافي والقبال للتنبؤ، يمكن تعزيز هذه الروابط وتحقيق هذه الرؤية. من أجل دعم هذه الرؤية، تقدم الدراسة ثلاثين نموذجاً محتملاً يمكن أن تُشكل أساساً لبعثات الأمم المتحدة المستقبلية (انظر الشكل ا). وتشمل هذه النماذج مزيجاً من مهام حفظ السلام التقليدية، وطرق تنفيذها في سياقات مختلفة وباستخدام تقنيات جديدة، بالإضافة إلى أنشطة مبتكرة لمهام حفظ السلام المستقبلية.

٧. لا تُعد هذه النماذج تذكيراً مكثفاً ومفيداً بالعديد من الأنشطة التي اضطلعت بها قوات حفظ السلام الأهمية سابقاً فحسب، بل تُسهم أيضاً في بلورة الرؤية المستقبلية المطلوبة للتصدي للتهديدات

الجديدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين. يُبرز النظر في نماذج مختلفة ويعتمد على نهج مرن أهمية تصميم البعثات وفقاً لخصوصية كل حالة، وتكييفها بمرور الوقت، ودراسة مجموعة متنوعة من الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها.

٨. يمكن أن تساعد هذه النماذج على إرشاد مجلس الأمن والدول الأعضاء وحكومات الدول المضيفة المحتملة إلى الخيارات العديدة المتاحة، ففي حين يجب أن تحدد الولايات الأهمية الاتجاه الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام، يُمكن تصميم النماذج ودمجها عند الحاجة لتنفيذ مجموعات من المهام ذات الصلة في الميدان. وعليه، يُمكن لمجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة تطوير أساليب سريعة ومرنة وقابلة للتكيف لدعم وتحسين البعثات، من خلال الاستفادة من كافة القدرات المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وأحياناً من خلال الشراكة مع المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى. وقد تشمل هذه الأساليب: بعثات أممية قائمة بذاتها، ومشاركة الأمم المتحدة في تسلسل لعمليات نشر متعددة، أو بعثات مشتركة أو مُخلطة، أو عمليات تنفذها تحالفات من الدول أو منظمات دولية أخرى بتفويض من مجلس الأمن، وربما بدعم أممي لوجستي.

٩. كما تسلط هذه الدراسة الضوء على ضرورة الاستثمار في القدرات الأساسية لتعزيز بعثات حفظ السلام الحالية والمستقبلية، بغض النظر عن نوعية النماذج أو ولاياتها. وتشمل هذه القدرات: التخطيط، والموارد البشرية، والقيادة، والدعم اللوجستي، وإدارة البيانات والمعلومات، والاتصالات الاستراتيجية، وسلامة المعلومات، وقدرات النشر السريع، وأمن وسلامة حفظة السلام. كما تؤكد الدراسة على أهمية توظيف أفراد ملتزمين وذوي كفاءة، لديهم المعرفة المحلية والخبرة الفنية، مع إعطاء أولوية لتوظيف النساء في جميع المستويات، لاسيما وأن البعثات الأكثر قدرة على تحقيق نتائج إيجابية هي تلك التي يعمل فيها أفراد بكفاءة، ويخضعون لأنظمة سلوك ومساءلة فعّالة، ويتمتعون بالمرونة في مواجهة الظروف المتغيرة. وأخيراً، خلال الفترة الانتقالية لعمليات السلام، يُعد ضمان سلاسة العملية الانتقالية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التكامل

مع باقي الفاعلين الأمميين وترك أثر إيجابي دائم للدول والمجتمعات المحلية.

١٠. ومع ذلك، فإن التفكير الجديد والإصلاحات الفنية والعملية لا تكفي بمفردها، ما لم يصاحبها إرادة سياسية من الدول الأعضاء وقيادة حقيقية لبناء السلام المستدام. فحفظ السلام كأداة جماعية للاستجابة للآزمات يؤدي دوره في كثير من الأحيان، لكنه ليس عصا سحرية. القيادة والوحدة داخل مجلس الأمن أمران أساسيان. إذ لن تحقق النماذج الجديدة النتائج المرجوة إذا كان المجلس منقسماً أو غير راغب أو غير قادر على دعم بعثاته ميدانياً بشكل مستمر، خاصة في أوقات التحديات.

١١. تزداد فرص نجاح حفظ السلام عندما تكون الدول المجاورة والترتيبات الإقليمية ذات الصلة منخرطة وتستمر في تحقيق الهدف النهائي من بعثات حفظ السلام الأممية، ويتعين على الأمم المتحدة أن تُشرك باستمرار هذه الجهات الإقليمية في الأنشطة والمشكلات المتعلقة بالبعثات، بحيث يرون أن نجاح عمليات حفظ السلام أمر حيوي للمنطقة بأسرها.

١٢. يرتبط نجاح عمليات حفظ السلام أيضاً ارتباطاً وثيقاً بمدى رغبة أطراف النزاع في تحقيق السلام. فحتى في أصعب الظروف، يُمكن لحفظ السلام أن يحد من الأضرار، لكنه لا يستطيع فرض السلام إذا لم تكن الأطراف مستعدة لذلك فعلاً. كما لا يمكن لأي بعثة أن تنجح دون تعاون ودعم كافٍ من حكومة الدولة المضيغة والأطراف الرئيسية الأخرى. وما يهم هنا ليس فقط الموافقة القانونية من الدولة المضيغة، بل الالتزام الحقيقي بتعزيز مسار السلام

والإصلاحات ذات الصلة، والاستعداد للتعاون الكامل والمستمر مع قوات حفظ السلام، والبحث عن حلول بعقلية منفتحة عند وقوع المشكلات. ويمكن للأمم المتحدة تعزيز التعاون من خلال إشراك حكومات الدول المضيغة بشأن القضايا المتعلقة بولاية البعثة والتصرف بشفاافية وحياد لبناء الثقة، والابتكار في الاستجابة لاحتياجات السلطات المحلية والوطنية، وإيلاء الأولوية لتقديم فوائد ملموسة للسكان المحليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٣. بما أن بعثات حفظ السلام تُعد أداة لمواجهة نزاعات طويلة الأمد وأكثر الأزمات تعقيداً في العالم، غالباً ما سيتم نشر قوات حفظ السلام في بيئات متقلبة وعالية الخطورة. وبالتالي، يتعين على عمليات حفظ السلام المستقبلية أن تكون قادرة على الصمود أمام الانتكاسات. كما يتوجب على القائمين بتفويض وتمويل وتنفيذ عمليات حفظ السلام الأممية دمج درجة من تحمل المخاطر في المشروع، والتركيز على إدارة المخاطر وتمويلها، والاستعداد لحالات الفشل أحياناً، والتأقلم عند تدهور الأوضاع بصورة غير متوقعة نتيجة لظروف النشر الأولية. كما يجب مواءمة التوقعات المحلية والدولية بشأن ما يمكن لحفظ السلام تحقيقه بما يتناسب مع الواقع.

١٤. يواجه عالمنا تحديات متزايدة في مجاليّ السلم والأمن، تتطلب استجابة متعددة الأطراف تتسم بالشمولية والفعالية وأن تكون قائمة على المبادئ. ويمكن لحفظ السلام أن يكون أداة مهمة لتحقيق ذلك.

## الشكل ١ : نماذج لعمليات حفظ السلام المستقبلية للأمم المتحدة

٢١. الاستجابة للكوارث الطبيعية		١١. أمن الانتخابات والدعم		١. النشر الوقائي	
٢٢. المرافقة الانسانية / الحماية		١٢. نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج		٢. الحد من الفظائع	
٢٣. حماية التراث الثقافي		١٣. إصلاح قطاع الأمن والحوكمة		٣. حماية المدنيين	
٢٤. حماية الموارد الطبيعية		١٤. سيادة القانون / إنفاذ القانون		٤. رصد ومراقبة وقف إطلاق النار	
٢٥. إدارة الحدود		١٥. الدعم الشرطي		٥. الرصد والمراقبة والإبلاغ	
٢٦. أمن البنية التحتية		١٦. دعم آليات المساءلة		٦. التحقق	
٢٧. الأمن السيبراني		١٧. مكافحة الجريمة المنظمة		٧. دعم اتفاقيات السلام	
٢٨. الأمن الإقليمي		١٨. إزالة الألغام / الذخائر المتفجرة		٨. دعم الدولة الجديدة	
٢٩. أمن المدن		١٩. الاستجابة الانسانية الطارئة		٩. دعم المرحلة الانتقالية	
٣٠. الأمن البحري		٢٠. دعم الصحة العامة		١٠. الإدارة الانتقالية	

# ١. المقدمة

يتعلق بالتخطيط، والموارد البشرية، ومرونة العمليات المختلفة.

على الرغم من هذه التحديات، لا تزال عمليات حفظ السلام تؤدي أدواراً مهمة في أنحاء متفرقة من العالم، ويمكن أن تطلع بأدوار جديدة ومختلفة في المستقبل. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى حول الاتجاه المستقبلي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد كُلفت بإعدادها إدارة عمليات السلام الأممية، بناءً على طلب من ألمانيا والرؤساء الآخرين المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام بهدف إثراء العملية التحضيرية والمؤتمر الوزاري والمقرر عقده في برلين في مايو ٢٠٢٥ تحت شعار "مستقبل حفظ السلام". وبالنظر إلى تركيز هذه الدراسة على العمليات التي تنفذها الأمم المتحدة، فهي لا تتناول القضايا المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٧١٩ (٢٠٢٣) المتعلقة بتمويل العمليات التابعة للاتحاد الإفريقي والمفوضة من قبل مجلس الأمن، حيث يتم تناول هذه المسائل من قبل فريق عمل مشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

وفي إطار إعداد هذه الدراسة، أجرى فريق عمل إعداد هذه الدراسة مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمسؤولين الأمميين، والكيانات الإقليمية، والخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتشير الأدلة التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن الدول الأعضاء كانت على صواب في تجديد التزامها تجاه منظومة حفظ السلام، وهو ما قامت به أكثر من ٥٠ منها في أحدث مناقشة لمجلس الأمن حول هذا الموضوع! يتسم السجل التاريخي لحفظ السلام وإمكاناته المستقبلية بالإيجابية بشكل عام، لاسيما وأن حفظ السلام يجسد القيمة الأساسية للأمم المتحدة المتمثلة في العمل المشترك لمواجهة التحديات المشتركة.

ومع مساهمة أكثر من ١٢٠ دولة بقوات وعناصر بشرية، ومساهمة جميع الأعضاء ماليًا، يُعد حفظ السلام مثالاً حيًا على "العمل المتعدد الأطراف".

يُعد حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، بلا شك، من أبرز ابتكارات المنظمة، فهو يستند إلى مجموعة واسعة من المعايير الدولية المشتركة، والقواعد والمبادئ وإجراءات صنع القرار، والتي تطورت منذ أواخر الأربعينيات. ومع مرور الوقت، أصبح حفظ السلام أحد أبرز رموز الأمم المتحدة، وجزءاً أساسياً من هوية المنظمة. فقد تم نشر أكثر من ١٢٠ بعثة في أكثر من ٥٠ دولة، حققت إنجازات ملحوظة في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. كما جمع حفظ السلام بين فئات رئيسية من أصحاب المصلحة، واستفاد من إجماع واسع النطاق بينهم، بما في ذلك الأعضاء الدائمين والمنتخبين في مجلس الأمن، والجهات المانحة الرئيسية، والدول المضيفة، والجهات الإقليمية المعنية، وأكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي ساهمت حتى الآن بأكثر من مليوني فرد من حفظة السلام. كما اكتسبت الأمم المتحدة الخبرات اللازمة لضمان تكيف بعثاتها للتلاءم مع الظروف الجديدة، فضلاً عن تطوير مجالات جديدة من الخبرات. فقد نشرت خبرات مدنية وشرطية وعسكرية من جميع أنحاء العالم، وتكيفت مع ديناميات النزاع المتغيرة، وبلورت شراكات مرنة ومبتكرة مع مجموعة متنوعة من الفاعلين الدوليين في سعيها لتحقيق السلم والأمن. كما نجح مجتمع الممارسين والخبراء المعنيين بتصميم وإدارة بعثات الأمم المتحدة، من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء والكيانات الأخرى، في تطوير سياسات حفظ السلام وتنقيحها بشكل منتظم، مع تدريب وتأهيل مجموعة واسعة من الجهات المعنية على تنفيذها ميداناً.

في الوقت الراهن، تواجه منظومة حفظ السلام الأممية بيئة أكثر تعقيداً وتنازاعاً، نتيجة تداخل عدة عوامل، من أبرزها احتدام التنافس الجيوسياسي، وتزايد مشاعر فقدان الثقة والانحياز لدى بعض الجهات، فضلاً عن الضغوط المالية المتزايدة، بالإضافة إلى مجموعة من المشكلات والقيود داخل مقر الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام، خاصة ما

<sup>١</sup> "حفظ السلام التابع للأمم المتحدة"، S/PV.9719، ٩ سبتمبر ٢٠٢٤.

<sup>٢</sup> التقرير الموضوعي للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (نيويورك، ١٩ فبراير - ١٥ مارس ٢٠٢٤)، (A/78/19)، الفقرة ١١٨. والمشار إليه لاحقاً بتقرير C٢٤، ٢٠٢٤، A/78/19.



وعلاوة على ذلك، يمكن لحفظ السلام بصفته أداة واحدة فقط ضمن مجموعة أدوات متوفرة للمنظمة، أن يحظى بدعم من كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ويكون هذا الدعم أكثر فاعلية عندما تتماشى جهود حفظ السلام مع أنشطة الوقاية وبناء السلام الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة. وكما أشار مجلس الأمن في العديد من المرات، فإن حفظ السلام ينجح في أغلب الأوقات؛ ويظل من أكثر أدوات الأمم المتحدة فعالية لتحقيق الأهداف التي نص عليها الميثاق<sup>٣</sup>. كما يُمكن أن يكون مفيداً لدول أعضاء في الأمم المتحدة من خلال تعزيز سيادتها وترك إرث من المؤسسات المستدامة والسلام في الدول المضيفة. كما يُمكن أن يكون مفيداً للأمم المتحدة ذاتها، لاسيما وأن مصداقيتها تعتمد على قدرتها على البقاء كمنظمة فعالة ميدانياً في مجال السلم والأمن.

عند بدء التحضير لهذه الدراسة، كان فريق الدراسة مدرّكاً للتمييز الحالي بين "عمليات حفظ السلام" و"البعثات السياسية الخاصة"، التي ترفع تقاريرها إلى إدارات مختلفة ويتم تمويلها بطرق مختلفة. ففي حين أن عمليات حفظ السلام لديها حساب خاص بها، يتم تمويل البعثات السياسية الخاصة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وبالتالي يجب إدراجها ضمن إطار التمويل العام (انظر المربع ٣). ومع ذلك، فإن التحليل الذي تقوم عليه الدراسة والأفكار المطروحة يسترشد بتوصية تقرير اللجنة المستقلة رفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام HIPPO والتي أكدت أن "عمليات السلام يجب أن تُستخدم كمجموعة متنوعة من الأدوات وأن تكيف مع تغير الظروف<sup>٤</sup>". وسيُمكن هذا النهج الأمم المتحدة من الاستفادة بمرونة من هذه المجموعة المتنوعة بأكملها والتي يطلق ميثاق المستقبل عليها "عمليات السلام"، مما يُمكن المنظمة "من الاستجابة بشكل أفضل للتحديات القائمة والوفاءة الجديدة"<sup>٥</sup>.

<sup>٣</sup> على سبيل المثال، S/PRST/٢٠٢١/١١، S/PRST/٢٠٢١/١٧، S/PRST/٢٠٢٢/٥.

<sup>٤</sup> اللجنة المستقلة رفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام، A/٧٠/٩٥-S/٢٠١٥/٤٤٦، ١٧ يونيو ٢٠١٥ (والمُشار إليه لاحقاً بتقرير HIPPO)، صفحة ١٠.

<sup>٥</sup> ميثاق المستقبل، الاجراء ٢١.

## ٢. تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإنجازاتها وتحدياتها

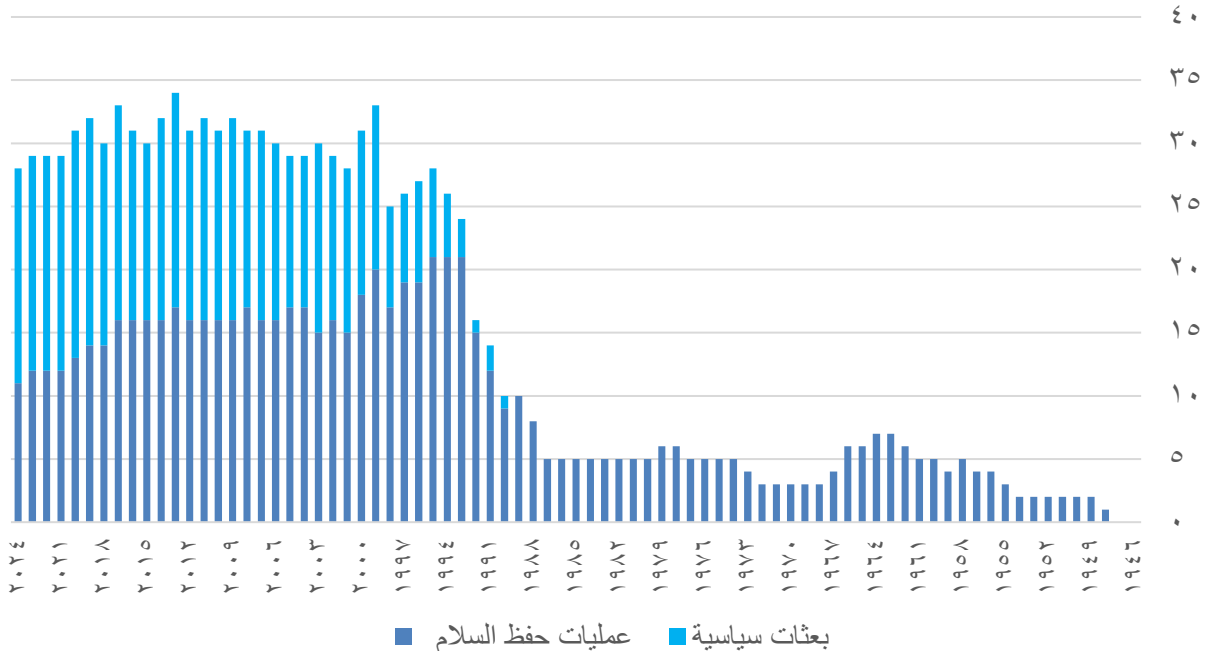
### ١.٢- التطور

تم تأسيس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أواخر الأربعينيات، ولا تزال تُعد أداة مرنة ومتعددة الأطراف لمواجهة مجموعة واسعة من التهديدات والتحديات. منذ ذلك الحين، نشرت الأمم المتحدة أكثر من ١٢٠ بعثة حفظ سلام (٧٢ عملية حفظ سلام و٥٢ بعثة سياسية خاصة ميدانية) في أكثر من ٥٠ دولة (انظر الشكل ٢ والخريطة ١). ومنذ نهاية الحرب الباردة، بلغ متوسط عدد البعثات الجديدة التي تقوم المنظمة بنشرها حوالي ثلاث بعثات سنوياً (انظر الشكل ٣).

يشكل تاريخ حفظ السلام التابع للأمم المتحدة الذي يمتد على مدار ٧٦ عاماً إحدى الضرورات الدبلوماسية التي أفرزت استجابات عملية ومتعددة الأطراف للأزمات الدولية. فباعتبارها أداة من أدوات الدبلوماسية متعددة الأطراف، أقر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في كثير من الأحيان أن قوات حفظ السلام الأممية هي الأكثر شرعية وكفاءة لمعالجة القضايا الصعبة. وفي أحيان أخرى، تم نشر قوات حفظ السلام في مناطق الأزمات عندما كانت منظمات وجهات أخرى غير قادرة أو غير راغبة في التدخل. وعلى مر السنين، تطورت مبادئ حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتجددت ممارساتها، وتم تحويل العديد من الدروس المستفادة إلى سياسات عملية لمواجهة الطبيعة المتغيرة للنزاعات المسلحة والتهديدات غير المتوقعة.

### الشكل ٢: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ١٩٤٦-٢٠٢٤

المصدر: مجموعة بيانات ولايات بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، <https://www.peacemissions.info>



## خريطة ١: مواقع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، منذ عام ١٩٤٨ وحتى ٢٠٢٤



الحدود والأسماء المعروضة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة لا تعني تأييداً أو قبولاً رسمياً من قبل الأمم المتحدة. لم يتم تحديد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بعد. يمثل الخط المنقط تقريباً خط السيطرة في جامو وكشمير الذي تم الاتفاق عليه بين الهند وباكستان. لم يتم الاتفاق بعد على الوضع النهائي لـ **جيبوتي** وكشمير من قبل الأطراف المعنية.

ومؤخراً عام ٢٠١٨، أطلق أمين عام الأمم المتحدة مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام" (A٤P) بهدف تجديد الالتزام السياسي من قبل الدول الأعضاء تجاه حفظ السلام. وتضمنت المبادرة إعلاناً يتضمن مبادئ والتزامات متفق عليها لتعزيز جاهزية حفظ السلام للمستقبل. وقد لاقت هذه المبادرة دعماً كبيراً، وحصلت على تأييد أكثر من ١٥٠ دولة، وقدمت خارطة طريق لتحسين الأداء في ثمانية مجالات رئيسية<sup>٦</sup>. وفي عام ٢٠٢١، تم إطلاق "مبادرة العمل من أجل حفظ السلام المُحدثة" بهدف تسريع تنفيذ هذه الالتزامات، لاسيما في مجالات الاتساق الجماعي والعملياتية، والقدرات والعقليات، والمساءلة تجاه قوات حفظ السلام ومساءلة حفظة السلام، والاتصالات الاستراتيجية، والتعاون مع الدول المضيفة<sup>٧</sup>.

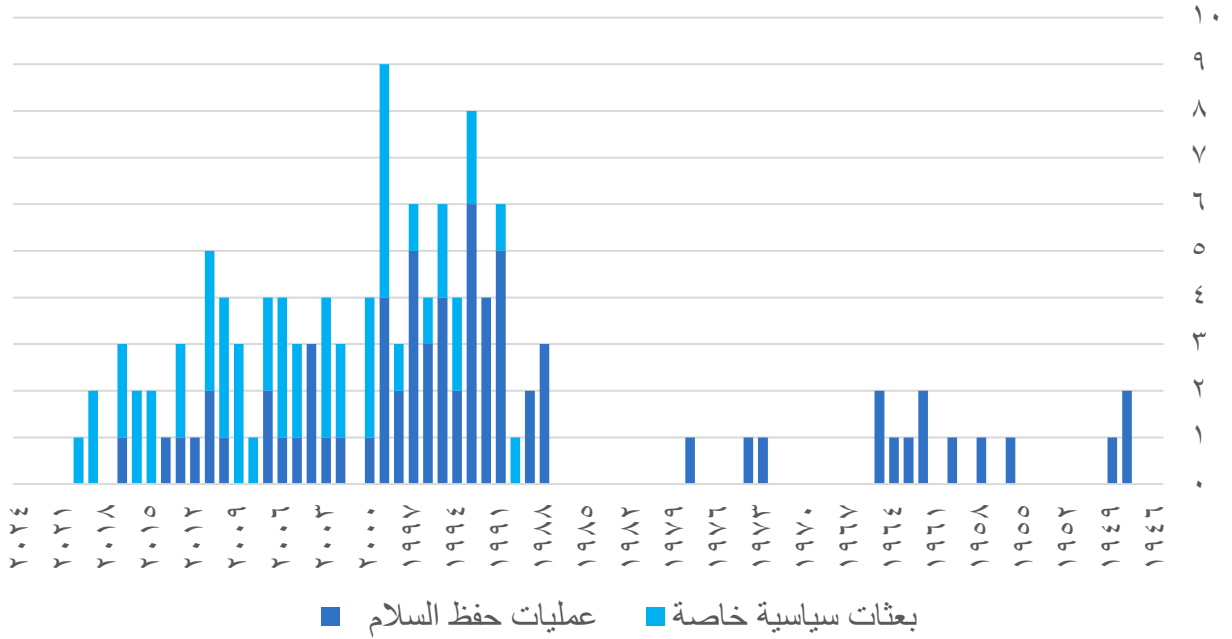
تطور نطاق هذه البعثات ووجهها وهيكلها استجابة للتغيرات في طبيعة النزاعات المسلحة، ووفقاً لتعهدات السلم والأمن الدوليين الأخرى التي رصدتها مجلس الأمن. بينما كانت بعثات الأمم المتحدة الأولى تركز بشكل أساسي على إدارة النزاعات الحدودية، فإنها أصبحت تُنشر في الغالب في سياق نزاعات داخلية. كما ساهمت قوات حفظ السلام في عمليات إنهاء الاستعمار، واستجابت لتحديات عدة تتجاوز النزاع المسلح، مثل إدارة الأقاليم، والإشراف على العمليات الانتخابية، وتعزيز سيادة القانون، ودعم آليات العدالة الدولية، وتقديم الدعم إلى الدول حديثة الاستقلال، وتعزيز مشاركة النساء، وإدارة الطوارئ الصحية العامة، والتصدي إلى تأثيرات التغير المناخي. كما أبدى مجلس الأمن استعداداه في توسيع صلاحيات بعثات حفظ السلام لتكون أكثر قوة عندما تستدعي الظروف المتغيرة ذلك، وبذل جهوداً كبيرة لتحسين الشراكات مع الترتيبات الإقليمية، كما هو موضح في القسم ٥ . ٣ من هذه الدراسة.

<sup>٦</sup> تشمل هذه المجالات السياسة، المرأة والسلم والأمن، الحماية، السلامة والأمن، الأداء والمساءلة، بناء واستدامة السلام، الشراكات والسلوك.

<sup>٧</sup> انظر <https://peacekeeping.un.org/en/action-peacekeeping>، والعمل من أجل حفظ السلام + (تقرير التقدم المحرز الخامس، سبتمبر ٢٠٢٤)، صفحة ١٦-١٧، <https://peacekeeping.un.org/en/a٤p-fifth-progress-report>

## الشكل ٣: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الجديدة ١٩٤٦-٢٠٢٤

المصدر: مجموعة بيانات ، <https://www.peacemissions.info>



## ٢.٢ – الإنجازات

البعثات، أو توصي باليات بديلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين<sup>٨</sup>. ويرجع ذلك إلى إدراك كلاً من المجلس والجمعية أن حفظ السلام غالباً ما يحقق أهدافه. وتعزز هذه البعثات أيضاً أهمية الأمم المتحدة وشرعيتها من خلال الاستجابة للتهديدات والتحديات المشتركة.

ثمة أدلة دامغة تدعم هذه الاستنتاجات، وكما يلخص المربع ١، فقد توصلت عشرات الدراسات المستقلة التي تستخدم منهجيات وتصميمات بحثية متنوعة إلى أن حفظ السلام له مجموعة من الآثار الإيجابية ذات الدلالة الإحصائية. والجدير بالذكر أن هذه الدراسات تُظهر أن العديد من تلك الآثار تتحقق حتى في السياقات التي تشهد مستويات عنف مرتفعة أو حيث يوجد "قليل من السلام أو لا سلام للحفاظ عليه"، أو في حالات الجمود السياسي. وتعكس هذه الإحصائيات الأثر الإيجابي لعمليات حفظ السلام الأممي على حياة الأفراد وعلى مصائر الدول، بما في ذلك دعم استقلال الكونغوليين، والناميبيين، والبوسنيين، وشعب تيمور الشرقية، والجنوب سودانيين؛ فضلاً عن دعم العديد من الدول

يتمتع حفظ السلام التابع للأمم المتحدة بسجل حافل من الإنجازات. فعند توفر دعم مجلس الأمن وكذلك تعاون الدول المضيفة، أثبتت هذه البعثات فعاليتها العالية وتكلفتها المنخفضة نسبياً في دعم العمليات السياسية والانتقالية، وتهيئة المجال للحوار، وحماية السكان المعرضين للخطر، والمساهمة في بناء مؤسسات داعمة للسلام والحكم الرشيد، مما يعزز من سيادة الدول، فضلاً عن احتواء النزاعات المسلحة والتخفيف من آثارها على الدول المجاورة. كما ساعدت هذه البعثات في تعزيز مكانة الأمم المتحدة كمنتدى عالمي رئيسي لمواجهة تحديات السلم والأمن الدوليين.

وتتمتع قوات حفظ السلام بالمرونة اللازمة لنشرها في أي أو جميع مراحل دورة النزاع، وبمقاييس متفاوتة تبدأ من فرق صغيرة إلى بعثات تضم عشرات الآلاف من الأفراد، ويمكن أن تستمر لفترات قصيرة أو تمتد لعقود إذا اقتضت الحاجة. وحتى عندما ينقسم مجلس الأمن بشأن قضايا أخرى، فإنه غالباً ما يتوصل إلى توافق حول نشر بعثات حفظ السلام. وفي أوقات أخرى، تتدخل الجمعية العامة لتشكيل أو تمديد هذه

<sup>٨</sup> تستند شرعية الجمعية العامة في تقديم توصيات مُتعلقة بقضايا السلم والأمن الدوليين على المواد ١١(٢)، ١٤، و٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وتنص المادة ١١(٢) على أن للجمعية العامة أن تناقش "أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي"، وتنص المادة ١٤ على أنه للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف"، بينما تخول المادة ٢٢ للجمعية "أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها".

الغربية. وعلى النقيض، شهدت بعض البلدان مؤخرًا مثل هايتي ومالي والسودان تدهوراً في الأوضاع الأمنية بعد انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لانتقال من حروب أهلية مدمرة إلى مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً في دول مثل كوت ديفوار، والسلفادور، وليبيريا، وموزمبيق، وسيراليون؛ بالإضافة إلى منع إعادة اندلاع الحروب في بؤر التوتر مثل كشمير، ومرتفعات الجولان، وقبرص، والصحراء

## المربع ا: إنجازات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام

يلخص هذا المربع أهم النتائج الحديثة المستخلصة من منشورات علمية راجعها النظراء حول تأثير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

١. تُظهر المحاكاة المضادة للمستندة إلى تقديرات إحصائية أن حفظ السلام التابع للأمم المتحدة يُعد وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز الأمن العالمي من خلال تقليل النزاعات المسلحة الكبرى وإنقاذ الأرواح.<sup>١</sup>
٢. حققت ١٢ عملية حفظ سلام متعددة الأبعاد أهدافها الرئيسية بنجاح من أصل ١٨ عملية تم نشرها بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١٧.<sup>٢</sup>
٣. ترتبط عمليات حفظ السلام الأمامية ارتباطاً وثيقاً بفترات السلام التي تلي الحروب.<sup>٣</sup>
٤. يمكن لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تمنع انتشار العنف داخل دولة تشهد حرباً أهلية،<sup>٤</sup> كما أن نشر قوات حفظ السلام في دولة مجاورة يمكن أن يقلل من خطر امتداد النزاع عبر الحدود.<sup>٥</sup>
٥. عند نشرها في خضم حروب أهلية، تتوجه قوات حفظ السلام إلى الأماكن التي تشهد عنفاً، مما يقلل من الوقت اللازم للوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض، ويقلل من طول مدة النزاع،<sup>٦</sup> ويخفف مستوى العنف المنظم. وكلما زاد حجم القوات الأمامية، انخفض عدد الضحايا الناتجين عن المعارك والانتهاكات أحادية الجانب.<sup>٧</sup>
٦. في سياقات الحروب الأهلية، تنجح عمليات حفظ السلام الأمامية بنسبة تقارب ٦٠% في تقليل العنف والنزوح و انتشار العنف. ويُعد العامل الحاسم فيما تقدم هو تعاون الدولة المضيفة.<sup>٨</sup>
٧. يتحسن أداء عمليات حفظ السلام في حماية المدنيين عندما يتم تنفيذ عمليات استباقية ومصممة لاستخدام القوة بطريقة من شأنها التصدي بصورة مباشرة لأساليب مرتكبي أعمال العنف،<sup>٩</sup> كما تتحسن النتائج عند نشر قوات من جيوش ذات كفاءة عالية.<sup>١٠</sup>
٨. يؤدي نشر قوات حفظ السلام إلى تقليل الأذى الذي يتعرض له المدنيون في مناطق نشرهم،<sup>١١</sup> إلا أن هذه القوات تميل أكثر إلى وقف عنف الجماعات المتمردة مقارنة بعنف الحكومات ضد المدنيين.<sup>١٢</sup>
٩. يعزز نشر قوات حفظ السلام الأمامية من أمن العاملين في مجال الإغاثة، لاسيما من خلال تخفيف حدة بيئات النزاع التي تيسر وقوع الهجمات عليهم، وردع الاعتداءات عن أولئك العاملين أثناء تنقلهم.<sup>١٣</sup>
١٠. يرتبط نشر شرطة الأمم المتحدة بانخفاض معدلات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، حتى في أصعب البيئات.<sup>١٤</sup>
١١. يمكن لنشر شرطة الأمم المتحدة تقليل الفجوات في الأمن العام بعد الحروب،<sup>١٥</sup> والحد من الميل لزيادة العنف الإجرامي في المناطق التي شهدت نزاعات.<sup>١٦</sup>
١٢. تقلل عمليات حفظ السلام الأمامية حالات النزوح، ويمكن أن تشجع عودة النازحين داخلياً.<sup>١٧</sup>
١٣. تعزز عمليات حفظ السلام مبادرات الوساطة، على الرغم من أن كلاً من هذه التدخلات الخارجية يمكن أن تقلل خسائر المعارك بشكل مستقل.<sup>١٨</sup>
١٤. تنخفض وتيرة النزاعات المسلحة عند اقتران حفظ السلام بمبادرات الوساطة.<sup>١٩</sup>
١٥. يمكن لعمليات حفظ السلام الأمامية التعاون بفعالية مع منظمات غير أمامية في الحد من العنف بنجاح.<sup>٢٠</sup>
١٦. تُعزز عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد مشاركة المرأة وتمكينها السياسي في الدول المضيفة، إلا أن هذا التأثير قد يتراجع هذا بشكل كبير بعد مغادرة البعثة.<sup>٢١</sup>
١٧. تحسن عمليات حفظ السلام الأمامية صحة الأم و رعاية المرأة من خلال توفير المرافق الطبية ومراكز التدريب وتيسير وصول النساء إلى الخدمات الطبية والتعليم.<sup>٢٢</sup>
١٨. تُسهم عمليات حفظ السلام في النمو الاقتصادي في الدول المضيفة،<sup>٢٣</sup> إلا أن هذا النمو قد يتراجع بسرعة بعد انتهاء مهام البعثات.<sup>٢٤</sup>
١٩. تُحسن عمليات حفظ السلام الأمامية رفاهية الأسر خلال الحروب الأهلية من خلال تشجيع توفير العملة والتبادل الاقتصادي، وتعزيز الثقة من خلال التخفيف من الآثار النفسية للضغوط اليومية.<sup>٢٥</sup>
٢٠. تُعزز عمليات حفظ السلام الأمامية التحول الديمقراطي، وتدعم التزام النخبة بتقاسم السلطة وتنفيذ إصلاحات بناء السلام.<sup>٢٦</sup>
٢١. تُسهم عمليات حفظ السلام الأمامية التي تنخرط في الأنشطة المتعلقة بالانتخابات في تقليل خطر الوقوع في العنف المرتبط بهذه الانتخابات.<sup>٢٧</sup>
٢٢. ترتبط عمليات حفظ السلام الأمامية ارتباطاً جوهرياً بتحسين جودة البيئة،<sup>٢٨</sup> كما يمكن أن تدعم مشروعات الطاقة النظيفة الجديدة والسلام المستدام.<sup>٢٩</sup>
٢٣. توفر عمليات حفظ السلام الأمامية المجال للاحتجاجات الشعبية غير العنيفة.<sup>٣٠</sup>

## ٣.٢ - التحديات

انقسامات داخل مجلس الأمن وبين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويؤثر ذلك سلباً على وحدة الغرض والعمل في المجلس، ويزيد من تعقيد جهود حفظ وصنع السلام ويولد تصورات سلبية حول أهمية الأمم المتحدة. كما يُضعف هذا الانقسام الدعم السياسي لبعض البعثات، ويقوّض عمليات السلام، ويؤثر على مواقف بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام. وطالما استمر هذا الاستقطاب وهذه التوترات السياسية، فلن تكفي أي إصلاحات فنية أو عملية لتحقيق النجاح المنشود في حفظ السلام<sup>١٠</sup>.

يتمثل التحدي الثاني الذي تواجهه بعثات الأمم المتحدة الميدانية في المقاومة السياسية المتزايدة وانعدام الثقة بين بعض الحكومات والسكان المحليين والمؤثرين والمحليين. وتغذى بعض هذه المشاعر بأخطاء ارتكبتها الأمم المتحدة، أو بتصورات عن عدم الحياد، أو بسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاكات الجنسية من قبل حفظة السلام؛ وبعضها الآخر بسبب انتشار المعلومات المضللة والخاطئة. وبما أن منظومة حفظ السلام الأممية تقوم في الأساس على الشراكات، فإن نجاحها يعتمد إلى حد كبير على مستوى التعاون الذي تقدمه الدول المضيفة والأطراف المشاركة في مسارات السلام التي كُلفت البعثات الأممية بدعمها. وتحدث مشكلات خطيرة عندما تنتهك الدول المضيفة اتفاقيات وضع القوات، وتشير سجلات الأمم المتحدة إلى تزايد هذه الانتهاكات، وتشكل تحديات كبيرة للبعثات في مجالات متعددة، بما في ذلك حربة التنقل وسلسلة التوريد وغيرها من أنشطة الدعم العملياتي.

تمثل إدارة التوقعات المحلية والدولية التحدي الثالث لعمليات حفظ السلام الأممية. ويتعين على كافة عمليات حفظ السلام التعامل مع هذه التوقعات، خصوصاً في المناطق التي يشعر فيها الشباب بخيبة

من دون شك، تواجه عمليات حفظ السلام العديد من القيود والتحديات، لاسيما وأن هذه العمليات تعتمد على الموافقة الاستراتيجية والتعاون المستمر من جانب الدول المضيفة، بالإضافة إلى دعم أطراف أخرى مهمة، وخاصة الجماعات المسلحة والسكان المحليين والجهات الفاعلة الإقليمية<sup>١١</sup>. وبدون موافقة الدولة المضيفة، لا يمكن نشر قوات حفظ السلام، وبدون تعاون هذه الأطراف الهامة من غير المرجح أن تنجح. وتنعكس هذه العوامل في المبادئ الأساسية لحفظ السلام الأممي وهي: موافقة الأطراف الرئيسية، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية<sup>١٢</sup>.

تُميز هذه المبادئ عمليات حفظ السلام عن التدخلات العسكرية التي قد تتم دون موافقة الدولة المضيفة، وبين فرض السلام الذي يقترب من العمليات القتالية. وقد يتعرض هذا التمييز لضغط كبير عندما تطلب حكومات الدول المضيفة من قوات حفظ السلام الأممية مساعدتها في هزيمة المتمردين المحليين أو الجماعات المتطرفة العنيفة بدلاً من دعم المشاركة السياسية أو تنفيذ مسار سلام. وفي بعض السياقات، يضع ما تقدمه الأمم المتحدة في موقف بالغ الصعوبة، إذ أن المنظمة ليست مؤهلة لإجراء عمليات فرض السلام بالقوة فحسب، بل إنها تخاطر بتقويض المبدأ الأساسي للحياد. وعلاوة على ذلك، عندما تلجأ الدول المضيفة المحبطة إلى جهات فاعلة إقليمية بديلة للحصول على الدعم الأمني، كما حدث مؤخراً في منطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن المحتمل أن تطلب الأخيرة أيضاً من الأمم المتحدة أنواعاً مختلفة من المساعدة، والتي سيكون تنفيذها بطريقة محايدة مَعقّد وخاضع للمساءلة.

يمكن القول إن التحدي المعاصر الأكبر هو تصاعد المنافسة الجيوسياسية وتباين وجهات النظر حول قضايا عالمية عديدة، وهو الأمر الذي أدى إلى

<sup>١٠</sup> S/٢٠٢٣/٦٤٦٩ ، الفقرة ٧٢.

<sup>١١</sup> حفظ السلام التابع للأمم المتحدة: المبادئ والارشادات (إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ٢٠٠٨)، صفحة ٣١.

<sup>١٢</sup> انظر جان بيير لاكروا، "Peacekeepers need Peacemakers"، Foreign Affairs، ٢ سبتمبر ٢٠٢٤، <https://www.foreignaffairs.com/world/united-nations-peacekeeping-missions>

أمل متزايدة من وجود الأمم المتحدة. وتظهر فجوة حقيقية بين القدرات والتوقعات عندما لا تتلقى قوات حفظ السلام التمويل الكافي الذي يخولها لتنفيذ ولايتها، أو عندما تكون التوقعات مرتفعة بصورة غير واقعية. وفي مثل هذه الحالات، من المرجح أن يتم تجاهل إنجازات الأمم المتحدة وستبدو الخيارات البديلة أكثر جاذبية. وهناك مشكلة أخرى ذات صلة تتمثل في الفجوة بين ولايات البعثات والواقع الميداني، لاسيما في البيئات التي يسودها الإرهاب والتطرف العنيف، مما يؤدي إلى تأجيل انعدام الثقة وزيادة المخاطر المرتبطة بالمعلومات المضللة والخاطئة وخطاب الكراهية. وقد أدى ما تقدم في بعض الحالات إلى هجمات مباشرة ومتواصلة على البعثات تسببت في معدلات وفيات غير مقبولة.

ستظل عمليات حفظ السلام الأمامية تحت ضغط مالي مستمر مع تقليص الدول الأعضاء ميزانياتها ومواجهتها لمطالب تنسجم بالتنافس. وعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من الدول الأعضاء يسدد مساهماته بالكامل وفي الوقت المحدد، لا تزال عمليات حفظ السلام تعاني من نقص في التمويل النقدي اللازم لتغطية الاعتمادات التي أقرتها الجمعية العامة. علاوة على ذلك، ومع تقليص ميزانيات حفظ السلام (نتيجة إغلاق بعض البعثات)، يستمر حجم المتأخرات (حوالي ١,٣ مليار دولار) في الزيادة، حيث من المرجح أن يزداد الأمر سوءاً في حالة عدم التصدي لهذا التوجه، لاسيما وأن ذلك من شأنه تقويض تنفيذ الولايات بشكل خطير. بالإضافة إلى ما تقدم، ومع أن الجمعية العامة هي التي تخصص الموارد المالية، إلا أن دولتين فقط ستقومان قريباً بتوفير حوالي ٥٠% من إجمالي المساهمات المقدرة لحفظ السلام. وعلى الرغم من أن عبء السداد الكامل، وفي الوقت المناسب، للإسهامات المقررة هو مسؤولية الدول الأعضاء، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، يمكنها بل ويتعين عليها بذل قصارى جهدها لإظهار "ثقافة الكفاءة". وفي ظل محدودية الموارد، يُمكن أن تُسهّم الإدارة الرشيدة للموارد المتاحة في تخفيف بعض القيود المالية، لاسيما من خلال تمكين البعثات من تحقيق أقصى تأثير بما لديها من إمكانيات بشكل

فردى والتعاون مع بعثات أخرى (مثل تقاسم الأصول الجوية المُكلّفة). ومن المهم أيضاً، خاصة فيما يتعلق بالمساهمات الكبرى، إظهار ثقافة كفاءة واضحة تعزز الثقة بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة جهة مسؤولة وجديرة بثقة الدول الأعضاء. وقد أثبت حفظ السلام أنه أداة فعالة من حيث التكلفة، خاصة عند مقارنته بالاستجابات الثنائية والأشكال الأخرى للاستجابة للأزمات<sup>١٢</sup>، ولكن يمكن تعزيز الالتزام بالكفاءة من خلال ضمان أن تكون البعثات مسؤولة ويتسم عملها بالشفافية، مع إعداد ميزانيات مناسبة وتوضيح النتائج المُحققة بصورة ملموسة. وفي هذا الصدد، أظهرت الأمم المتحدة قدرتها على الابتكار بهدف جعل حفظ السلام أكثر استقراراً على الصعيد المالي، بما يشمل تمكين الافتراض المتبادل للنقد بين البعثات وإعطاء الأولوية للمدفوعات للدول المساهمة بقوات وعناصر شرطية، مما يعزز ثقة الجهات المانحة في أن استثماراتهم مُجدية للاستجابة للأزمات ومنع النزاعات وبناء السلام.

تتبع مجموعة خامسة من التحديات من ديناميكيات العمل داخل مقر الأمم المتحدة نفسه، والتي يمكن أن تعيق أحياناً قدرة المنظمة على تصميم ونشر بعثات ميدانية مثلى. وبالتالي، فإن مواصلة تنفيذ الإصلاحات في مجالات مثل الموارد البشرية، والتخطيط، وإدارة المعلومات، والاستعداد، سيظل أمراً ضرورياً لتنفيذ نماذج جديدة لحفظ السلام بفعالية، بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن تبسيط عمليات اتخاذ القرار الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال جمع الجهات المعنية بقضايا حفظ السلام بشكل أكثر كفاءة، الأمر الذي من شأنه تقليص الوقت الذي تقضيه مجموعات العمل المختلفة في تقييم التحديات والبحث عن حلول والتحرك بشكل أسرع نحو تنفيذ التوصيات التي تحقق تغييرات عملية.

تعتمد منظومة حفظ السلام الأمامية على ما تقدمه الدول الأعضاء، إلا أن هذه الدول تفرض أحياناً تحفظات، سواء كانت مُعلنة أو غير مُعلنة، على وحداتها وقواتها والأصول التي تُسهّم بها في عمليات حفظ السلام الأمامية. وتُظهر استمرارية هذه

<sup>١٢</sup> انظر هارفرد هيغري، ليزا هولتمان، هارفاد موكليف نيجارد "Evaluating the Conflict-Reducing Effect of UN Peacekeeping Operations", The Journal of Politics, ٨١:١ (٢٠١٩): ٢٣٢-٢١٥، <https://doi.org/10.1086/700202>

التحفظات من قبل بعض الدول المساهمة، والتي قد لا تكون معروفة لقيادة البعثة، عدم الرغبة في دعم تنفيذ الولاية بالكامل، وثقوؤ سلسلة القيادة، وتحد من الفعالية العملية، وتؤدي إلى انقسامات ضارة بين الدول المساهمة. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست حصرياً على بعثات الأمم المتحدة، إلا أن هذه القيود القانونية والسياسية والعملية تلقي بظلالها على توقيت عمليات حفظ السلام وموقعها وكيفية توظيفها بشكل فعال ميدانياً.

وأخيراً، هناك تحدٍ طويل الأمد يتعلق بالتنسيق والتكامل، أي كيفية الجمع بصورة فعالة بين حفظ السلام وغيره من أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن أنشطة الشركاء الخارجيين. ويُعد حفظ السلام مجرد أداة واحدة ضمن مجموعة أدوات الأمم المتحدة، ويُفترض به أن يتكامل مع جهود أوسع تهدف إلى منع النزاعات وبناء السلام، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ويتمثل التحدي في نشر قوات حفظ السلام ضمن منظومة متماسكة تهدف إلى بناء السلام واستدامته.

تسلط كافة هذه التحديات الضوء على ضرورة أن يتبنى القائمين على تصميم ولايات بعثات حفظ السلام الأممية والممولين، والمنفذين لحفظ السلام قدراً معيناً من تحمل المخاطر في منظومة حفظ السلام. وباعتبار حفظ السلام أداة للتعامل مع النزاعات والأزمات الأكثر تعقيداً، فإن قوات حفظ السلام غالباً ما تُنشر في بيئات متقلبة وعالية المخاطر. وبالتالي، يتعين على حفظ السلام الأممي التركيز على إدارة المخاطر وتمويلها، والاستعداد للغشيل والتكيف عند تدهور الظروف بشكل غير متوقع مقارنة بظروف النشر الأولية. كما ينبغي ضبط التوقعات الدولية لما يمكن أن يحققه حفظ السلام.



### ٣. المزايا النسبية لحفظ السلام الأممي

**ثانياً:** تستطيع الأمم المتحدة تفويض فرق متنوعة من العسكريين والشرطيين والمدنيين ونشرهم في أي مكان في العالم في غضون بضعة أسابيع، بما في ذلك الحصول على الدعم المالي من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام بقيمة ١٥٠ مليون دولار لتشكيل البعثات. وتستطيع الأمم المتحدة القيام بذلك بفضل الإمكانيات المتاحة بمقر الأمم المتحدة ومجموعة الخدمات اللوجستية والدعم التي تملكها، وبشكل خاص من خلال نظام الجاهزية لعمليات حفظ السلام، الذي حسن بشكل كبير من كفاءة المنظمة في توليد القوات (انظر المربع ٢). وتعد قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ أنشطة عسكرية وشرطية ومدنية مشتركة، ودعمها بخدمات دعم عملياتية (مثل مخزون النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة اللوجستية في برينديزي بإيطاليا)، ودمجها مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ميزة نسبية كبرى في هذا المجال. وتحقق هذه القدرة بفضل المساهمات المتنوعة التي تقدمها الدول الأعضاء، والتي لا تشمل فحسب نشر القوات والعناصر العسكرية والشرطية، بل أيضاً تقديم الدعم في مجالات التدريب وبناء القدرات للدول المساهمة بالقوات أو عناصر شرطية. كما يمكن لبعثات الأمم المتحدة البناء على عمل منظومة الأمم المتحدة الأوسع، وتعزيزه وتوسيع نطاق تأثيره، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لفرق الأمم المتحدة القطرية.

مما لا شك فيه أن تقييم حفظ السلام الأممي مرتبط بتقييم تأثيره على السكان والمناطق التي شهدت نشر البعثات الأممية، إلا أن هذا التقييم يتعين أن يأخذ في الاعتبار بعداً مقارناً حول مدى كفاءة هذه البعثات مقارنةً بالبدايل متعددة الأطراف الممكنة. فعند التعامل مع النزاعات والأزمات المعقدة، تأتي الاستجابات المتعددة الأطراف البديلة الرئيسية من خلال الترتيبات الإقليمية والتحالفات المؤقتة بين الدول. ومن ثم، يتعين التذكير أن سجل النجاحات الذي حققته عمليات حفظ السلام الأممية يعود جزئياً إلى أن المنظمة تتمتع بعدد من المزايا النسبية مقارنةً بمعظم الجهات الأخرى الفاعلة في هذا المجال. وعلى وجه التحديد، تتمتع الأمم المتحدة بالقدرة على الاستفادة من نظام متعدد الأطراف مترابط يجمع بين مجموعة واسعة من الفاعلين والقدرات للمشاركة في عمليات حفظ السلام، وهو ما يمكن أن يكمل جهود المنظمة الأوسع في مجالات الوقاية من النزاعات، وبناء السلام، والتنمية. كما أن عضوية الأمم المتحدة العالمية، وتاريخها الطويل في نشر البعثات الميدانية، وتنوع مكاتبها ومؤسساتها، تمكّنها من التخطيط لعمليات حفظ السلام، وتشكيلها، ونشرها، واستدامتها، ودعمها، وتعويض تكاليفها، وتقييمها لمدة عقود إذا لزم الأمر.

**أولاً،** يمنح النطاق العالمي للأمم المتحدة والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين القدرة على جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتيسير المناقشات الموثوقة حول القضية المطروحة. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الأمم المتحدة أن تستخدم القادة في بعثتها الميدانية كوسطاء يتمتعون بمستوى غير مسبوق من الشرعية الدولية.

## المربع ٢: حشد القوات لحفظ السلام الأممي

في عام ٢٠١٦، أطلقت إدارة عمليات السلام نظام جاهزية قدرات حفظ السلام (PCRS)، ليحل محل نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية (UNAS) الذي كان قد توقف عملياً عن العمل. وخلافاً لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، تم منح نظام جاهزية قدرات حفظ السلام موارد مخصصة (تم توفير ٣,٣ مليون دولار للنظام بموجب حساب الدعم لفترة الميزانية التي تغطي ٢٠٢٤/٢٠٢٥). كما تضمن نظام جاهزية قدرات حفظ السلام آلية تقييم أكثر صرامة وشمولاً للوحدات العسكرية والشرطية التي تعهدت الدول الأعضاء باستخدامها في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. ومن خلال التعهدات التي يتم تقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام، يحتوي النظام حالياً على أكثر من ١٠٠ وحدة تم تقييمها من قبل خبراء الأمانة العامة للأمم المتحدة واعتُبرت مطابقة لمعايير الأمم المتحدة وجاهزة للنشر في حال تم اختيارها لعملية حفظ سلام. ومنذ عام ٢٠٢٠، تم نشر أكثر من ٤٠ وحدة من هذا النظام في بعثات ميدانية، وهو ما أسهم في تحسين كفاءة وأداء قوات حفظ السلام في الميدان. ويوجد حالياً ما يقرب من اثنتي عشرة وحدة مُحددة، تتألف من لواء متكامل ضمن مستوى النشر السريع (RDL) التابع لنظام جاهزية قدرات حفظ السلام. وتتلقى الدول الأعضاء التي تعهدت بهذه الوحدات رسوم تعويض الصيانة مقابل التزامها بنشر هذه القوات في أي عملية حفظ سلام أممية حالية أو جديدة في أقل من ٦٠ يوماً من الطلب. بالإضافة إلى مستوى النشر السريع، هناك أكثر من ٨٠ وحدة - مُشكّلة من وحدات شرطة، وفرق التدخل السريع، وفرق إزالة الألغام، والأنظمة الجوية بدون طيار UAS - تم تقييمها وجاهزة للنشر في غضون ١٢٠ إلى ١٨٠ يوماً، في حال موافقة الدول المساهمة بقوات أو عناصر شرطية (T/PCCs) على النشر في هذا السياق.

## المربع ٣: تمويل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة

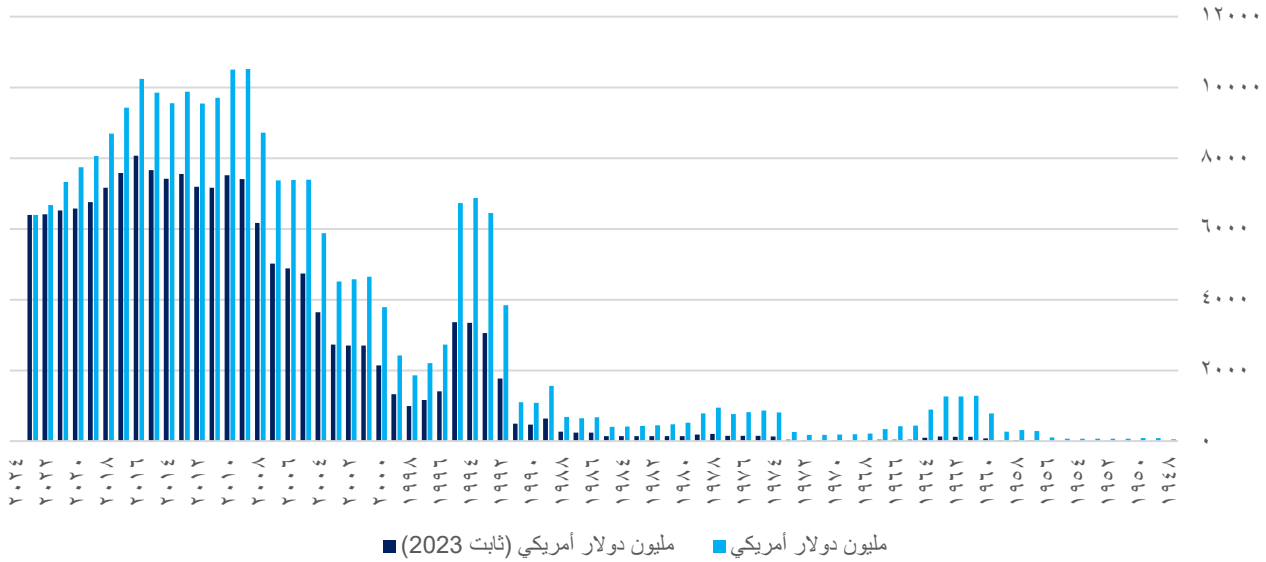
تستفيد عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة من عدة آليات وأساليب تمويلية، مما يجعلها أدوات مرنة ومستدامة ومناسبة لمواجهة التحديات طويلة الأجل عند الحاجة. أولاً، تمتلك معظم بعثات حفظ السلام ميزانية مستقلة تُموّل من حسابات خاصة منفصلة. ثانياً، يتم تمويل بعض عمليات السلام من الميزانية العادية أو ميزانية البرامج للأمم المتحدة، وتشمل البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة (SPMs)، فضلاً عن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO)، اللتين تم تدشينهما قبل تطبيق النظام الحالي للمساهمات المقدرة لحفظ السلام. ويتم تمويل كل من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من خلال نظام المساهمات المقدرة للأمم المتحدة، وذلك وفقاً لمعدلات تقييم مختلفة. ويُعد هذا النظام بمثابة آلية لتقاسم الأعباء بين جميع الدول الأعضاء البالغ عددهم ١٩٣. ثالثاً، يوجد العديد من الحسابات والآليات المالية الأخرى التي تدعم حفظ السلام الأممي، إذ يوجد ثلاثة حسابات خاصة إضافية (حساب دعم المقر الرئيسي، وقاعدة الأمم المتحدة اللوجستية في برينديزي بإيطاليا، ومركز الخدمة الإقليمي في عنيتيبي بأوغندا) تقدم جميعها خدمات ودعم متنوع للبعثات. بالإضافة إلى ما تقدمه، تم إنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلام عام ١٩٩٣، ويحتوي على ١٥٠ مليون دولار لدعم متطلبات إنشاء البعثات وتوسيعها، ويُعد هذا الصندوق مصدراً للسيولة المالية لعمليات حفظ السلام. علاوة على ما تقدمه، أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الدخول في التزامات مالية لا تتجاوز ٨ ملايين دولار (لعام ٢٠٢٤) لمواجهة التطورات غير المتوقعة والاستثنائية لصون السلم والأمن (انظر ٢٥٥/٧٨/أ/RES بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣). وأخيراً، يمكن دعم مشروعات محددة ذات صلة بعمليات السلام الأممية من خلال موارد مالية غير مدرجة بالميزانية، بما في ذلك المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء، التي يمكن إيداعها في صناديق ائتمانية مخصصة، وصندوق الأمم المتحدة الائتماني متعدد الشركاء، أو تُقدّم كتبرعات عينية.

**رابعاً**، تستفيد عمليات حفظ السلام من مصادر تمويل مستدامة ومرنة توزع التكاليف الاقتصادية على جميع الدول الأعضاء في المنظمة. منذ عام ١٩٩٠، بلغ متوسط ميزانيات بعثات الأمم المتحدة نحو ٧ مليارات دولار سنوياً (انظر الشكل ٤). وعلى الرغم من تعقيدها، تملك الأمم المتحدة أنظمة مالية فعالة تتيح سرعة إنشاء البعثات وتوسعتها وحتى ضمان استمراريتها لعقود (انظر المربع ٣). ويُعدّ هذا عنصراً حاسماً، لاسيما وأن بناء السلام المستدام في الأراضي المتأثرة بالحرب قد يستغرق جيلاً أو أكثر.<sup>١٣</sup>

**ثالثاً**، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى تشكيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتجاهل الدعوات المُستمرة لإصلاحه، فإنه لا يزال يتمتع بسلطة لا مثيل لها وشرعية، ومرونة حاسمة لتفويض عمليات السلام لتنفيذ ما يلزم من مهام لصون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم يمكن القول إن عمليات حفظ السلام الأمامية في موقع جيد للاستجابة إلى التحديات الجديدة.

## الشكل ٤: نفقات حفظ السلام الأممي، ١٩٤٧-٢٠٢٣

المصدر: بيانات الأمم المتحدة ومؤشر أسعار المستهلك



تلقح بالمدينيين عندما تنخرط قوات أمن أخرى في تنفيذ عمليات مثل مكافحة الإرهاب في ذات الميدان. **وأخيراً**، أصبحت الأمم المتحدة مع مرور الوقت منظمة ذات قدرة معقولة على التعلم المؤسسي. وعلى الرغم من وجود مجال لتحسين آليات استخلاص الدروس وتطبيقها بشكل أكثر فعالية، فقد أظهرت المنظمة قدرتها على التعلم من النجاحات والإخفاقات وتطوير مجالات جديدة من الخبرة، والسياسات، والمبادئ التوجيهية والإجراءات والممارسات. وفي مجال حفظ السلام تحديداً، قامت الأمم المتحدة بتيسير تعليم وتعميم معايير الأداء لأكثر من ١٠٠ دولة مساهمة بقوات وعناصر شرطية.

**خامساً**، طوّرت الأمم المتحدة مجموعة متقدمة من آليات المساءلة والامتثال لعملياتها تفوق نظيراتها في أي منظمة متعددة الأطراف، إذ تُسهّم هذه الآليات في ضمان مساءلة قوات حفظ السلام عن قراراتهم وتصرفاتهم، وتحد من خطر ارتكابهم لانتهاكات القانون الدولي الإنساني (IHL) أو القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، كما تحدّ من أشكال أخرى من سوء السلوك. كما تُسهّم أطر الامتثال الأمامية في تقليص ارتكاب المخاطر المرتبطة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والحد من الأضرار المحتملة التي قد

<sup>١٣</sup> انظر (World Bank, ٢٠١١) World Development Report ٢٠٢١: Conflict, Security and Development، صفحات ٦٠-٦٥، <https://hdl.handle.net/10986/4289>

وبعد أكثر من ٧٥ عامًا، اكتسب موظفو الأمم المتحدة خبرات مُتراكمة واسعة في مجال حفظ السلام يجب الحفاظ عليها والاستفادة منها، وتشكل هذه الخبرات رصيداً غنياً من السياسات، والإرشادات ونماذج التدريب في مُختلف المجالات ذات الصلة بعمليات السلام.

تُدلل هذه الخصائص على أن الأمم المتحدة تتمتع بالقدرة على الاستجابة والتكيف مع التهديدات المُتغيرة باستمرار، أخذاً في الاعتبار أن هذه القدرة تتوقف على التعاون بين الدول الأعضاء.

## ٤. منظومة التهديدات

بحياة أعداد هائلة من الضحايا، وتسببت في مستويات غير مسبوقه من النزوح القسري، وانهيار اقتصاديات البعض وتدهور البيئة، وهي آثار صاحبها ارتفاع كبير في الإنفاق العسكري، وما ينجم عنه من تكاليف الفرص الضائعة. إن تزايد التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها لن يؤدي إلا إلى تأجيج هذه الديناميكيات.

ظهرت أربعة توجهات أخرى تتعلق بالنزاعات المسلحة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل حفظ السلام الأممي. **أولاً**، استمرار الاستيلاء على الأراضي في النزاعات الإقليمية، حيث تستولي القوات العسكرية على الأراضي المتنازع عليها<sup>١٥</sup>. **ثانياً**، تصاعد العنف في المناطق الحضرية، بما في ذلك حروب الشوارع، وعنف العصابات، والإرهاب، فضلاً عن أعمال الشغب المنظمة. ونتيجة لذلك، أصبحت المدن نقاطاً مركزية للتعيش السياسية والعنف في معظم مناطق العالم<sup>١٦</sup>. **ثالثاً**، تزايد النزاعات البحرية منذ الستينيات، مع ارتفاع حدة المواجهات العنيفة في محيطات العالم<sup>١٧</sup>. **ورابعاً**، تُعد حقيقة أن معظم الحروب الأهلية المعاصرة ما هي إلا إعادة اشتعال لحروب أهلية سابقة، دليلاً على أن بناء مؤسسات سياسية قوية هو السبيل الواقعي الوحيد لخروج هذه الدول من دائرة العنف<sup>١٨</sup>.

يشهد العالم خلال الفترة الراهنة حالة متزايدة من التقلب وعدم اليقين والتعقد والتنازع. ويمكن أن يمثل حفظ السلام الأممي أداة مهمة لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات المتشابكة التي تهدد السلم والأمن الدوليين الآن وفي المستقبل.

### ٤.١ – النزاع المسلح

تواجه الأمم المتحدة سياقاً عالمياً تزايدت فيه النزاعات المسلحة، وأصبحت بشكل متزايد تتمركز في المناطق الحضرية وذات طابع دولي. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠١٠ ارتفعت وتيرة النزاعات المسلحة، وبحلول عام ٢٠٢٣، ظهر أكثر من ١٣٠ نزاعاً مسلحاً قائماً سواء بين الدول أو الفاعلين من غير الدول في جميع أنحاء العالم (الشكل ٥)<sup>١٤</sup>. ومعظم هذه النزاعات داخلية ولكنها أصبحت دولية، بسبب آثارها العابرة للحدود وتورط جهات فاعلة أجنبية بها، سواء كانت حكومية أو غير حكومية. كما تزايد عدد الجماعات المسلحة، بما في ذلك المتمردين والميليشيات والفصائل القبلية والعصابات والمرترقة، بالإضافة إلى شركات الأمن الخاصة. وقد أدى هذا التعقيد سواء من حيث تعدد الجهات الفاعلة أو تنوع القضايا إلى إطالة أمد العديد من النزاعات وجعل جهود صنع السلام أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، صعبت الفضاءات الجماعية المُرْتكبة، فضلاً عن التدخلات الأجنبية والأنشطة الإجرامية جهود التسوية، وبالأخص في حالات رفض الحكومات التفاوض مع الجماعات المسلحة التي تصنفها على أنها "إرهابية" أو "إجرامية". وقد أودت هذه الحروب

<sup>١٤</sup> <https://ucdp.uu.se/>، Uppsala Conflict Data Program

<sup>١٥</sup> دان ألتمان، "By Fair Accompli, Not Coercion: How States Wrest Territory from Their Adversaries"، *Quarterly International Studies*، ٦١:٤ (٢٠١٧): ٨٩١-٨٨١، <https://doi.org/10.1093/isq/sqx049>، ودان ألتمان، "The Evolution of Territorial Conquest"، *International Organization*، ٧٤:٣ (٢٠٢٠): ٤٩٠-٥٢٢، <https://doi.org/10.1017/S002081823000119>

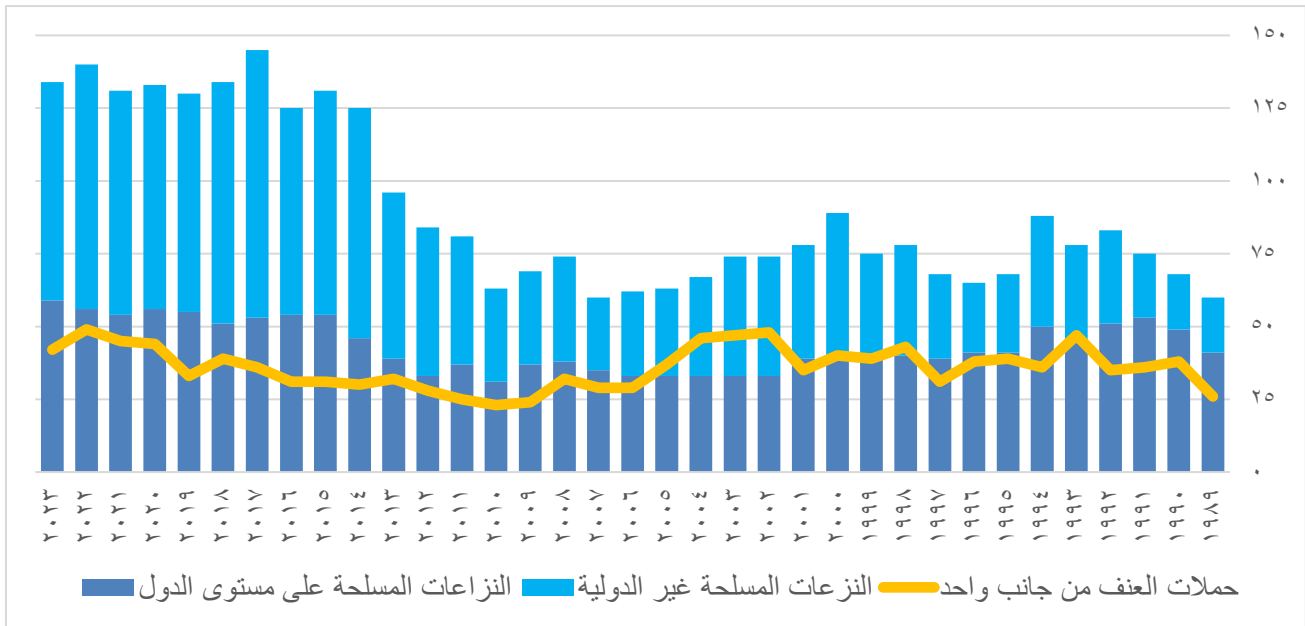
<sup>١٦</sup> هنري طومسون، كريم بهجت، هالفرد بوهوج، "٣٠ Urban Social Disorder"، *Journal of Peace Research*، ٦٠:٣ (٢٠٢٣): ٥٢١-٥٣١، <https://doi.org/10.1177/00223432231082991>

<sup>١٧</sup> سارة م. ميتشيل، "Clashes at Sea: Explaining the Onset, Militarization, and resolution of Diplomatic Maritime Claims"، *Security Studies*، ٢٩:٤ (٢٠٢٠): ٦٣٧-٦٧٠، <https://doi.org/10.1080/09636412.2020.1811658>

<sup>١٨</sup> باربرا والتر، "Why Bad Governance Leads to Repeat Civil War"، *Journal of Conflict Resolution*، ٥٩:٧ (٢٠١٥): ١٢٤٢-١٢٧٢، <https://doi.org/10.1177/002200271528006>

## الشكل ٥: النزاعات المسلحة في كافة أنحاء العالم، ١٩٨٩-٢٠٢٣

المصدر: UCDP، <https://ucdp.uu.se>



النطاق والتعقيد. كما فتحت التطورات الثورية في التكنولوجيا الحيوية، وخاصة البيولوجيا التركيبية والحاسوبية، آفاقاً جديدة لإنتاج ونشر الأسلحة البيولوجية<sup>١٩</sup>. والأهم مما سبق هو أن الاستخدام الضار للتقنيات الرقمية، حيث يُمكن نشر الأفكار الضارة بسرعة غير مسبقة وعلى نطاق واسع لأكثر من ٥,٥ مليار مستخدم للإنترنت. وتستخدم الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية هذه التقنيات، بما في ذلك الجماعات المُنخرطة في الإرهاب، سواء الجهاديين في أفريقيا أو أولئك الذين تحركهم أيديولوجيات تفوق العرق الأبيض، حيث يستغلون ما يُعرف بـ"موضى المعلومات"<sup>٢٠</sup>، والتي تتسم بتلوث المعلومات على نطاق عالمي، وزيادة المعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية MDMH من خلال منصات التواصل الاجتماعي غير المسؤولة التي تعطي الأولوية للربح على سلامة

## ٢.٤ - استخدام التكنولوجيا الجديدة والناشئة في أغراض عسكرية

تقوم كل من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول بتسليح التكنولوجيا الجديدة والناشئة بسبب التقدم السريع وزيادة التقارب بين هذه التقنيات. وتجسد التركيبية الفتاكة للهواتف الذكية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والطائرات بدون طيار (في البر والبحر والجو) هذه التحديات. تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في التطبيقات العسكرية، مما يزيد من استقلالية الأسلحة وأنظمة المراقبة والاستهداف، كما أنه مع انخفاض تكلفة هذه التقنيات، من المرجح زيادة انتشارها بين الجماعات المسلحة. وتؤثر مثل هذه التطورات على سبل تعامل العالم مع مراقبة الأسلحة، وخفض التصعيد، وآليات بناء الثقة من حيث

<sup>١٩</sup> فابيو أوربينا وآخرون، "Dual Use of Artificial-Intelligence-Powered Drug Discovery"، Nature Machine Intelligence، ٤ (مارس ٢٠٢٣): ١٨٩-١٩١، <https://doi.org/10.1038/s42256-023-00460-9>

<sup>٢٠</sup> كلير واردل وحسين ديراخسان، Information Disorder، (Council of Europe Report DGI(٢٠١٧)٠٩، ٢٠١٧)، <https://rm.coe.int/information-disorder-report-versionaugust-2018/1680Ac9c9V>

المستخدمين والمجتمعات<sup>٢١</sup>. وتبرز هذه الظاهرة MDMH بشكل خاص أثناء النزاعات المسلحة، والأحداث السياسية الكبرى، والأزمات، لاسيما عندما يعاني السكان من عدم اليقين والتغيير<sup>٢٢</sup>. وتؤجج هذه الظاهرة الانقسامات في الدول المضيفة، بما في ذلك من خلال تقويض نزاهة الانتخابات، والتحريض على الكراهية على أسس عنصرية وإثنية، فضلا عن تكثيف معايير النوع الضارة وإسكات أصوات النساء والأصوات المتنوعة القائمة على النوع. وأسهمت المعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية في إضعاف دعم عمليات حفظ السلام، وهددت سلامة وأمن قواتها، وقوضت فعاليتها<sup>٢٣</sup>.

### ٤.٣ - الجريمة المنظمة العابرة للحدود

يتمثل الجانب المظلم من العولمة في ظهور الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي أسهمت في تأجيج وإطالة أمد النزاعات المسلحة وعرقلة جهود حفظ وبناء السلام. وتشمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود العديد من الفاعلين والهيكل التنظيمية وسبل جني الأموال، كما تتضمن هذه الجرائم العديد من الأسواق غير المشروعة مثل الاتجار بالبشر والأسلحة والكائنات البرية النادرة والمخدرات والبيانات وأسلحة الدمار الشامل. ويتم إدارة هذه الأسواق من قبل شبكات الجريمة المنظمة حيث يكون التعاون سلساً ومنظماً ومنهجياً ويركز على الربح<sup>٢٤</sup>. وتزدهر هذه الجرائم في الدول الضعيفة أو المتواطئة، وكذلك في الدول التي تشهد تفاوتاً اجتماعياً مرتفعاً، وتعتبر فيها البضائع والأشخاص الحدود

بسرعة، وتنتشر بها أنظمة الدفع عبر الإنترنت، والعملات المشفرة، مما يوفر بيئة مناسبة للفساد، والتواطؤ مع المسؤولين الحكوميين، فضلاً عن الإفلات من العقاب. بالإضافة إلى ما سبق، يُسهّم الاختلاف في قوانين وأنظمة الدولة في إنشاء فرص لمنظمات الجريمة العابرة للحدود لاستغلالها وتوسيع أنشطتها. وتمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود مشكلة كبرى في جميع المناطق، لما لها من آثار مدمرة على الأفراد والشركات والدول، بل وحتى التنوع البيولوجي، وغالباً ما تكون مصحوبة بالعنف. وفيما يتعلق بالفئات الفقيرة والمهمشة، يمكن أن يوفر الفاعلون في الجريمة المنظمة العابرة للحدود فرصاً وفوائد لهم، بل أحياناً بديلاً عن الحكومة من خلال توفير الخدمات والحماية. باختصار، يجب على الأمم المتحدة أن تواجه آثار الجريمة المنظمة العابرة للحدود على إضعاف الدول وتقويض سيادة القانون داخل الحدود وغيرها.

### ٤.٤ - حالة الطوارئ المناخية

بعد عقود من التحذيرات، لا يزال زعماء العالم غير قادرين على اتخاذ الإجراءات الكافية للتخفيف من حالة الطوارئ المناخية التي يواجهها كوكب الأرض<sup>٢٥</sup>، وقد أصبح الاحتباس الحراري الإقليمي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة هو الوضع الطبيعي الجديد، ومن المتوقع استمرار تدهور المناخ<sup>٢٦</sup>. وفي الوقت ذاته، تتسبب الأنشطة البشرية وتغير المناخ في تدمير النظم البيئية والتنوع البيولوجي بمعدلات غير مسبوقه، مما يُسهّم في تفاقم عدم المساواة المجتمعية، وبالتالي ارتفاع مخاطر عدم الاستقرار السياسي. كما يمكن أن يؤدي تغير المناخ والضغط البيئية إلى ارتفاع

<sup>٢١</sup> الأجنحة الجديدة للسلام (خطتنا المشتركة، الموجز السياساتي ٩، يوليو ٢٠٢٣)، صفحة ٦، <https://dppa.un.org/en/a-new-agenda-for-peace>

<sup>٢٢</sup> انظر كيلي م. جرينهيل وبين أونيهام، "Rumor Has it: The Adoption of Unverified Information in Conflict Zones"، *Studies Quarterly*، ٦١:٣ (٢٠١٧): ٦٧٦-٦٦٠، <https://doi.org/10.1093/isq/sqx015>

<sup>٢٣</sup> انظر (UN DPO، Information Integrity: Addressing Mis/Dis/Malinformation and Hate Speech in Peacekeeping Settings (Policy, forthcoming)، الفقرة ١.

<sup>٢٤</sup> تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة". (الأمم المتحدة ٢٠٠٤)، صفحة ٥٣.

[https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/hlp\\_more\\_secure\\_world.pdf](https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/hlp_more_secure_world.pdf)

<sup>٢٥</sup> صوفي بوهم وآخرون، (System Change Lab، ٢٠٢٣) *State of Climate Action ٢٠٢٣*، <https://climateactiontracker.org/publications/state-of-climate-action-2023/>

<sup>٢٦</sup> جيمس إي هانسن وآخرون، "Global Warming in the pipeline"، *Oxford Open Climate Change*، ٣:١ (٢٠٢٣)، [kgad008](https://doi.org/10.1093/oxfclm/kgad008)، <https://doi.org/10.1093/oxfclm/kgad008>

حالات تفشي الأمراض المُدرجة على أجددة منظمة الصحة العالمية تقع في الدول الهشة والمناطق المتأثرة بالنزاعات. ولذلك تعمل مبادرة الصحة والسلام العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية على تصميم برامج صحية تراعي ديناميكيات النزاع ويمكن أن تسهم في تحقيق نتائج السلام<sup>٢٩</sup>.

ثانياً، من المرجح أن تزداد حالة عدم الثقة العامة إزاء مبادرات الصحة العالمية والمعلومات الطبية المغلوطة، لاسيما وأن الجهات الفاعلة المؤثرة ستستمر في التلاعب بانتشار الأمراض المعدية لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية. وبالتالي، سيتطلب مواجهة الأوبئة حلولاً سياسية وحماية للعاملين في مجال الرعاية الصحية بالإضافة إلى التدخلات الطبية.

تشكل هذه التهديدات والمخاطر المُتشابكة الإطار العام الذي ستعمل ضمنه عمليات حفظ السلام الأممي في المُستقبل. ومع زيادة حجم هذه التحديات على السلم والأمن الدوليين، يجب على الأمم المتحدة أن تكون راغبة ومُستعدة للتحرك، حيث توفر النماذج الموضحة أدناه إطاراً للتفكير في استجابات قابلة للتطبيق.

وتيرة العنف المُنظم، بما في ذلك في المناطق التي يتم فيها نشر قوات حفظ السلام أو قد يتم نشرها في المُستقبل، وتؤثر التداعيات السلبية لحالة الطوارئ المناخية بشكل غير متساوٍ على المجتمعات، وغالباً ما تلحق بضرر أكبر بالأشخاص الأقل مسؤولية عن تدهور البيئة، ويبرز ذلك بشكل خاص في المناطق المتأثرة بالحروب، حيث يؤدي القتال إلى مزيد من الدمار البيئي، فعلي سبيل المثال أصبح مئات الآلاف من المقيمين حول مدينة بانتيو في جنوب السودان "رهائن لحالة الطوارئ المناخية"، وذلك عقب هطول الأمطار لمدة أربع سنوات بصورة غير مسبوقه تسببت في فيضانات كارثية غمرت الأراضي الزراعية والمنازل والطرق، وحوّلت بانتيو إلى جزيرة<sup>٢٧</sup>. وقد بدأت قوات حفظ السلام الأممية في التكيف مع هذه التحديات الجديدة، والحد من بصمتها البيئية، ودعم التحول إلى الطاقة الخضراء، بهدف ترك إرث بيئي إيجابي.

## ٤.٥ – حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة

خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٢٢، وقعت ما يقرب من ٢٣٠٠ حالة تفشٍ لأمراض قابلة للتحول إلى أوبئة وجوائح في جميع أنحاء العالم، شملت ٧٠ مرضاً معدياً<sup>٢٨</sup>. وفي هذا السياق، قامت قوات حفظ السلام الأممية بدور في الخطوط الأمامية، بما في ذلك في غرب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي. تنتشر الأوبئة بسرعة بسبب السفر والتجارة الدوليين السريعين، فضلاً عن محدودية رصد ومكافحة الأمراض على مستوى العالم، وكذا غياب التوافق الدولي حول معايير السلامة البيولوجية، ووجود فجوات في النظم الصحية الوطنية، بالإضافة إلى العجز الكبير في العاملين في مجال الرعاية الصحية. بشكل عام، ينبغي التوصل لاستنتاج رئيسي مفاده بأنه لا يمكن القضاء على الأوبئة وإنما يجب إدارتها. وفي هذا الصدد يوجد اتجاهان مرتبطان لهما أهمية خاصة لمستقبل حفظ السلام الأممي. أولاً، هناك علاقة بين الأوبئة والسلام، حيث أن ٧٠% من

<sup>٢٧</sup> شارلوت هالكفيس، "South Sudan's hostages of the Climate Emergency"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR)، ٢٢ يونيو ٢٠٢٢، <https://www.unhcr.org/news/stories/south-sudan-s-hostages-climate-emergency>

<sup>٢٨</sup> ج. أ. ت مونجا وآخرون، "A Global dataset of pandemic – and epidemic- prone disease outbreak"، Nature: Scientific Data، ٩، ٦٨٣ (٢٠٢٢)، <https://www.nature.com/articles/s41٥٩٧-٠٢٢-٠١٧٩٧-٢>

<sup>٢٩</sup> مبادرة منظمة الصحة العالمية للصحة والسلام، <https://www.who.int/initiatives/who-health-and-peace-initiative>



# ٥. مستقبل حفظ السلام الأممي: الولايات، والنماذج، والآليات

الإدارة المالية الرشيدة من قبل قيادة البعثة والأمانة العامة.

## ١.٥ – الولايات

منذ أربعينيات القرن العشرين، أوكلت إلى عمليات السلام الأممية مئات المهام المختلفة، حيث أُسند للبعض من هذه البعثات أكثر من ١٠٠ مهمة. ولتنظيم هذا العدد الكبير من المهام الموكلة بطريقة قابلة للإدارة، جمعتها قاعدة بيانات ولايات الأمم المتحدة للسلام في حوالي ٤٠ مجموعة من الأنشطة، كما هو موضح في الشكل ٦.<sup>٣٢</sup>

يتمثل الهدف الرئيسي لولاية البعثة، سواء تم تفويضها من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العامة، في "توفير توجه استراتيجي واضح".<sup>٣٣</sup> ومع ذلك، لا يتم تطبيق ما تقدم في جميع الأوقات، حيث قام المجلس من قبل بإضافة مهام جديدة ذات أهمية لبعض البعثات والتي كان يجب تنفيذها "ضمن الموارد القائمة". شكّل هذا تحدياً خاصاً بالنسبة للبعثات التي تواجه تحديات عدم توفر السيولة النقدية، وهو الأمر الناجم عن أنماط سداد الدول الأعضاء. وأدى ما سبق إلى إثقال كاهل البعثات وانقسام المجلس وأطراف النزاع. كما نتج عن ذلك ولايات مجزأة تشمل العديد من المهام المتباينة، مما

تُقدم هذه الدراسة رؤية لعمليات حفظ السلام الأممية كأداة سياسية<sup>٣٤</sup> تتمحور حول نهج محوره الإنسان، وتتمتع بالمرونة وقابلية للتكيف<sup>٣٥</sup>، وقادرة على توحيد مجلس الأمن حول استجابات فعالة متعددة الأطراف لمجموعة واسعة من التهديدات والتحديات. ومع توفر القيادة السياسية والإدارة الفعالة والدعم اللازم والتمويل الكافي والقابل للتنبؤ، يمكن تحقيق هذه الرؤية. ويتمتع مجلس الأمن بالصلاحية اللازمة لاعتماد ولايات، بما في ذلك الولايات القوية، التي تعالج التهديدات الحالية والناشئة والمتراصة في كثير من الأحيان، ويمكنه الاستفادة من مجموعة واسعة من نماذج وآليات حفظ السلام التي يتعين تطبيقها بمرونة لتلبية الاحتياجات الخاصة. ففي حين يجب أن تُحدد الولايات الاتجاه الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام، يُمكن تصميم النماذج ودمجها عند الحاجة لتنفيذ مجموعات من المهام ذات الصلة في الميدان، وعليه، يُمكن لمجلس الأمن والسكوتارية تطوير أساليب سريعة ومرنة وقابلة للتكيف لدعم وتحسين البعثات، وذلك من خلال الاستفادة من كافة القدرات المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وأحياناً من خلال الشراكة مع المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى. وسيطلب نجاح هذه النماذج والآليات أيضاً وجود أساس مالي سليم لعمليات حفظ السلام الأممية، بموجبه تلتزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسداد مساهماتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، فضلاً عن

<sup>٣٠</sup> يتعين على حفظ السلام أن يركز ويسترشد باستراتيجية سياسية. انظر تقرير HIPPO و C٢٤، A/٧٨/١٩، ٢٠٢٤، الفقرة ١١٣.

<sup>٣١</sup> حفظ السلام القائم على النماذج يستلزم بعثات مرنة، تأخذ في الاعتبار خصوصية السياق، وذلك من خلال الدمج بين مختلف النماذج، والقدرات، والآليات، والعمل بشكل وثيق مع مختلف الشركاء (من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها). سيتم عقب ذلك تكييف التصميم الأولي وترتيبات الشراكة وفقاً لتطور السياق.

<sup>٣٢</sup> انظر <https://www.peacemissions.info>، تقوم شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة المهام الموكلة إلى ما يقرب من ٢٠ مكوّنًا، بما يشمل (١) دعم الشرطة المحلية والقوات العسكرية، (٢) مراقبة وقف إطلاق النار، (٣) الأمن البحري، (٤) أنشطة مراقبة الأمن والدوريات، والردع، (٥) حماية العاملين في المجال الإنساني، وموظفي الأمم المتحدة، والمرافق التابعة لها، وحماية حرية تنقل الأفراد والمعدات، (٦) إصلاح قطاع الأمن، (٧) نزع السلاح وإدارة الأسلحة، (٨) الدعم الإنساني، (٩) حقوق الإنسان، المرأة والسلام والأمن، والأطفال، والنزاعات المسلحة، (١٠) سيادة القانون، والمسائل القضائية، (١١) العملية السياسية، (١٢) المساعدة الانتخابية، (١٣) دعم مؤسسات الدولة، (١٤) التعاون والتنسيق الدوليين، (١٥) دعم نظم العقوبات، (١٦) المعلومات العامة، (١٧) التنسيق المدني-العسكري، (١٨) التخطيط للطوارئ، (١٩) تقييم أثر البعثات، (٢٠) حماية المدنيين (منذ عام ١٩٩٩) بما يشمل اللاجئين والنازحين داخلياً، (٢١) التفويض باستخدام القوة للدفاع عن ولاية البعثة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

<sup>٣٣</sup> S/٢٠٢٣/٦٤٦، الفقرة ٧٥.

قوض قدرة البعثات على تنفيذ جميع تلك المهام بفعالية<sup>٣٤</sup>.

في المقابل، أكدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (C٣٤) يتعين أن تكون الولايات "واضحة ومركزة ومحددة الأولويات ومتسلسلة وقابلة للتطبيق وقابلة للتكيف مع الظروف الميدانية، ومدعومة بموارد مالية وبشرية كافية ومناسبة، بهدف إيجاد حلول سياسية مستدامة"<sup>٣٥</sup>. ويمكن لنماذج حفظ السلام أن تسهم في توجيه هذه الولايات. علاوة على ما تقدم، "عندما يتم إجراء تغييرات في ولاية قائمة، ينبغي إجراء تغييرات مناسبة في حدود الموارد المتاحة لعملية حفظ السلام لتنفيذ ولايتها الجديدة"<sup>٣٦</sup>. وتشير البيانات والتقارير المالية الأخيرة الصادرة عن الأمين العام إلى أن الموارد المالية لكافية والملائمة والتي يمكن التنبؤ بها تتطلب من الدول الأعضاء اعتماد مستويات الميزانية المناسبة، فضلاً عن توفير النقد اللازم لهذه الميزانيات في الوقت المناسب<sup>٣٧</sup>.

وللمضي قدماً، يتعين على السكرتارية أن تتخبط بشكل أكثر استباقية في التخطيط لولايات البعثات قبل تفويضها رسمياً. وتؤيد هذه الدراسة التوصية السابقة التي وردت في تقرير الإبراهيمي Brahimi والتي تنص على أنه "يجب على الأمانة العامة إبلاغ مجلس الأمن بما يحتاج معرفته، وليس ما يريد سماعه، لاسيما فيما يتعلق بالتوصية بمستويات استخدام القوة، والموارد الأخرى للبعثات الجديدة، ويتعين عليها أن تحدد هذه المستويات وفقاً لسيناريوهات واقعية تأخذ في الاعتبار التحديات المحتملة التي قد تعرقل التنفيذ"<sup>٣٨</sup>. بالإضافة إلى ما تقدم، يتعين على الأمانة العامة، قبل اعتماد المجلس ولاية البعثة، تقديم "تحليل وملاحظات وتوصيات سليمة وواقعية وصرحة بشأن ولايات عمليات حفظ السلام"<sup>٣٩</sup>. وفي الوقت ذاته، تقع على عاتق الأمانة العامة مسؤولية إعداد تقارير صريحة حول كفاءة البعثات الميدانية طوال دورة حياتها

وتوضيح ما إذا كانت قد حققت الأثر المنشود، بما في ذلك ترك إرث إيجابي مع خروجها من الدولة المعنية.

## ٢.٥ - النماذج

يلخص هذا القسم ٣٠ نموذجاً لحفظ السلام يمكن للأمم المتحدة استخدامها لمواجهة التهديدات والتحديات التقليدية والناشئة التي تواجه السلم والأمن الدوليين (الشكل ١). وتتألف الحجة المؤيدة للنظر في مجموعة واسعة من النماذج والآليات لإجراء عمليات حفظ السلام في المستقبل من ثلاثة أجزاء؛ أولاً، توفر النماذج تذكيراً موجزاً ومفيداً بالأنشطة العديدة التي طُلب من قوات حفظ السلام الأمامية القيام بها تاريخياً، والتي يظل أغلبها ذا أهمية حتى يومنا هذا. ثانياً، يساعد النظر إلى النماذج والخيارات الأخرى في بلورة التفكير المستقبلي الذي سوف يكون ضرورياً لمواجهة التهديدات الجديدة والناشئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، سواء بالنسبة لمجلس الأمن أو الدول المضيفة المحتملة. أخيراً، تسلط هذه النماذج المختلفة والنهج القائم على الجزئيات الضوء على العديد من الطرق لتكوين عمليات حفظ السلام، مما يساعد على تصميم بعثات تتسق مع السياقات المختلفة، فضلاً عن تقديم الدعم لضمان تكيفها مع مرور الوقت، والتفكير في سبل التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

وقد قام فريق الدراسة بتطوير النماذج بناءً على مراجعة أنشطة حفظ السلام السابقة التي تم تفويضها من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام، بالإضافة إلى مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومسؤولي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وخبراء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتصف النماذج مزيجاً من مهام حفظ السلام التقليدية طويلة الأمد؛ وسبل أداء المهام التقليدية بطرق مختلفة في

<sup>٣٤</sup> روبرت بليز، جيسيك دي سالفادور، هانا م. شميدت، "When do UN Peacekeeping Operations Implement their Mandates?" American Journal of Political Science، ٦٦:٣ (٢٠٢٢): ٦٨٠-٦٦٤، <https://doi.org/10.1111/ajps.12650>

<sup>٣٥</sup> تقرير C٣٤، A/٧٨/١٩، الفقرة ١٢١.

<sup>٣٦</sup> تقرير C٣٤، A/٧٨/١٩، الفقرة ٣٣.

<sup>٣٧</sup> انظر تقارير الأمين العام عن الحالة المالية، فضلاً عن إحاطات وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والمراقب المالي والمتاح هنا: <https://www.un.org/en/ga/contributions/financial.shtml>

<sup>٣٨</sup> اللجنة المستقلة رفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام، A/٨٠٩/٢٠٠٠-S/٢٠٠٥/٥٥، ٢١ أغسطس ٢٠٠٠، p.x

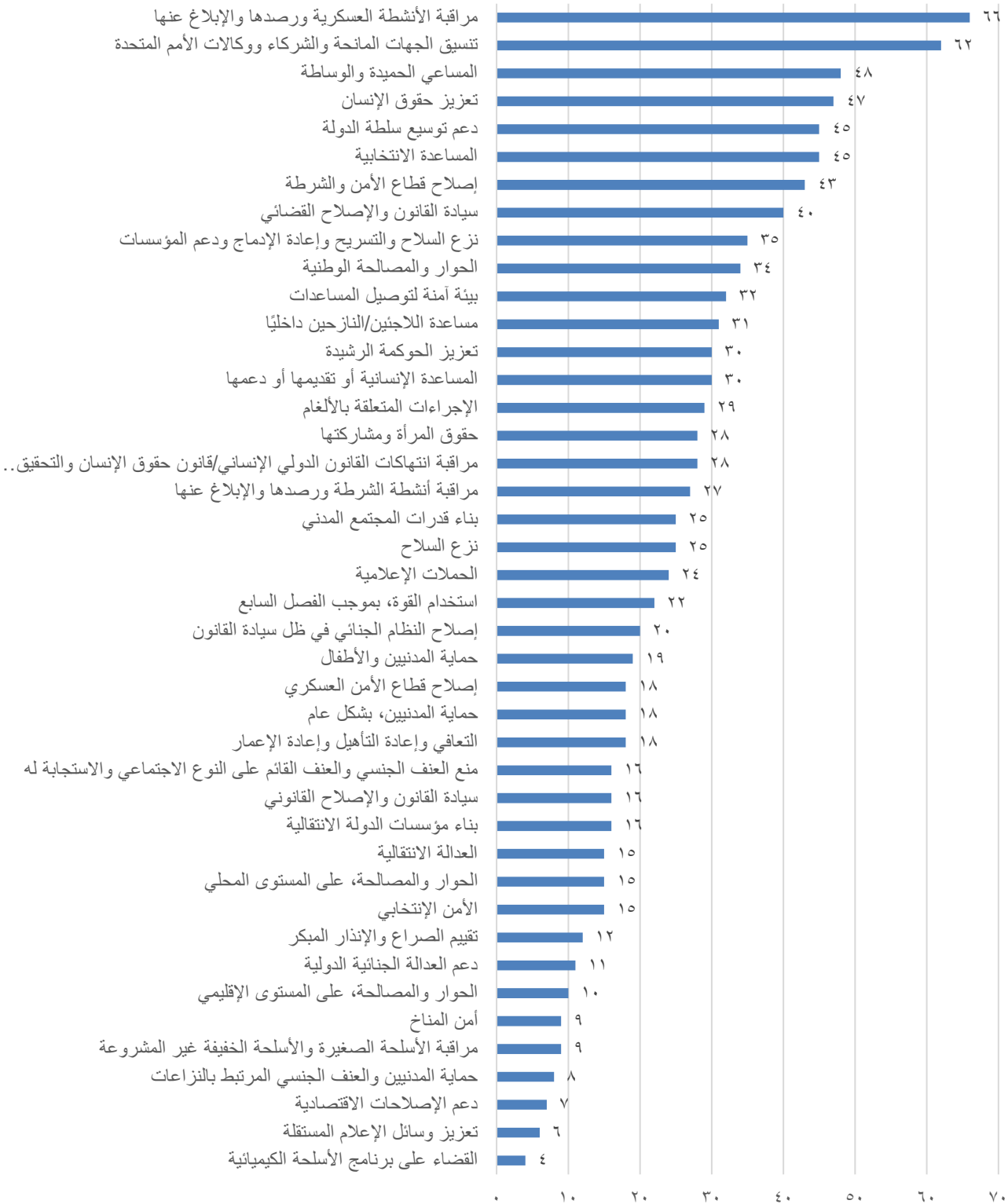
<sup>٣٩</sup> تقرير C٣٤، A/٧٨/١٩، الفقرة ١٢٣.

مما سبق، يصعب تقييم الجدوى السياسية لكل من هذه النماذج واحتمالية نجاحها بشكل واقعي، إلا في ضوء الظروف الخاصة بكل حالة نشر.

سياقات متغيرة باستخدام تقنيات جديدة؛ مع طرح احتمالات قيام عمليات حفظ السلام الأمامية بأنشطة جديدة واقعية في المستقبل. وعلى الرغم

## الشكل ٦: وتيرة مهام الولاية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ١٩٤٨-٢٠٢٣

المصدر: مجموعة بيانات ولايات بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، <https://www.peacemissions.info>



تمثل هذه النماذج تبسيطاً لمجموعة معقدة من القضايا، ويعكس كل نموذج حزمة من الأهداف الاستراتيجية، ومجموعة من المهام الموكلة المحتملة، وقائمة مختصرة من القدرات ذات الصلة لضمان نجاح النشر. ولا تُعد هذه النماذج قوالب جامدة لبعثات حفظ السلام، بل تمثل قائمة مرنة وغير شاملة من الخيارات، يتداخل بعضها ببعض، والتي يمكن لمجلس الأمن أن يختار منها للتعامل مع حالات محددة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة ضمان الانسجام الاستراتيجي للنماذج المختارة. وسُتسهم هذه النماذج أيضاً في مساعدة الدول المضيفة المحتملة وأطراف النزاع الأخرى على فهم أفضل لأدوات حفظ السلام المتنوعة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة، من أجل تلبية احتياجاتها وتعزيز السلام المستدام، استناداً إلى قرارات المجلس ذات الصلة.

ويمكن استخدام هذه النماذج لتشكيل بعثات محدودة النطاق بناءً على نموذج واحد، أو عمليات حفظ سلام واسعة النطاق تتضمن العديد من الأهداف وتشمل عدة نماذج. كما يُمكن اللجوء إلى هذه النماذج لتصميم بعثات قصيرة المدى أو عمليات حفظ سلام طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن مدة البعثة لا تشكل في حد ذاتها معياراً في حد ذاته لتقييم فعاليتها، إلا أنه يتعين على جميع البعثات التفكير مبكراً وجدياً في كيفية ضمان استدامة إنجازاتها. كما يمكن أن يوفر النهج القائم على الجزئيات المرنة اللازمة من خلال المساعدة في تصميم مراحل مختلفة لعملية حفظ السلام عبر دورة حياتها. فعلى سبيل المثال، يمكن تحويل البعثات المتخصصة قصيرة المدى إلى عمليات أوسع تجمع بين نماذج متعددة. وبالمثل، يمكن استخدام النماذج لتخطيط انتقال البعثات الكبيرة ذات الولايات الواسعة إلى عمليات أصغر وأكثر تركيزاً كجزء من استراتيجية الخروج.

تنطلق جميع النماذج المذكورة في هذه الدراسة من فرضية نشر بعثة تقودها الأمم المتحدة بموجب الفصل السادس أو السابع من الميثاق، وتعمل ضمن

الآليات الأممية ذات الصلة بالقيادة وسيطرة وتمتع بهياكل دعم وخدمات لوجستية فعالة وتكاليف مالية متفاوتة. بالإضافة إلى ما تقدم، يجب أن تقوم جميع النماذج بالترويج للأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن قيم الأمم المتحدة ومعاييرها الأخرى المنصوص عليها في الوثائق المختلفة ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يجب أن تكون جميع النماذج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي ومصممة لتعزيز المساواة بين الجنسين وأجندة المرأة والسلام والأمن باعتبار جميعها ضرورات سياسية واستراتيجية لتحقيق السلام المستدام.<sup>٤٠</sup> كما يجب عند تطبيق هذه النماذج التأكيد من أنها لا تسبب أي ضرر من خلال بصمتها العملية أو سلوكها، وأنها مصممة لتعزيز أمن المدنيين.

ويتعين أن تأخذ هذه النماذج في الاعتبار، وتبني على، وتعزز جهود الأمم المتحدة الحالية في الدول المضيفة المعنية، وخاصة جهود المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والفرق القطرية، وينطبق ما سبق أيضاً على الجهود الإقليمية. وفي هذا السياق، تفترض هذه النماذج أن عمليات حفظ السلام الأممية لديها القدرة على العمل كوسيط وبناء شراكات فعالة مع مختلف أصحاب المصلحة المتعددين المشاركين في كل حالة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، إلا أن ما تقدم لا يمنع إمكانية تنفيذ هذه النماذج بآليات مختلفة. وكما هو ملخص في القسم ٥-٣، يمكن أن تشمل هذه الآليات بعثات الأمم المتحدة التي تعمل بالتتابع أو بالتوازي مع جهات فاعلة الأخرى وعمليات السلام، في ترتيبات مشتركة أو مختلطة، وكذا دعم عمليات السلام الأممية. وأخيراً، والأهم، يتعين أن تستند هذه النماذج على استراتيجية سياسية توجه عملها<sup>٤١</sup>، لاسيما وأن فرص نجاح البعثات الميدانية للأمم المتحدة تتزايد إذا عملت كجزء من إطار شامل يهدف إلى معالجة أسباب النزاع وانعدام الأمن من خلال السعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة.<sup>٤٢</sup>

<sup>٤٠</sup> انظر أيضاً تقرير C٢٤، A/٧٨/١٩، ٢٠٢٤، الفقرة ١٦٦.

<sup>٤١</sup> تقرير HIPPO.

<sup>٤٢</sup> تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الجلسة الموضوعية لعام ٢٠٢١، (نيويورك، ١٥ فبراير - ١٢ مارس ٢٠٢١) (٢٠٢١، A/٧٥/١٩)، الفقرة ١١٣.

## الشكل ا: نماذج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المُستقبلية

٢١. الاستجابة للكوارث الطبيعية		١١. أمن الانتخابات والدعم		١. النشر الوقائي	
٢٢. المرافقة الانسانية / الحماية		١٢. نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج		٢. الحد من الفظائع	
٢٣. حماية التراث الثقافي		١٣. إصلاح قطاع الأمن والحوكمة		٣. حماية المدنيين	
٢٤. حماية الموارد الطبيعية		١٤. سيادة القانون / إنفاذ القانون		٤. رصد ومراقبة وقف إطلاق النار	
٢٥. إدارة الحدود		١٥. الدعم الشرطي		٥. الرصد والمراقبة والإبلاغ	
٢٦. أمن البنية التحتية		١٦. دعم آليات المساءلة		٦. التحقق	
٢٧. الأمن السيبراني		١٧. مكافحة الجريمة المنظمة		٧. دعم اتفاقيات السلام	
٢٨. الأمن الإقليمي		١٨. إزالة الألغام / الذخائر المتفجرة		٨. دعم الدولة الجديدة	
٢٩. أمن المدن		١٩. الاستجابة الانسانية الطارئة		٩. دعم المرحلة الانتقالية	
٣٠. الأمن البحري		٢٠. دعم الصحة العامة		١٠. الإدارة الانتقالية	

المبكر، والمراقبة، وبناء الثقة، مما يتيح للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة أو العنف المنظم، بما في ذلك الإرهاب والفظائع الأخرى، أو احتواء تفاقمها، ومن ثم اتاحة الفرصة لتهيئة بيئة مواتية للوساطة أو للمسارات السياسية الرامية إلى تهدئة التوترات. قد تنخرط البعثات الوقائية في مراقبة الأوضاع وتنفيذ دوريات ميدانية، بهدف منع أو احتواء النزاع داخل دولة بعينها أو في منطقة معينة منها، أو للحد من الآثار العابرة للحدود لنزاع في دولة مجاورة، أو لمواجهة تهديد



### ١. النشر الوقائي

**الهدف الاستراتيجي:** منع اندلاع النزاع المسلح أو العنف أو تصعيد النزاعات المسلحة القائمة أو الخاملة<sup>٤٣</sup>

**الوصف:** قد يتألف النشر الوقائي، حسب ولايته، من وحدات عسكرية و/أو شرطية مدعومة بعناصر مدنية. كما يُمكن أن يؤدي وظائف الردع، الإنذار

<sup>٤٣</sup> تعدّ قوة الأمم المتحدة للنشر الوقائي في مقدونيا (UNPREDEP) مثالاً على ذلك. تضطلع أغلبية البعثات الأممية متعددة الأبعاد بمنع تكرار النزاعات، وبالتالي لم يتم تضمين ذلك في النموذج المُشار إليه.

للسكان المعرضين للخطر، كما تتضمن دعم جهود التهدئة الفورية على مختلف المستويات. ويجب ربط هذه الجهود مع مساعي الوصول إلى حلول سياسية، ويمكن ربط هذا النموذج مع أنشطة النموذج ١٩ الخاص بالاستجابة الإنسانية الطارئة.

**القدرات ذات الصلة:** الوحدات العسكرية والشرطية ذات القدرة العالية على الردع والقدرة على التنقل، والطيران، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، خبرات في مجالات الحماية، وتحليل النزاع، والقدرات الاستخباراتية في مجال حفظ السلام، الإنذار المبكر، المشاركة المجتمعية، حقوق الإنسان، والتعاون المدني العسكري CIMIC.



## ٢. حماية المدنيين

**الهدف الاستراتيجي:** حماية المدنيين من تهديدات العنف الجسدي، بما في ذلك دعم الحكومات المضيفة والمجتمعات فيما يتعلق بأدوار الحماية.

**الوصف:** يركز حفظة السلام على حماية المدنيين من العنف بطريقة محايدة من خلال اتخاذ إجراءات تشمل الركائز الثلاث لنهج الأمم المتحدة لحماية المدنيين، بما في ذلك استخدام القوة<sup>٤٤</sup>. وقد يشمل ذلك الجهود المحلية مثل الوساطة والحوار، والمشاركة المجتمعية، ودعم آليات الحماية المجتمعية القائمة، بما في ذلك دعم مشاركة النساء والشباب في مثل هذه الجهود، وكذلك الشرطة المجتمعية. كما يمكن أن يكون لهذه البعثات ولايات محددة لحماية الأطفال ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاستجابة له. وتضم مثل هذه البعثات عناصر عسكرية وشرطية ومدنية تعمل بشكل متكامل وتتعاون في أنشطة الحماية مع مجموعة واسعة من الفاعلين الأمميين وغير الأمميين وفقاً لكل سياق، ويجب دمج هذه الجهود

غزو مُحتمل. كما يُمكن تفويض هذه البعثات للقيام بمهام الوساطة بين الأطراف المعنية، أو التنسيق الوثيق مع المبعوثين المكلفين بتلك المهام. ويُمكن أيضاً أن تركز على تهدئة العنف داخل دولة عضو في الأمم المتحدة خلال أوقات التوترات المتصاعدة، مثل الفترة التي تسبق الانتخابات<sup>٤٤</sup>.

**القدرات ذات الصلة:** مراقبون (عسكريون ومدنيون)، وحدات عسكرية ذات قدرة على الردع، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، الطيران، خبرات في مجالات المراقبة والإبلاغ، وتحليل النزاع، والشؤون السياسية والمدنية، والإنذار المبكر، ومصادر الاستخبارات المفتوحة (OSINT)، وتحليل البيانات.



## ٢. الحد من الغزائ

**الهدف الاستراتيجي:** حماية السكان من العنف المُوجّه في حالات الغزائ الجماعية المُستمرة أو المُحتمل وقوعها.

**الوصف:** يُمكن أن تقوم عمليات حفظ السلام بدور محوري في إنهاء ومنع وقوع الغزائ الجماعية، خاصة في حالات النزاعات المسلحة. وفي مثل هذه الحالات، يتعين نشر قوات حفظ السلام بسرعة من خلال مستوى النشر السريع التابع لنظام جاهزية قدرات حفظ السلام (PCRS). ويتعين أن تتألف القوات في المقام الأول من وحدات عسكرية وشرطية مدعومة بمكون مدني صغير. ويتمثل هدفها الرئيسي في ردع العنف المُوجّه ضد المدنيين بشكل استباقي. وفي حين قد ينطوي ما سبق على اتخاذ إجراءات تشمل الركائز الثلاث لنهج الأمم المتحدة لحماية المدنيين<sup>٤٥</sup>، فإن الأولوية في المراحل الأولى تنصب على اتخاذ تدابير استباقية رادعة وفعالة، بهدف احتواء أو تخفيف عنف جسدي وشيك الوقوع، وحماية المواقع الحيوية، مثل مخيمات النازحين والبنية التحتية الأساسية، وتسهيل المرور الآمن

<sup>٤٤</sup> على غرار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا (UNOMSA) والتي نصت ولاياتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٢ (١٩٩٢) على "العون على إخماد العنف" في جنوب أفريقيا.

<sup>٤٥</sup> انظر حماية المدنيين في حفظ السلام الأممي، (إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، مرجع ٢٠٢٣، ١ مايو ٢٠٢٣، [https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/2023\\_protection\\_of\\_civilians\\_policy.pdf](https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/2023_protection_of_civilians_policy.pdf))

<sup>٤٦</sup> انظر المصدر نفسه.

الضربات طويلة المدى التي تمتلكها الجيوش الوطنية والجماعات المسلحة غير الحكومية، وهو ما يعني زيادة نطاق المراقبة بما يتجاوز المناطق منزوعة السلاح التقليدية.

**القدرات ذات الصلة:** مراقبون (عسكريون ومدنيون)، حماية البعثة/القوات، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، وحدات الاتصالات، شبكات الاتصال، الطيران، وخبرات في مجالات المراقبة والإبلاغ، ومصادر الاستخبارات المفتوحة، وتحليلات البيانات.



## ٥. الرصد والمراقبة والإبلاغ

**الهدف الاستراتيجي:** المراقبة والرصد والإبلاغ عن تنفيذ اتفاقيات السلام وغيرها من قضايا السلم والأمن.

**الوصف:** إلى جانب وقف إطلاق النار، تراقب بعثات حفظ السلام الأممية تنفيذ اتفاقيات السلام ومجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالسلم والأمن، سواء داخل الدول المضيفة أو فيما بينها<sup>٤٧</sup>. ويتم تصميم المهام وفقاً للسياق بما يشمل مضامين عمليات السلام أو أية اتفاقات قائمة ذات صلة، وقد تشمل هذه المهام مراقبة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان. ويمكن أن تُسهم هذه البعثات في تحقيق عدة أهداف منها: (أ) خلق بيئة مواتية للحوار السياسي من خلال منع تدهور الأوضاع الأمنية؛ (ب) تعزيز الوعي الميداني لدى الفاعلين الأمميين والإقليميين؛ (ج) توفير قدرة الإنذار المبكر لتمكين الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية المعنية معالجة شواغلها<sup>٤٨</sup>. كما يمكن لقوات حفظ السلام اللجوء إلى مصادر الاستخبارات المفتوحة عن بُعد (OSINT) مثل تحديد الموقع الجغرافي، وتحليل الوقت والبيانات لفهم الأحداث الرئيسية ذات الصلة، بما يُسهم في تحسين وعيهم الميداني والتحقيق في الأحداث المهمة، بما في ذلك تحديد التهديدات المحتملة التي قد يتعرض لها المدنيون. كما يعتمد

بشكل راسخ في إطار مساعي إيجاد حلول سياسية قابلة للتطبيق على المستويين المحلي والوطني.

**القدرات ذات الصلة:** الوحدات العسكرية والشرطية ذات الصلة، والطيران، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، خبرات في مجالات حماية المدنيين، حماية الطفل، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، النوع الاجتماعي، تحليل النزاع، تقييم حالة النزاع، والقدرات الاستخباراتية في مجال حفظ السلام، الإنذار المبكر، التعاون المدني العسكري، المشاركة المجتمعية، الوساطة، الشؤون السياسية والمدنية، وحقوق الإنسان.



## ٤. مراقبة ورصد وقف إطلاق النار

**الهدف الاستراتيجي:** مراقبة ومتابعة تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار، بما في ذلك الإبلاغ عن الانتهاكات.

**الوصف:** يُعدّ هذا النموذج من أقدم نماذج حفظ السلام الأممية، وبموجبه يتم نشر المراقبين لمتابعة احترام هدنة أو اتفاقيات وقف الأعمال العدائية أو اتفاقيات وقف إطلاق النار، والتي قد تشمل مناطق منزوعة السلاح ومناطق أمنية مؤقتة، فضلاً عن ترتيبات المعسكرات.. ويمكن تنفيذ هذه المهام برأً وبحراً وجواً، مع الاستفادة من مصادر الاستخبارات المفتوحة (OSINT) عن بُعد مثل تحديد الموقع الجغرافي، وتحليل الوقت والبيانات لفهم الأحداث الرئيسية. ويعتمد هذا النموذج على أن يُنظر إلى حفظة السلام على أنهم مراقبون محايدون، لديهم القدرة على توثيق الحوادث بدقة والإبلاغ عنها ضمن نطاق مسؤولياتهم، فضلاً عن التنسيق بين أطراف النزاع. وقد أدى تطور الأسلحة وتكنولوجيا الاستشعار إلى تغيير نمط عمل هذه المهام وانعكس على تكاليفها. يجب على قوات حفظ السلام تحسين قدراتها في المراقبة للمناطق المعنية بما في ذلك المراقبة عن بُعد من خلال الطائرات دون طيار وصور الأقمار الصناعية، وتقنيات الاستشعار عن بُعد، ويتطلب ذلك أيضاً مواكبة التطورات في قدرات

<sup>٤٧</sup> على سبيل المثال، بموجب قرار مجلس الأمن ٦٩٣ (١٩٩١)، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) بالانخراط في أنشطة المراقبة قبل التوصل إلى وقف إطلاق النار.

<sup>٤٨</sup> أدرج قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٠٣ (٢٠١٦) حول بوروندي لغة مماثلة، حيث تم تفويض بعثة شرطة أممية بـ"رصد الوضع الأمني ودعم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) في مراقبة الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان".

ومصادر الاستخبارات المفتوحة، وإدارة الأسلحة والذخيرة، وتحليلات البيانات.



## ٧. دعم اتفاقيات السلام

**الهدف الاستراتيجي:** دعم تنفيذ مسارات السلام، واتفاقيات السلام، أو التسويات السياسية لنزاع مسلح.

**الوصف:** قد تشمل هذه البعثات مكونات عسكرية وشرطية ومدنية، وغالبًا ما يتم نشرها في سياقات نزاع مسلح داخلي ذو بُعد دولي. كما يُمكن تكليفها بمجموعة واسعة من المهام التي سيتم تصميمها وفقًا لسياق ومحتوى اتفاق السلام، ومدى تقدم العملية السياسية. تاريخياً، شهدت هذه البعثات تفاوُثاً ملحوظاً في حجمها وقدراتها وتكاليفها، حيث تراوحت من بضعة آلاف إلى عشرات الآلاف من عناصر حفظ السلام. ومؤخراً، تولّت هذه البعثات حماية المدنيين، وشملت كذلك ولايات قوية ذات صلة بأجندة المرأة والسلام والأمن، وفي إطار المراحل الانتقالية، يمكن تصميم هذه البعثات لتقديم العون في سد الفجوات الرئيسية في قدرات الدولة المضيفة، بحيث يتم إعطاء الأولوية للقطاع الأمني المحلي<sup>٥٩</sup>، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي الذي يتوافق مع بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان (HRDDP) لعناصر القوات الأمنية الوطنية المشاركة في عمليات سلام تقودها أو تدعمها الأمم المتحدة، أو العناصر التي تقوم بأنشطة تُسهم في تنفيذ ولاية هذه العمليات<sup>٥٩</sup>. وقد يشمل ذلك أيضاً تعزيز بناء السلام والتنمية المحلية وتطوير القدرات خلال بلورة تحالفات مع الفاعلين المعنيين، الأمر الذي يضمن ترك البعثة إرثاً إيجابياً<sup>٥٩</sup>.

**القدرات ذات الصلة:** مُمثلة لتلك المطلوبة للبعثات الكبيرة متعددة الأبعاد الحالية، والتي تنعكس في

هذا النموذج كذلك على أن يُنظر إلى قوات حفظ السلام الأمميّين بصفّتهم مراقبين محايدين.

**القدرات ذات الصلة:** مراقبون (عسكريون ومدنيون)، حماية البعثة/القوات، مواقع مراقبة، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، وحدات الاتصالات، شبكات الاتصال، الطيران، وخبرات في مجالات المراقبة والإبلاغ، والشؤون السياسية والمدنية، ومصادر الاستخبارات المفتوحة، وتحليلات البيانات.



## ٦. التحقق

**الهدف الاستراتيجي:** التحقق من الامتثال باتفاقيات ضبط التسليح أو غيرها من اتفاقيات أمنية مثل الترتيبات الأمنية المؤقتة أو أنظمة العقوبات.

**الوصف:** قد يستخدم بعض الخبراء العسكريين والشرطيين والمدنيين مجموعة متنوعة من أساليب المراقبة والتحقق لضمان الامتثال للاتفاقيات المتعلقة بالترتيبات الأمنية المؤقتة وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والذخائر العنقودية، والذخيرة، فضلاً عن أنظمة العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن<sup>٤٩</sup>. من الممكن أن يتم توظيف أساليب استخبارات المصادر المفتوحة مثل تحديد المواقع الجغرافية، وتحليل الزمن، والفحص المتعمق للأحداث الرئيسية أو الحالات، من قبل حفظة السلام. قد تشمل مهام هذه البعثات أيضاً عمليات لإزالة الأسلحة أو مصادرتها أو تدميرها.

**القدرات ذات الصلة:** مراقبون (عسكريون ومدنيون)، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، الطيران، حماية البعثة/القوات، خبرات في مجالات المراقبة والإبلاغ،

<sup>٤٩</sup> انظر <https://www.un.org/en/global-issues/disarmament>

<sup>٥٠</sup> كما هو الحال في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS). انظر S/٢٠٢٣/٧٨٤، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣، الفقرات ٥٤-٥٧.

<sup>٥١</sup> على سبيل المثال، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) من أجل القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC)، مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (UNSOS) من أجل الجيش الوطني الصومالي (SNA) وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى (FACA).

<sup>٥٢</sup> كما أوصت به المراجعة الاستراتيجية المستقلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، مارس-يونيو ٢٠٢٤.





## ٩. دعم المرحلة الانتقالية

**الهدف الاستراتيجي:** دعم انتقال دولة عضو في الأمم المتحدة إلى نظام سياسي جديد.

**الوصف:** سيساعد حفظة السلام في تنفيذ المسارات أو التسويات المتفق عليها لتأسيس نظام سياسي جديد، بما في ذلك الإشراف على عملية الاستفتاء الشعبي لتحديد وضع إقليم ما أو تسهيل إنهاء الحرب الأهلية و/أو ما يعقب ذلك من ظهور نظام سياسي مستقل؛ والمساعدة في العودة إلى النظام الدستوري والحكم الديمقراطي؛ أو تقديم المساعدة وإجراءات بناء الثقة بعد الانتخابات المتنازع عليها<sup>٥٦</sup>. ومن المؤكد أن هذه البعثة ستكون متعددة الأبعاد، وتضم مزيج من المكونات العسكرية والشرطية والمدنية وفقاً للوضع القائم. ويمكن أن يوفر حفظة السلام أيضاً الحماية للشخصيات الهامة والممثلين المشاركين في مفاوضات الانتقال<sup>٥٧</sup>. وعلى عكس نموذج الإدارة الانتقالية (النموذج ١٠)، لن تتولى بعثات دعم المرحلة الانتقالية سلطة الحكم المؤقتة على الإقليم.

**القدرات ذات الصلة:** العناصر المتعددة الأبعاد، حماية البعثة/القوات، حماية كبار الشخصيات، الطيران، الخبرات في مجالات الحوكمة، والشؤون السياسية والمدنية، وحقوق الإنسان.

أدلة التعهدات للمؤتمرات الوزارية الأممية الأخيرة لحفظ السلام.



## ٨. دعم الدولة الجديدة

**الهدف الاستراتيجي:** ترسيخ السلم والأمن والمساعدة في إنشاء الظروف الملائمة للتنمية في الدول الأعضاء المستقلة حديثاً<sup>٥٣</sup>.

**الوصف:** سيقدم حفظة السلام أشكالاً متعددة من الدعم والمساعدة للحكومة في الدولة العضو الجديدة في الأمم المتحدة من أجل ترسيخ السلم والأمن، وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية، والحكم الفعّال والديمقراطي، والعلاقات الجيدة مع جيرانها<sup>٥٤</sup>. من المرجح أن تكون هذه العمليات متعددة الأبعاد، بما يشمل مكون مدني كبير لمساعدة الإدارة الجديدة على أداء الوظائف الأساسية للحكم<sup>٥٥</sup>. على الرغم من أن الولاية ستصمم وفقاً لاحتياجات الحكومة المضيفة، يمكن للبعثة القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة عبر قطاعات متعددة (مثل الحوكمة، وسيادة القانون، والاقتصاد، والأمن، بما في ذلك مراعاة منظور النوع في عملية إصلاح قطاع الأمن)، وقد تشمل العديد من الأنشطة التي تغطيها الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة (انظر النموذج ١٠، الإدارة الانتقالية).

**القدرات ذات الصلة:** مكونات متعددة الأبعاد، حماية البعثة/القوات، الطيران، خبرات في مجالات الحوكمة وتقديم الخدمات، والشؤون السياسية والمدنية، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

<sup>٥٣</sup> على سبيل المثال، بعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية (UNMISSET) (٢٠٠٢-٢٠٠٥)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) (٢٠١١-٢٠١٣).

<sup>٥٤</sup> يستند هذا إلى نص وارد في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٦ (٢٠١١) حول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS).

<sup>٥٥</sup> على سبيل المثال، كان لدى مجموعة الدعم المدني التابعة لبعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية (UNMISSET) ١٠٠ من الخبراء الدوليين الذين أعيروا إلى الوزارات التيمورية للاضطلاع بالمهام الأساسية للحكومة، بما في ذلك وحدة الجرائم الجسيمة، وحقوق الإنسان.

<sup>٥٦</sup> تم تكليف جميع هذه المهام سابقاً، وذلك في بعثات UNOC، UNITAMS، UNISFA، UNOVER، MINURSO، على سبيل المثال.

<sup>٥٧</sup> يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بمهام مماثلة لتلك التي قامت بها فرقة تقديم الحماية الجنوب أفريقية والتي تم نشرها في بوروندي عام ٢٠٠١ بهدف توفير الحماية للسياسيين العائدين من المنفى للمشاركة في الحكومة والبرلمان الانتقاليين الجديدين، لكنهم لم يكونوا ينتمون في القوات المسلحة البوروندية.



والشؤون السياسية والمدنية، وحقوق الإنسان، وإعادة  
الاعمار الاقتصادي.

## ١٠. الإدارة الانتقالية



### ١١. أمن الانتخابات والدعم

**الهدف الاستراتيجي:** ضمان بيئة آمنة لإجراء انتخابات  
نزيفة وتقديم المساعدة الانتخابية في مجالات  
مُحددة.

**الوصف:** يمكن تكليف قوات حفظ السلام بناءً على  
طلب دولة عضو في الأمم المتحدة بالمساعدة في  
منع العنف وخطاب الكراهية المرتبطين بالانتخابات،  
فضلاً عن دعم إجراء انتخابات نزيفة على مختلف  
المستويات (مثل: المحلية، والتشريعية، والبرلمانية،  
والرئاسية) وكذا الاستفتاءات الشعبية. وتشمل أنواع  
الدعم الممكن تقديمه من الأمم المتحدة في  
مجال الانتخابات المساعدة الفنية؛ دعم خلق بيئة  
مواتية؛ تشكيل لجان من الخبراء؛ مراقبة الانتخابات؛  
والدعم العملياتي للمراقبين الدوليين<sup>٥٨</sup>. وتُعد إدارة  
الشؤون السياسية وبناء السلام (DPPA) بمثابة نقطة  
اتصال المنظومة الأممية بشأن الموضوعات ذات  
الصلة بالانتخابات، حيث تقوم بوضع المعايير اللازمة  
ذات الصلة بما يتماشى مع ولاية البعثة. وقد تشارك  
طائفة واسعة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى في  
تنفيذ هذا النموذج (مثل برنامج الأمم المتحدة  
الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية  
الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وفي الدول التي  
تستضيف بعثات، تتكامل المساعدة الانتخابية التي  
تقدمها منظومة الأمم المتحدة وذلك تحت القيادة  
العامة للبعثة. ويُمكن أن تشمل المهام ذات الصلة  
بالأمن تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن لتنظيم  
العملية الانتخابية وإجرائها. ويُمكن أن تتم هذه  
الأنشطة جنباً إلى جنب مع الدعم اللوجستي وغيره

**الهدف الاستراتيجي:** تولي سلطة الحكم المؤقتة  
على إقليم ما للاضطلاع بالمسؤوليات السيادية  
للدولة أو الدول المعنية<sup>٥٨</sup>

**الوصف:** نشأت الإدارات الانتقالية للأمم المتحدة في  
السابق بعدما تسببت النزاعات المسلحة والعوامل  
الأخرى في صعوبة حكم الإقليم وزيادة النزاع  
عليه<sup>٥٩</sup>. وتختلف بعثات الإدارة الانتقالية عن البعثات  
التي تدعم حكومة انتقالية وطنية أو القوات المحتلة  
من حيث السلطات والمسؤوليات والالتزامات.  
وتمحورت ولايات بعثات الإدارة الانتقالية الأممية  
السابقة حول خمسة عناصر رئيسية: بناء القدرات  
الحكومية المحلية، وتعزيز القدرات القضائية، ودعم  
إعادة الإعمار الاقتصادي، وتوفير الأمن، كما تشمل  
عادة ولايات هذه البعثات استراتيجية خروج صريحة  
تستند إلى اتفاق حول الوضع المستقبلي للإقليم  
المعني. وتهدف هذه الإدارات إلى بناء مؤسسات دولة  
فعالة من خلال تقديم الخبرات والموارد والحكم  
الرشيد وحشد الاهتمام الدولي رفيع المستوى  
للأقاليم التي دمرتها الحرب. ويمكن للإدارات  
الانتقالية – بالتعاون مع الجهات المحلية – مساعدة  
السلطات الوطنية الجديدة على بناء الشرعية وكسب  
ثقة السكان المحليين. وتحتاج الإدارات الانتقالية، حتى  
يكون بمقدورها تنفيذ هذه المهام، إلى مكون مدني  
كبير يركز على الحوكمة والمهام الإدارية، كما يمكن  
أن تتضمن هذه البعثات مكونات عسكرية وشرطية،  
أو قدرة أمنية قوية يتم توفيرها من قبل المنظمات  
الشريكة أو الائتلافات متعددة الجنسيات في هيكل  
قائم على ركيزة واحدة<sup>٦٠</sup>.

**القدرات ذات الصلة:** عناصر متعددة الأبعاد، حماية  
البعثة/القوات، الطيران، الخبرات في مجالات  
الحوكمة وتقديم الخدمات، وسيادة القانون،

<sup>٥٨</sup> قد يحدث هذا في إقليم متنازع عليه بين أكثر من دولة. فعلى سبيل المثال، اقترحت اللجنة رفيعة المستوى للتنفيذ التابعة للاتحاد  
الأفريقي بشأن السودان وجنوب السودان، ضمن خيارات أخرى، وضع منطقة أبيي تحت سلطة إشرافية تابعة للاتحاد الأفريقي، أو تحت  
سلطة مشتركة بين الاتحاد والأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى ممارسات الأمم المتحدة في هذا الشأن. مع ذلك، لم ينجح هذا الاقتراح.  
<sup>٥٩</sup> في بابوا الإندونيسية (UNTEA، ١٩٦٣-٦٣)، وكمبوديا (UNTAC، ١٩٩١-٩٣) بموجب الفصل السادس، وكرواتيا (UNTAES، ١٩٩٦-٩٨)،  
وتيمور الشرقية (UNTAET، ١٩٩٩-٢٠٠٢)، وكذا كوسوفو (UNMIK، ١٩٩٩-) بموجب الفصل السابع.  
<sup>٦٠</sup> كوسوفو على سبيل المثال (UNMIK) (الاتحاد الأوروبي، حلف الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

<sup>٦١</sup> أصبحت مهام المراقبة التابعة للأمم المتحدة نادرة، حيث كان آخر ولايتين في بوروندي (٢٠١٥)، وفيجي (٢٠٠١). وتُعد المساعدة  
الفنية الشكل الأكثر شيوعاً لدعم الأمم المتحدة.

من أشكال المساعدة الانتخابية مثل التوعية المدنية وبناء القدرات ومبادرات تبادل المعرفة.

**القدرات ذات الصلة:** الوحدات العسكرية والشرطة ذات الصلة، مراقبون (عسكريون ومدنيون)، مستشارو الانتخابات، حماية البعثات/القوات، وحدات لوجستية/نقل (بما في ذلك المواد الانتخابية والأفراد)، طيران، فضلاً عن خبرات أخرى مثل الشؤون السياسية والمدنية.



## ١٢. نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج

**الهدف الاستراتيجي:** المساعدة في تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

**الوصف:** تُعد الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR) عنصراً مهماً في عمليات السلام، ومنذ عام ١٩٨٩ كُلفت أكثر من ٦٠ بعثة من بعثات الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الأنشطة<sup>٦٢</sup>. وفي عام ٢٠٠٥، عززت الجمعية العامة دعمها المادي لهذه البرامج من خلال تمويل مستمر ١٢ شهراً يهدف إلى "إعادة التأهيل" قبل إعادة مرحلة إعادة الدمج، مما قلل من المخاطر الأمنية والسياسية<sup>٦٣</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز الرئيسي لعمل بعض البعثات كان الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج<sup>٦٤</sup>، حيث تجاوز عمل هذه البعثات مجرد مهام نزع السلاح الرئيسية وتجميع القوات أو التسريح المتنقل، ليشمل مبادرات إدارة الأسلحة والذخيرة الانتقالية، ومشروعات الحد من العنف المجتمعي، التي يمكن أن تساعد في التعامل مع التمييز غير الواضح بين المقاتلين السابقين والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك الميليشيات المحلية والعصابات الإجرامية. كما يمكن أن تدعم هذه البعثات نزع سلاح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة دمجهم، فضلاً عن ضمان وجود آليات مناسبة للفحص والإحالة للناجين من العنف، لاسيما لحماية النساء والفتيات وضمان مشاركتهن. تستند هذه

البعثات إلى معايير الأمم المتحدة المتكاملة لإعادة الدمج ونزع السلاح والتسريح IDDRS<sup>٦٥</sup>، ويمكن أن تظلم بمهامها بالشراكة مع منظمات أخرى مُخرطة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، من ضمنهم أكثر من عشرين عضواً في فريق العمل المشترك بين الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج<sup>٦٦</sup>.

**القدرات ذات الصلة:** عناصر متعددة الأبعاد، مراقبون (عسكريون ومدنيون)، طيران، قوات التدخل سريعة، وخبرات في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، إدارة الأسلحة والذخيرة، والحد من العنف المجتمعي.



## ١٣. إصلاح قطاع الأمن والحوكمة

**الهدف الاستراتيجي:** تعزيز القدرات وهياكل الحوكمة المسؤولة في القطاع الأمني للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواجه تحديات تُعد بمثابة تهديدات للسلام والأمن الدوليين.

**الوصف:** يمكن لقوات حفظ السلام تقديم أشكال متعددة من الدعم للدول الأعضاء التي تواجه تهديدات للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك إسداء المشورة والمساعدة التقنية والتدريب واختيار عناصر الأمن وتوظيفهم وتدقيق مؤهلاتهم وإرشادهم. ويجب أن يتضمن هذا الدعم أيضاً جهوداً أوسع تهدف إلى إصلاح قطاع الأمن والحوكمة الرشيدة لقطاعي الأمن والدفاع، بما في ذلك وضع آليات لمنع تجنيد الأطفال، وبناء مؤسسات مراعية لمنظور النوع تكفل المشاركة الفعالة للنساء على جميع المستويات. وتهدف هذه الجهود إلى بناء جهاز أمني فعال وشفاف وخاضع للمساءلة وميسور التكلفة ومهني، ويمثل جميع المجتمعات ويعزز مشاركتها، خاصة الشباب. وتتألف هذه البعثات من عناصر مدنية و/أو عسكرية، فضلاً عن وحدات متخصصة لتنفيذ هذه الخدمات في الدولة المضيفة وبما يتوافق مع

<sup>٦٢</sup> الولاية الأممية الأولى لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كانت في إطار فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى (ONUCA)

<sup>٦٣</sup> انظر A/RES/٥٩/٢٩٦، ١٥ أغسطس ٢٠٠٥، القسم السادس، فقرة ٧، و A/C.٥/٥٩/٢١، ٢٤ مايو ٢٠٠٥.

<sup>٦٤</sup> على سبيل المثال، MONUA و UNMIN

<sup>٦٥</sup> <https://www.unddr.org/the-iddrs/>

<sup>٦٦</sup> <https://www.unddr.org/the-iawg/>

سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات تدريب (بما في ذلك فرق التدريب المُتقلّة)، وخبراء عسكريون وشرطيون، خبرات في مجالات تصميم وتنفيذ استراتيجيات الأمن الوطني، تقديم المشورة الاستراتيجية، التدريب، إصلاح قطاع الأمن، بناء المؤسسات الدفاعية، حوكمة قطاعي الأمن والدفاع، إصلاح قطاع الأمن المراعي لمنظور النوع، حقوق الإنسان، وحماية الطفل.



## ١٤. سيادة القانون / دعم إنفاذ القانون

**الهدف الاستراتيجي:** تعزيز القدرات وهياكل الحوكمة المسؤولة في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مواجهة تحديات سيادة القانون وإنفاذ القانون.

**الوصف:** يرتبط غياب أو ضعف سيادة القانون تاريخياً بزيادة خطر نشوب نزاعات مسلحة. ولهذا السبب وغيرها من الأسباب، وافق مجلس الأمن على العديد من مبادرات دعم إنفاذ القانون ضمن عمليات السلام<sup>٦٧</sup>. ويمكن أن تشمل هذه البعثات نشر قدرات وخبرات في مجالات سيادة القانون وإنفاذ القانون و/أو دعم أنظمة العدالة والسجون، بما في ذلك دعم المساءلة الجنائية<sup>٦٨</sup>، والاحتجاز، والملاحقة، والدفاع الجنائي<sup>٦٩</sup>. ويُمكن اعتماد نهج جديد في هذا الصدد من خلال توسيع نطاق فرق الشرطة المُتخصصة، التي يتم اللجوء إليها منذ عام ٢٠١٠ في عدة بعثات<sup>٧٠</sup>، بحيث تضطلع ببناء القدرات المحلية في مجالات التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع، والاستخبارات الجنائية، والشرطة المجتمعية، والحماية الدبلوماسية، وحماية الثروة الحيوانية، ومكافحة الجريمة المنظمة، وإدارة مسرح الجريمة. كما يتعين على البعثات الأهمية المُستقبلية في هذا الصدد إقامة شراكات مع كيانات أخرى، بما

في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، والإنتربول.

**القدرات ذات الصلة:** الشرطة (الوحدات المُشكلة، أفراد ضباط الشرطة، واللجان الفرعية لمنع التعذيب، ووحدات التدريب)، موظفو السجون، والخبرات في مجالات المساعدة القضائية، التدريب، حقوق الإنسان.



## ١٥. الدعم الشرطي

**الهدف الاستراتيجي:** الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم أشكال مُحددة من الدعم الشرطي.

**الوصف:** إلى جانب طلب الدعم واسع النطاق ذات الصلة بسيادة القانون (النموذج ١٤)، قد تطلب الدول الأعضاء من الأمم المتحدة توفير بناء القدرات والدعم للتعامل مع القضايا المتعلقة بالشرطة. يُمكن لشرطة الأمم المتحدة تزويد الضباط العاملين بأحدث المهارات والخبرات المتخصصة، بما في ذلك الإصلاح الشامل للشرطة، إدارة النظام العام، الشرطة المجتمعية، مراقبة الحدود، تقييم الأداء والمساءلة الداخلية والخارجية، التخطيط الأمني للانتخابات، دعم مكافحة الجرائم الخطيرة والمنظمة، وتعزيز التنوع بين الجنسين في قطاع الشرطة. كما يُمكن للدول الأعضاء التي تواجه تدهوراً كبيراً في الوضع الأمني (مثل تصاعد العنف المرتبط بالعصابات أو الاتجار عبر الحدود) أن تطلب الدعم العملي من الأمم المتحدة لشرطة بلادهم وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون.

**القدرات ذات الصلة:** خبراء من أفراد الشرطة/موجهين/مدربين، وحدات شرطية، وحدات التدريب، العناصر المدنية المعنية، والخبرات في مجالات التحقيقات، والطب الشرعي، والشرطة

<sup>٦٧</sup> على سبيل المثال، الشرطة الوطنية في هايتي، ودائرة شرطة أبيبي، والوحدة الأمنية المتكاملة في تشاد. وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٣ (٢٠١٦)، تم نشر بعثة شرطية صغيرة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي بهدف "رصد الوضع الأمني ودعم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) في مراقبة الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان". ومع ذلك، لم يتم نشر هذه البعثة.

<sup>٦٨</sup> على سبيل المثال، MONUSCO (خلافاً دعم الملاحقة القضائية)، و MINUSMA (وحدة الدعم القضائي المتخصصة لمكافحة الإرهاب)، و UNMISS (المحاكم المتنقلة).

<sup>٦٩</sup> على سبيل المثال، MINUSTAH (الداعمة لمكانب المساعدة القانونية).

<sup>٧٠</sup> على سبيل المثال، MINUSTAH، MINUSMA، UNMISS، MONUSCO، MINUSCA، UNITAMS.

البعثة/القوات، خبرات في مجالات الاحتجاز وإدارة السجون.



## ١٧. مكافحة الجريمة المنظمة

**الهدف الاستراتيجي:** منع وتعطيل وتفكيك الأنشطة الإجرامية المنظمة التي يعتبرها مجلس الأمن تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

**الوصف:** يولي مجلس الأمن اهتماماً متزايداً لتأثيرات الأنشطة غير المشروعة ذات الطابع الاقتصادي على تحديات السلم والأمن.<sup>٧٣</sup> ومع سعي الأمم المتحدة لتكثيف جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (TOC) على وجه الخصوص، يمكن أن تقدم عمليات السلام وسيلة مناسبة لذلك<sup>٧٤</sup>. ويمكن لبعثات مكافحة الجريمة المنظمة تنفيذ العديد من المهام، بما في ذلك تقديم الخبرة الفنية، والدعم اللازم للمؤسسات الوطنية (مثل المؤسسات التشريعية والقضائية والشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون)، وجمع وتحليل المعلومات حول الشبكات الإجرامية<sup>٧٥</sup>، واتخاذ "إجراءات تنفيذية" تتضمن صلاحيات الاعتقال<sup>٧٦</sup>، أو مكافحة الفاعلين الإجراميين وقطاع الطرق، بما في ذلك عن طريق مصادرة الأسلحة وتدميرها<sup>٧٧</sup>. ويتعين أن تتسم ولايات بعثات مكافحة الجريمة المنظمة بالوضوح والتخصص (مثل التركيز على المحركات الاقتصادية السياسية للنزاع، بما في ذلك الاتجار والشبكات الإجرامية والإرهابية، أو تعزيز دعم قطاع العدالة الجنائية مع التركيز على الجوانب العابرة للحدود) وتطوير استراتيجيات محددة لبعض القطاعات (مثل مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الفساد، أو في مجال العملات الرقمية)<sup>٧٨</sup>. وتتطلب

المعتمدة على الاستخبارات، والشرطة المجتمعية، والمسائلة والإشراف، والمراقبة الشرطية، والسيطرة على الحشود.



## ١٦. دعم آليات المساءلة

**الهدف الاستراتيجي:** دعم المحاكم الجنائية المُختلطة أو الدولية وغيرها من آليات المساءلة على التحقيق والملاحقة في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والجرائم الدولية المُتصلة بالتهديدات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين والتي حددها مجلس الأمن.

**الوصف:** يمكن نشر عدد محدود من القوات والعناصر المدنية، بناءً على طلب السلطات الوطنية، لدعم العمليات الوطنية الخاصة بالمساءلة عن الجرائم الدولية (بما في ذلك الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإرهاب) التي تتمتع بطابع مختلط أو دولي، مثل إشراك قضاة دوليين، ومدعين عامين، أو غيرهم من موظفي المحاكم<sup>٧٩</sup>. قد تشمل المهام دعم جلسات الاستماع المُنتقلة، حماية الشهود والقضاة، تنفيذ عمليات مشتركة مع القوات الوطنية، أو اتخاذ "إجراءات مؤقتة عاجلة"<sup>٨٠</sup> لاعتقال واحتجاز الأفراد المتهمين من قبل المحكمة، بناءً على طلب السلطات الوطنية، في المناطق التي لا تتواجد فيها القوات الوطنية أو لا تعمل بها بشكل كاف.

**القدرات ذات الصلة:** محققون (عناصر عسكرية و/أو مدنية)، محامون، مدعون عامون، قضاة، موظفو الدعم، وسائل تنقل تحمي بالحماية، حماية

<sup>٧١</sup> على سبيل المثال، بعثة UNAMSIL، والمحكمة الخاصة لسيراليون، فضلاً عن الأمم المتحدة وبعثة MINUSCA لدى المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

<sup>٧٢</sup> كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٩ (٢٠١٤) حول بعثة MINUSCA.

<sup>٧٣</sup> انظر لقائمة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تتناول الجريمة المنظمة والتدفقات غير المشروعة، <https://globalinitiative.net/analysis/scresolutions/>

<sup>٧٤</sup> ميثاق المستقبل، الاتفاق الرقمي العالمي، وإعلان الأجيال القادمة، سبتمبر ٢٠٢٤، (وثائق مخرجات قمة المستقبل للأمم المتحدة)، الإجراء ٢٥، <https://www.un.org/en/summit-of-the-future/pact-for-the-future>

<sup>٧٥</sup> على سبيل المثال، MONUSCO و CIGIG.

<sup>٧٦</sup> على سبيل المثال، UNMIK و UNTAET.

<sup>٧٧</sup> على سبيل المثال، MINURCAT، MINUSTAH، UNIOGBIS، MINUSCA.

<sup>٧٨</sup> انظر أريكا جاتسون و فيونا ماجنين، Global Policy Considerations: Crafting a More Coherent and Effective Multilateral Response to Transnational Organized Crime (UNU Report, ٢٠٢٤)

**الوصف:** لا تُسهّم إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب (ERW) في إنقاذ الأرواح فحسب، بل تضمن أمان الأراضي وقابليتها للإنتاج مرة أخرى، وهو الأمر الذي يسمح باستعادة المجتمعات العمل بشكل طبيعي. تكون هذه البعثات ذات قيمة خاصة في المناطق التي تتطلب الأنشطة السالف ذكرها كشرط مُسبق لمبادرات إعادة الإعمار وبناء السلام. ويمكن لهذه البعثات الاستفادة من خبرات دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام UNMAS وغيرها من الشركاء لتوفير ونشر العدد المطلوب من القدرات العسكرية أو الشرطة التابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال إزالة ومكافحة الذخائر المتفجرة والعبوات الناسفة المرتجلة. ويُمكن لهذه البعثات أداء مجموعة واسعة من المهام، بما في ذلك جميع الأنشطة العسكرية المتعلقة بإزالة الذخائر المتفجرة (الاستطلاع، والتحديد والتقييم الميداني، وجعل الذخائر المتفجرة آمنة وإبطالها، الاسترجاع والتخلص من الذخائر المتفجرة، بما في ذلك العبوات الناسفة المرتجلة)؛ زيادة الوعي؛ وتقديم المشورة، والتدريب، أو الدعم الفني لموظفي حكومة الدول المضيفة؛ بالإضافة إلى أنشطة إزالة الألغام (مثل المسح ورسم الخرائط ووضع العلامات والكشف والتدمير). في بعض السياقات، قد تُسهّم هذه البعثات أيضاً في الأنشطة المتعلقة بإزالة العبوات الناسفة المرتجلة عبر الأبعاد الرئيسية وهي إعداد القوة، وتحييد العبوات الناسفة، واستهداف الشبكات. وفي البحر، يمكن تصميم بعثات بحرية لتنفيذ عمليات كاسحة للألغام باستخدام سفن مخصصة لإزالة الألغام البحرية.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية أو شرطة لإزالة/تفكيك العبوات، خبراء هندسة قتالية، فرق كلاب مُدربة، أجهزة تصفية إزالة الألغام، معدات وملابس وقائية، أنظمة روبوتية، خبرات في التوعية بمخاطر الألغام.

هذه البعثات خبرات وقدرات مُخصصة، على سبيل المثال في مكافحة الفساد، وتحليل الاستخبارات، والجرائم المالية، والجرائم الإلكترونية، ومكافحة تنقل الإرهابيين، ومنع الاتجار لأغراض العمل القسري، والعبودية الجنسية، والاستغلال الجنسي. وتتمثل إحدى الطرق المُبتكرة في البناء على عمل فرق الشرطة المتخصصة القائمة والعمل على توسيع نطاق عملها. ويجب نشر بعثات مكافحة الجريمة المنظمة في عدة دول وربما عدة مناطق لتسهيل جمع البيانات ومشاركتها ورصدها وتحليلها بشكل متكامل، مع الاستفادة من أدوات التحليل الاستشراقي المُتقدمة وتحليل المخاطر. كما يجب أن تكون هذه البعثات متكاملة، بحيث تشمل المزيج المناسب من العناصر الشرطة والمدنية، وربما المكون العسكري، بحيث يمكن لكل منها الاستفادة من مزاياها النسبية. ويمكن أن تتعاون البعثات الأومية المستقبلية ذات الصلة مع كيانات أخرى، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، واللجان المعنية بالعقوبات التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى البنك الدولي، واليونسكو،<sup>٧٩</sup> والجهات الفاعلة من القطاع الخاص ذات الصلة.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات شرطة وربما الوحدات العسكرية ذات الصلة، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، الطيران، وخبرات في مجالات التحليل المالي، ومكافحة الفساد، والجرائم الإلكترونية، والطب الشرعي، والاستخبارات، ومصادر الاستخبارات المفتوحة.



## ١٨. إزالة الألغام / إزالة الذخائر المتفجرة

**الهدف الاستراتيجي:** توفير بيئة آمنة لتنفيذ مجموعة شاملة من الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة (EOD).

<sup>٧٩</sup> لدى اليونسكو برامج متخصصة ذات صلة في مجالات الجريمة السيبرانية، والأمن البيئي، ومكافحة الإرهاب، تُنفذ عبر الدول الأعضاء البالغ عددهم ١٩٦.



## ١٩. الاستجابة الإنسانية الطارئة

**الهدف الاستراتيجي:** المساعدة في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، مثل تدفقات اللاجئين المفاجئة في أعقاب حلقات العنف والنزاع الكبرى.

**الوصف:** يُمكن لحفظة السلام تقديم المساعدة في القضايا الأمنية واللوجستية المرتبطة بحالات الطوارئ الإنسانية، على سبيل المثال تدفقات اللاجئين السريعة والكبيرة وغير المتوقعة نتيجة فرار ضحايا العنف والنزاع<sup>٨٠</sup>. كما سيعملون بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) وغيرهما من الوكالات المعنية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المبادئ الإنسانية<sup>٨١</sup>، كما يُمكنهم مساعدة الدولة المستفيدة في تعزيز السلامة العامة والأمن. وقد تشمل المهام التي سيضطلعون بها تقديم الدعم اللوجستي، وتأمين المخيمات مع الحفاظ على طابعها المدني والإنساني. كما يمكن لحفظة السلام في هذا الصدد القيام بأدوار الحراسة، والدوريات، والحماية، والدور اللوجستي. وسيكون ضمان سلامة وكرامة اللاجئين والمجتمعات المتضررة أمراً أساسياً.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، الطيران، ووحدات النقل، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، وحدات هندسية، وحدات طبية، التعاون المدني العسكري، والخبرات في مجالات الحماية، واللاجئون، وحقوق الإنسان.



## ٢٠. دعم الصحة العامة

**الهدف الاستراتيجي:** دعم بيئة آمنة للمبادرات الصحية العامة الاستجابات الصحية الطارئة ذات الاهتمام الدولي (PHEIC)<sup>٨٢</sup>.

**الوصف:** من أجل اعداد خطة للعمل بالمهام ذات الصلة لمواجهة آثار الأمراض المعدية، تبني قوات حفظ السلام على الدروس المستفادة من بعثات الأمم المتحدة السابقة التي سبق أن تم تكليفها بالتخفيف من آثار الأمراض المعدية، وسيتم ذلك غالباً بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة<sup>٨٣</sup>. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة الإيبولا، تضمنت المهام ذات الصلة ضمان بيئة آمنة وسلامة للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وتدريبهم، وبناء وحدات العلاج، والبحث عن الحالات وتتبع المخالطين، وخدمات المختبرات، والمشاركة المجتمعية والتعبئة الاجتماعية، وتنظيم عمليات دفن آمنة وكرامة. تتطلب بعثات دعم الصحة العامة بعض السمات الخاصة. أولاً، وجود امتداد إقليمي للتعامل مع العدوى، والتنسيق العابر للحدود، وتبادل المعلومات، ومراقبة انتقال الفيروسات<sup>٨٤</sup>. ثانياً، مكونات متعددة الأبعاد مع احتمالية وجود بنية متكاملة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة لتوزيع المهام بشكل ملائم. وبالنظر إلى أن عدداً محدوداً من الدول تتمتع بالقدرات الوطنية اللازمة لمواجهة أزمة صحية كبيرة بدون إشراك الموارد العسكرية، سيكون التحدي الرئيسي في كيفية إشراك القوات العسكرية الوطنية والدولية دون عسكرة مفرطة للاستجابة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان نهج متكامل تقوده وكالات مدنية، والاستعداد المسبق من خلال

<sup>٨٠</sup> اعتبر قرار مجلس الأمن رقم ١٠٨٠ (١٩٩٦) الأزمة في شرق زائير تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأجاز نشر قوة متعددة الجنسيات لتنفيذ مثل تلك المهام، إلا أنه في نهاية المطاف، لم يتم نشر تلك القوة. وبالإستناد إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٤ (٢٠٠٨)، أجاز القرار رقم ١٨٦١ (٢٠٠٩) لبعثة MINURCAT تقديم العون للاجئين الفارين من أعمال العنف في السودان المجاور.

<sup>٨١</sup> انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٤٦، ١٩ ديسمبر ١٩٩١.

<sup>٨٢</sup> تُعرف حالة الطوارئ الصحية العمومية التي تُبهر قلقاً دولياً PHEIC في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بأنها: "حدث استثنائي يشكل خطراً على الصحة العامة للدول الأخرى من خلال انتشار المرض بين الدول، وقد يتطلب استجابة دولية مُنسقة". ينطوي هذا التعريف على وضع خطير، مفاجئ، غير عادي أو غير متوقع، يحمل أثاراً على الصحة العامة خارج الحدود الوطنية للدولة المتضررة، وقد يتطلب إجراءً دولياً فورياً.

<sup>٨٣</sup> على سبيل المثال، الإيبولا في غرب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوفيد-١٩.

<sup>٨٤</sup> سيُعد ذلك تجاوزاً لممارسات الأمم المتحدة الحالية، التي تقتصر على الحث على التعاون بين البعثات المتفاربة جغرافياً لتبادل المعلومات الضرورية، وبيانات الوعي الظرفي، والقدرات.

وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتُعد القدرات الهندسية ووحدات الهندسة القتالية ضرورية لإصلاح البنية التحتية الحيوية مثل المرافق الطبية، والطرق، والجسور، والمطارات، والمدارس، وبناء السدود لحماية المجتمعات من الفيضانات. ويُمكن أن يساعد الاستطلاع الجوي وصور الأقمار الصناعية في مراقبة مدى الاستعداد والاستجابة والتعافي من الكوارث الطبيعية، حيث يُمكن التنبؤ ببعض الكوارث لذلك يجب تصميم البعثات ذات الصلة وفقاً لذلك. على سبيل المثال، البعثات التي تواجه الفيضانات الموسمية يجب تجهيزها بالقوارب، والمركبات البرمائية، والمعدات الأخرى لتمكينها من العمل في المياه أو عبورها. قد تكون الكوارث الطبيعية المستقبلية مُرتبطة بتغير المناخ، والتي تتسم بأن أثارها السلبية معترف بها بالفعل في عدة ولايات لبعثات الأمم المتحدة.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، الهندسة العسكرية، مهندسون عسكريون، خبراء الألغام، وحدات النقل، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/تقنيات الاستشعار، مرافق طبية وعمليات إخلاء، لوجستيات، مخزونات موارد (غذاء، ماء، معدات وقاية شخصية، إلخ)، فرق بحث وإنقاذ، وحدات طيران، أصول بحرية، والخبرات في مجالات إعادة الإعمار، والبناء، والشؤون الإنسانية، والشؤون المدنية، وحقوق الإنسان.



## ٢٢. المرافقة الإنسانية / الحماية

**الهدف الاستراتيجي:** حماية العاملين في المجال الإنساني في البيئات مرتفعة التهديد.

**الوصف:** يمكن نشر الوحدات العسكرية وربما وحدات الشرطة لحماية الفاعلين في المجال الإنساني، وذلك بالتنسيق الوثيق معهم، واتخاذ تدابير لضمان احترام المبادئ الإنسانية<sup>٨٦</sup>. وقد تعمل هذه القوات داخل دولة مضيفة واحدة، بما في ذلك في المناطق التي

التدريب والتأهيل قبل النشر. ثالثاً، يُمكن أن تساعد البعثات، التي تم نشرها في مناطق النزاع النشط، في تأمين البيئة اللازمة لتوفير الخدمات الطبية وحماية الأفراد والمرافق والمعدات. وستكون الاتصالات الاستراتيجية مهمة بشكل خاص في دحض المعلومات المضللة والخاطئة بما في ذلك تلك المتعلقة بحفظ السلام كعوامل لنقل الأمراض المعدية، وضمان ثقة السلطات في الدولة المضيفة والسكان المحليين في البعثة.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، دعم طبي، معدات الحماية الشخصية، وحدات العلاج، التعاون المدني العسكري (CIMIC)، حزم التدريب، تتبع المخالطين، خدمات المختبرات، وخبرات في جميع مجالات الصحة العامة ذات الصلة.



## ٢١. استجابة للكوارث الطبيعية

**الهدف الاستراتيجي:** تحسين الاستجابات الدولية للكوارث الطبيعية من خلال الحد من الأضرار، ودعم توزيع المعونة، وضمان بيئة آمنة، والمساعدة في إعادة الإعمار.

**الوصف:** شارك حفظ السلام في بعض الأحيان في الاستجابة للكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والفيضانات، والثورات البركانية، وحتى حرائق الغابات والأراضي الزراعية الناجمة عن القصف والصواريخ والغارات الجوية<sup>٨٥</sup>. ويُمكن أن تدعم البعثات المُستقبلية مثل هذه الاستجابات الطارئة، أو غيرها مثل الأعاصير الكبرى، أو التسونامي، أو حرائق الغابات، وذلك من خلال تنظيم أعداد كبيرة من الأفراد والمعدات الهندسية، وتنفيذ مشاريع تعافٍ فيما يتعلق بالبعثات الجديدة، سيكون النشر السريع أمراً بالغ الأهمية، ويفضل الاعتماد على قدرات الدول الأعضاء التي قامت قوات الشرطة والجيش فيها سابقاً بأدوار في الاستجابة للكوارث المحلية ولديها التدريب والمعدات اللازمة، وبالمثل بالنسبة للشراكات مع

<sup>٨٥</sup> على سبيل المثال، زلزال هايتي في ٢٠١٠، وثوران البركان في جوما عام ٢٠٢١، والفيضانات التي غمرت مواقع حماية المدنيين في جنوب السودان، وقواعد الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتُعد هذه الحرائق سمة خطيرة من سمات النزاع على الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان.

<sup>٨٦</sup> انظر قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦، ١٩ ديسمبر ١٩٩١. وقد سبق لمجلس الأمن أن أجاز لقوات حفظ السلام تنفيذ مثل تلك المهام، بما يشمل في ولاية UNPROFOR لحماية موظفي مكتب المفاوضات السامية لشؤون اللاجئين UNHCR في البوسنة بموجب قرار مجلس



**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، طيران، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR)/ تقنيات الاستشعار.



## ٢٤. حماية الموارد الطبيعية

**الهدف الاستراتيجي:** دعم الجهود الوطنية لحماية الموارد الطبيعية، حيثما تكون مرتبطة مباشرة بتسوية النزاع وتعزيز سيادة القانون والحوكمة.

**الوصف:** يمكن لقوات حفظ السلام مساعدة السلطات الوطنية في تطبيق القوانين واللوائح الرامية إلى استعادة الإدارة والحوكمة المسؤولة على الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستغلال غير القانوني، وربما دعم إدارة الموارد الطبيعية في الدولة المضيفة.<sup>٨٨</sup> وتتمتع هذه البعثات بأهمية خاصة في السياقات التي تلجأ فيها الجماعات المسلحة لاستخدام الموارد التي تعاني من شح والمتناقصة كتحريك للحرب. ويتعين على قوات حفظ السلام العمل بالتوازي مع مؤسسات الرقابة الوطنية الأخرى، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بالنظر إلى دورها في إدارة الموارد الطبيعية. ويمكن لهذه القوات أيضاً، عند الطلب، المساعدة في حماية النظم البيئية الطبيعية (مثل الغابات والشعاب المرجانية) والحياة البرية الوطنية، بما في ذلك تأمين المتنزهات والمحميات الطبيعية عندما تهددها الجماعات المسلحة.<sup>٨٩</sup>

**القدرات ذات الصلة:** مستشارو الشرطة وسيادة القانون، وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، الخبرات في مجالات الموارد الطبيعية ذات الصلة، والاقتصاد.

تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول، أو قد تُنفذ أنشطة عابرة للحدود حيثما تكون مَحولة من قبل مجلس الأمن.<sup>٨٧</sup>

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، التحرك المحمي، وحدات مواكب قتالية، طيران، مكافحة العبوات الناسفة، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR) / تقنيات الاستشعار، قوات التدخل السريع.



## ٢٣. حماية التراث الثقافي

**الهدف الاستراتيجي:** حماية المواقع ذات القيمة التراثية الثقافية أثناء النزاعات المسلحة وأعمال العنف المنظم.

**الوصف:** تصبح عادةً المواقع الثقافية أهدافاً للهجوم خلال النزاعات وغيرها من حالات العنف واسعة النطاق. ويُمكن أن تستفيد البعثات التي سيتم نشرها في هذا السياق على السابفة التي وضعها قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٠ لعام ٢٠١٣ الذي كلف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) بحماية "المواقع الثقافية والتاريخية في مالي من الهجمات، بالتعاون مع اليونيسكو". كما يُمكن أن تقوم قوات حفظ السلام أيضاً بدور في حماية المواقع الثقافية من الكوارث الطبيعية عندما تعاني الدولة المعنية من نقص في القدرات اللازمة (انظر النموذج ٢١، الاستجابة للكوارث الطبيعية). بشكل عام، أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤٧ لعام ٢٠١٧ أن قوات حفظ السلام الأممية يجب أن تشارك، عند الحاجة، في "حماية التراث الثقافي من التدمير، والتنقيب غير المشروع، والنهب، والتفريب في سياق النزاعات المسلحة".

الأمم رقم ٧٧٦ (١٩٩٢)، وبعثة UNOSOM لحماية موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC والمنظمات غير الحكومية بالصومال بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و٨١٤ (١٩٩٣).

<sup>٨٧</sup> أجاز قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥ (٢٠١٤) لوكالات الأمم المتحدة استخدام الطرق عبر الحدود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى داخل سوريا.

<sup>٨٨</sup> على سبيل المثال، ساعدت بعثة UNTAC في تنفيذ نظام للعقوبات على قطع الأشجار، في حين قامت بعثة UNMIL بدعم الحكومة في ليبيريا لاستعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، وقامت بعثة UNISFA بحماية البنية التحتية النفطية في منطقة أبيي بالسودان.

<sup>٨٩</sup> على سبيل المثال، بعثة MONUSCO.



## ٢٥. إدارة الحدود

**الهدف الاستراتيجي:** المساعدة في تأمين الحدود، وضبطها، وإدارتها، ومراقبتها في الحالات التي تُعتبر تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

**الوصف:** يمكن نشر قوات حفظ في أعقاب الحروب أو في حالات النزاع المسلح النشط، حيث قد يتنقل المقاتلون عبر الحدود الوطنية، للمساعدة في رصد هذه التحركات وردعها<sup>٩٠</sup>. كما يمكنهم أيضاً القيام بمجموعة واسعة من المهام الأخرى، بما في ذلك مراقبة الحدود المعترف بها دولياً، وردع الانتهاكات الحدودية، والمساعدة في تهيئة الظروف التي تُسهل تحديد أو ترسيم الحدود، بما في ذلك إزالة الألغام من المناطق الرئيسية<sup>٩١</sup>. وقد تشمل أيضاً عمليات السلام ذات الصلة دعم مراقبة الحدود والتعاون عبر الحدود، بما يُعزز تدفق الأشخاص والبضائع بشكل قانوني، ويزيد من قدرة الحكومات على تحصيل الإيرادات، ويمنع تهريب السلع والأسلحة والأشخاص عبر الحدود. كما يُمكن أن تقوم هذه العمليات أيضاً بتنفيذ عمليات جمركية والمساعدة في قضايا مراقبة الصادرات. وعقب نشر هذه العمليات، يمكن لقوات حفظ السلام دعم آليات إدارة الحدود المعتمدة من قبل مجلس الأمن، مثل تلك المتعلقة بتمويل الإرهاب بموجب القرار رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١ وانتشار أسلحة الدمار الشامل في القرار رقم ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤.

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، جمارك، إنفاذ القانون، تكنولوجيا الاستطلاع والمراقبة والاستخبارات (ISR) / تقنيات الاستشعار، طيران، وخبرات في مجالات الأسواق غير القانونية، ومراقبة الحدود، والجمارك، وحقوق الإنسان).



## ٢٦. أمن البنية التحتية

**الهدف الاستراتيجي:** حماية عناصر البنية التحتية الحيوية اللازمة للوظائف الأساسية للدولة، بما في ذلك الدفاع الوطني، وكذلك توفير الخدمات الأساسية.

**الوصف:** بالنظر إلى احتمالية نشر قوات حفظ السلام في حالات نشوب النزاع المسلح (أو خطر وشيك لنشوبه) والعنف المُنظم، فمن المرجح أن تتكون معظم القوات من عسكريين، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية وجود حاجة للمكونات الشرطية والمدنية. في سياق النزاع المسلح، يمكن أن تشمل مهام هذه القوات تأمين المواقع (مثل الموانئ البحرية، والمطارات، والطرق)، والمرافق (مثل المفاعلات النووية، والسدود، والمرافق الطبية)، والمستوطنات والمدن الحضرية (انظر النموذج ٢٩، أمن المدن)، وأشكال أخرى من البنية التحتية الحيوية (مثل البنية التحتية النفطية<sup>٩٢</sup>، وكابلات الإنترنت البحري، ومحطات الطاقة/شبكات الكهرباء، ومراكز الاتصالات، انظر النموذج ٢٧، الأمن السيبراني).

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، طيران، والخبرات في المجالات المتعلقة بالبنية التحتية ذات الصلة، ومصادر الاستخبارات المفتوحة.



## ٢٧. الأمن السيبراني

**الهدف الاستراتيجي:** المساهمة في تقليل المخاطر الناجمة عن التهديدات السيبرانية، فضلاً عن القيام بدور لضمان الاستقرار طويل الأمد، بما في ذلك، عند الحاجة، حماية نزاهة مسار السلام.

**الوصف:** في إطار التزايد غير المسبوق في أعداد مُستخدمي الإنترنت واعتماد المؤسسات الحكومية المتزايد على الاتصال الرقمي لأداء وظائفها الأساسية، أصبحت نُظم المعلومات الرقمية أكثر أهمية إلا أنها

<sup>٩٠</sup> على سبيل المثال، بعثات UNOCI و UNMIL، فضلاً عن ONUB و MONUC.

<sup>٩١</sup> على النحو الذي اضطلعت به بعثة UNMEE.

<sup>٩٢</sup> كما هو الحال في بعثة UNISFA.



## ٢٨. الأمن الإقليمي

**الهدف الاستراتيجي:** مساعدة العديد من الدول أو الترتيبات الإقليمية في التصدي إلى التهديدات العابرة للحدود التي تؤثر على الأمن الإقليمي، بما في ذلك احتواء النزاعات المسلحة، أو الجريمة المنظمة، أو خطر التطرف العنيف.

**الوصف:** تستطيع قوات حفظ السلام الأممية تقديم المساعدة في المناطق التي تواجه تحديات أمنية مشتركة ناتجة عن الجماعات المسلحة من غير الدول، والتي تنشط عبر الحدود الوطنية وتشكل تهديداً جسيماً على سلامة السكان وصلاحيه هياكل الدولة. ومن المرجح أن تعمل قوات حفظ السلام عن كثب مع الترتيبات الإقليمية ذات الصلة وغيرها من آليات التعاون التي قد تكون قد حشدت جهودها لاحتواء التهديد أو القضاء عليه، وكذا مع الجهات الأخرى ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة مثل فرق العمل القطرية والمكاتب الإقليمية. ويمكن لقوات حفظ السلام القيام بمجموعة من المهام في هذا الصدد وتشمل عدة نماذج سابق ذكرها، بما في ذلك: (أ) تعزيز التعاون العملي من خلال التخطيط وتطوير مفهوم العمليات للدوريات المشتركة والمنسقة على طول الحدود المشتركة؛ (ب) المساعدة في حشد الأصول في مجالات محددة (مثل النقل الجوي الاستراتيجي، والإخلاء الطبي بما في ذلك المصابين) وتنسيق ترتيبات الشراء المشترك للمعدات وإدارة سلسلة التوريد؛ (ج) وتقديم الدعم المحدود (من حيث المدة والنطاق) في مجالات مثل النقل، والوقود، والإمدادات الغذائية، والإخلاء الطبي، بما يتماشى مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان (UN HRDDP)؛ (د)

لا تزال عرضة للاختراق ويمكن التلاعب بها لإحداث أضرار كبيرة. ويمكن أن تساعد عمليات حفظ السلام في دعم تطبيق القانون الدولي وتنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتفق عليها بشأن السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>٩٣</sup>. وقد تستخدم قوات حفظ السلام وسائل وأساليب سببرانية كجزء من عملية حفظ السلام الميدانية أو يشاركون في عمليات إلكترونية بالكامل في الفضاء السببراني<sup>٩٤</sup>. كما يمكن أن تتضمن العمليات الإلكترونية "الخوذ الزرقاء الافتراضية" وهم خبراء في الأمن السببراني وأنظمة الحواسيب. ومن المرجح أن تكون الشراكات والتعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ذات الصلة مهمة. وقد يتم تكليف بعثات أمن المعلومات والأمن السببراني بالقيام بمجموعة متنوعة من المهام، بما في ذلك: منع التسلسل السببراني؛ وحماية المعلومات وأنظمة الكمبيوتر والشبكات الحيوية لضمان استدامة الحياة والعيش؛ وتقديم المساعدة الفنية والمشورة للدول الأعضاء؛ والعمل كمحققين موثوقين من خلال مراقبة وتحليل والإبلاغ عن الأنشطة الكيدية والمعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية؛ وتأمين نظم الكمبيوتر وشبكاته؛ وتقديم دعم عملياتي محدد للسلطات الوطنية، بما في ذلك تحديد التهديدات ونسبها لمركبيها؛ وربما حتى القيام بدور نشط في تعطيل الفاعلين السببرانيين المعادين. كما يمكن إجراء عمليات سببرانية لأغراض الحماية الإنسانية (انظر النموذج ٢: الحد من الغطاء)<sup>٩٥</sup>.

**القدرات ذات الصلة:** قدرات نزاهة المعلومات، أنظمة الحواسيب (الأجهزة، البرمجيات)، والخبرات اللازمة في مجالات الأمن السببراني، والجرائم الإلكترونية، وعمليات المعلومات، وتحليل البيانات، ومصادر الاستخبارات المفتوحة.

<sup>٩٣</sup> ميثاق المستقبل، الإجراء ٢٩.

<sup>٩٤</sup> للمناقشات ذات الصلة، انظر مايكل روبنسون وآخرون، "Developing Cyber Peacekeeping: Observation, Monitoring, and Reporting"، *Government Information Quarterly*، ٢٦:٢ (٢٠١٩)، ٢٧٦-٢٩٣، <https://doi.org/10.1016/j.giq.2018.12.001>؛ ولتر دورن، "Cyberpeacekeeping: A new Role for the United Nations؟"، *Georgetown Journal of International Affairs*، ١٨:٢ (٢٠١٧)، ١٢٨-١٤٦، <https://doi.org/10.1353/gia.2017.0046>؛ نيكولاس تساغورياس و جياكومو بيجيو، "Cyber peacekeeping operations and the Regulation of the Use of Lethal Force"، *International Law Studies*، ٩٩ (٢٠٢٢): ٣٧-٧١، <https://digital-commons.usnwc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3996&context=ils>

<sup>٩٥</sup> انظر ريهانون نيلسن، "Coding Protection: 'cyber humanitarian interventions' for mass atrocities"، *International Affairs*، ٩٩: ١ (٢٠٢٢): ٢٩٩-٣١٩، <https://doi.org/10.1093/ia/iiaa361>

التي تمتلك ولايات تتعلق بالقضايا الحضرية، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

**القدرات ذات الصلة:** وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، هندسة، طيران، مكافحة العبوات الناسفة وإزالة المتفجرات، والخبرات في مجالات الاستخبارات، مصادر الاستخبارات المفتوحة، الشؤون المدنية، حقوق الإنسان، تحليل المعلومات، الهجرة، الجريمة المنظمة، الجرائم الحضرية، الجرائم المالية، الأسلحة الصغيرة.



## ٢٠. الأمن البحري

**الهدف الاستراتيجي:** المساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في البحر.

**الوصف:** منذ التسعينيات، نفذت عمليات حفظ السلام الأممية مهاماً بحرية في المياه النهرية، والداخلية، والساحلية.<sup>٩٦</sup> تُعد القوة البحرية التابعة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) منذ ٢٠٠٦ هي حالياً أكبر عملية بحرية للأمم المتحدة، وتتكون من خمس سفن، ويتم استخدام هذه القوة بغرض "دعم العمليات البرية من خلال توفير التواجد والردع، والسيطرة البحرية، واستعراض القوة، والأمن البحري، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث".<sup>٩٧</sup> بشكل عام، تنص المادة ٩٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) على إمكانية رفع السفن علم الأمم المتحدة أثناء مجموعة متنوعة من الظروف وترتيبات القيادة.<sup>٩٨</sup> وقد تكون بعثات حفظ السلام البحرية المستقبلية جزءاً من استكشاف الأمم المتحدة لأدوات جديدة لمواجهة التهديدات المتعلقة بالأمن والسلامة البحرية، بالتعاون الوثيق مع المنظمة البحرية الدولية، حيث يُمكن أن تشمل عدة مهام منها مراقبة اتفاقيات السلام في المناطق النهرية؛ مراقبة المياه الإقليمية؛ تأمين السواحل وتنفيذ عمليات اعتراض؛ حماية ممرات الملاحة البحرية، بما في ذلك عبور

تسهيل تصميم وتنفيذ التدريبات ذات الصلة، بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها؛ (هـ) دعم المشاركة المجتمعية، والمبادرات المحلية للسلام، وبرامج مكافحة التطرف، بالإضافة إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR) وإصلاح قطاع الأمن (SSR)؛ (و) مراقبة التوجهات الأمنية وحقوق الإنسان في المناطق ذات الصلة؛ والمساهمة في حشد الدعم الدولي الكافي للجهود الوطنية والإقليمية.

**القدرات ذات الصلة:** موظفو الاتصال (مدنيون وعسكريون)، وحدات عسكرية وشرطية ذات صلة، طيران، لوجستيات، والخبرات اللازمة في مجالات مصادر الاستخبارات المفتوحة، الشؤون السياسية والمدنية، حقوق الإنسان، تحليل المعلومات.



## ٢٩. أمن المدن

**الهدف الاستراتيجي:** توفير الأمن أو دعم القوات الأمنية المحلية في تأمين المدن المهمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**الوصف:** مع تصاعد العنف المنظم في المناطق الحضرية، باتت المدن مواقع ذات أهمية متزايدة للشهد السياسي، كما أنها تشهد، في بعض الحالات، ارتفاعاً في مستويات الهشاشة الحضرية والفوضى والعنف المنظم، بما في ذلك الإرهاب. وتُمثل المدن المحاصرة مصدراً لأعداد كبيرة من الضحايا المدنيين والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، أصبح تأمين المدن أمراً ذا أهمية متزايدة ضمن جهود إدارة النزاعات ومبادرات بناء السلام. كما تساعد قوات حفظ السلام في تأمين المدن الرئيسية، وذلك من خلال دعم الوساطة والمفاوضات السياسية، وحراسة المواقع والبنى التحتية الحيوية، وحماية المدنيين والغنائم الأكثر تضرراً، ودعم العودة الآمنة والطوعية للنازحين، وتسهيل المساعدات الإنسانية، والمشاركة في إزالة الذخائر المتفجرة. وستعمل قوات حفظ السلام الأممية عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة

<sup>٩٦</sup> قامت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدوريات في المياه الساحلية في هايتي ولبنان.

<sup>٩٧</sup> دليل فرقة العمل العسكرية البحرية التابعة لبعثات حفظ السلام الأممية (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠١٥).

<sup>٩٨</sup> أندريه بانو بيير، "Why not eminently maritime UN peacekeeping operations?", Contexto Internacional, ٢٩:٢ (٢٠١٧): ٢٤٥-٢٦١، <https://www.scielo.br/j/cint/a/TmLfsdxDVWVgkckny1qvZb/?format=pdf&lang=en>

للتحديات المتعلقة بالسلم والأمن. وقد ساهمت عدة عوامل في تعزيز هذا التوجه، بما في ذلك زيادة العمليات الإقليمية، لاسيما في أفريقيا؛ تعقيد البيئات التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام الأممية، بما في ذلك تفشي التهديدات غير المتماثلة وغيرها التي تتطلب نشر قوات موازية إضافية (وأكثر حركية)؛ والديناميكيات السياسية التي، في بعض الأحيان، تجعل من الصعب نشر بعثات أممية مستقلة.

بناءً على الترتيبات التي لها سوابق تاريخية، يمكن تصور ستة أساليب عامة لتنفيذ نماذج حفظ السلام الموضحة في القسم ٢.٥.

### ١. بعثات أممية مستقلة

في هذا التصور، يتم تنفيذ الولاية من خلال بعثة مستقلة تقودها الأمم المتحدة، حيث يمكن أن تكون هذه البعثة جديدة أو خلفاً لبعثة أممية سابقة، على سبيل المثال، بعثة ذات تركيز معين تحل محل بعثة متعددة الأبعاد لمعالجة قضية معينة مثل الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي. وتُعد بعثات الأمم المتحدة المستقلة في وضع جيد بشكل خاص للتعاون الوثيق مع فرق الأمم المتحدة القطرية، بغض النظر عما إذا كانت متكاملة هيكلًا من عدمه. بالإضافة إلى الترتيبات الحالية للتكامل والتنسيق، يمكن أن يشمل ما تقدم نهجاً قائماً على التجزئة لتكوين البعثات، بحيث تقوم هذه البعثات بتفويض تنفيذ بعض المهام المؤكدة إليها في الأساس، جنباً إلى جنب مع الموارد المرتبطة بها، إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، أو إنشاء هيكل أساسي تتولى فيها جهة أممية أخرى من جزءاً كبيراً من الولاية تحت القيادة العامة لرئيس البعثة.<sup>٩٩</sup>

### ٢. بعثات متتابعة

في هذا الترتيب، يتم تنفيذ الولاية بشكل تسلسلي حيث تُنقل المسؤولية من منظمة واحدة أو تحالف متعدد الجنسيات إلى أخرى، ويُفضل أن يتم ذلك بناءً على تفاهم مسبق، وسيُتيح تنفيذ ما تقدم بصورة

السفن؛ حماية البنية التحتية الحيوية (مثل كابلات الألياف البصرية تحت البحر)؛ تنفيذ عمليات مكافحة القرصنة، مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مكافحة التهريب (مثل مبادرة أمن الانتشار لمنع تجارة أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة)؛ عمليات إزالة الألغام؛ عمليات البحث والإنقاذ؛ توفير وسائل النقل في المناطق الساحلية؛ بناء قدرات الحكومات المضيفة؛ اتخاذ تدابير بناء الثقة البحرية ومعالجة أو منع أو تسوية أوجه عدم اليقين بين الدول، حيث يمكن أن تشمل تدابير بناء الثقة البحرية مراقبة "اتفاقيات الحوادث البحرية"<sup>٩٩</sup>. ونظراً لأن أساطيل الدول المجاورة هي الأكثر احتمالاً للاحتكاك بعضها البعض مقارنةً بالقوات البرية أو الجوية، يُمكن أن تُسهّم تدابير بناء الثقة في تحقيق السلامة، ومنع الحوادث بين القوات البحرية ووضع قواعد عملياتية عامة وإرشادات للإشارات. وتجدر الإشارة إلى أن إقامة قدرات البحرية في المياه الدولية يُعد أمراً صعباً نظراً لتكلفة العديد من الأصول البحرية، مما يستدعي استثمار الأمم المتحدة في دعم التخطيط لهذه العمليات على مستوى المقر.

**القدرات ذات الصلة:** أصول بحرية، كاسحات ألغام، طيران، خبرات في مجالات تحليل المعلومات، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

## ٣.٥ - الأساليب

يُمكن تنفيذ أي من النماذج الموضحة في القسم ٢.٥ من خلال مجموعة متنوعة من الترتيبات. وتشمل هذه الترتيبات: بعثات أممية مستقلة؛ حالات تكون فيها الأمم المتحدة جزءاً من مجموعة من عمليات النشر المتتابعة أو تعمل جنباً إلى جنب أو "بالتوازي" مع كيانات أخرى تتمتع بترتيبات قيادة وسيطرة مستقلة؛ الجهود المشتركة والبعثات المختلطة، أو من جانب آخر، عمليات تنفيذها تحالفات دولية أو منظمات دولية بولاية من مجلس الأمن.

على مدار عقود، زادت الشراكات بين عمليات الأمم المتحدة والعمليات غير التابعة لها بشكل ملحوظ، مما يعكس استجابات دولية عملية ومرنة ومبتكرة

<sup>٩٩</sup> على سبيل المثال، الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن منع الحوادث في أعالي البحار وفوقها، ٢٥ مايو ١٩٧٢، <https://٢٠٠٩-٢٠١٧.state.gov/t/isn/٤٧٩١.htm>، <sup>١٠٠</sup> يوجين شين، "A new Vision for Peace Operations"، (Center on International Cooperation, New York University, ٢٠٢٤)، الصفحات ٢٦-٢٩، <https://cic.nyu.edu/resources/a-new-vision-for-peace-operations/>

جيدة تقاسم المهام بشكل بناء بين الأطراف المختلفة. ووفقاً لهذا الأسلوب، يُمكن إنشاء بعثات أممية جديدة جزئياً عن طريق قيام الأمم المتحدة بأخذ محل عمليات سابقة نفذتها منظمة أخرى، كما حدث في ليبيريا (٢٠٠٣)، وبوروندي (٢٠٠٤)، والسودان (٢٠٠٧)، وتشاد (٢٠٠٩)، ومالي (٢٠١٣)، وجمهورية إفريقيا الوسطى (٢٠١٤).<sup>١٠٤</sup> وعلى النقيض من ذلك، يمكن استبدال بعثة تقودها الأمم المتحدة ببعثة مفوضة من الأمم المتحدة، كما حدث عندما تولت قوة التنفيذ بقيادة حلف الناتو المسؤولية من قوة الأمم المتحدة للحماية وللمساعدة في تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام في عام ١٩٩٥.

## ٢. عمليات النشر الموازية

بموجب هذا التصور، تُنفذ الولاية من قبل بعثة تابعة للأمم المتحدة تعمل جنباً إلى جنب مع عملية سلام غير تابعة للأمم المتحدة أو نشر آخر. عندما تعمل قوات حفظ السلام الأممية بجانب بعثات غير أممية، ستتمثل القضايا الرئيسية في ضمان تكامل ولاياتهم مع بعضها البعض وضمان القدرة على تطوير أشكال فعّالة للتعاون والتنسيق العملي. وفي هذا الترتيب، قد تتخذ العلاقة أشكالاً متعددة، بما في ذلك:

**أ.** بعثات أممية صغيرة الحجم تعمل جنباً إلى جنب مع قوات إقليمية، مع التركيز على مجالات عمل محددة أو مشتركة. وقد تم

في الماضي نشر بعثات أممية من هذا النوع لتنفيذ أنشطة المراقبة والتحقق، بما في ذلك في جمهورية الدومينيكان (١٩٦٥)، وجورجيا (١٩٩٣-٢٠٠٩)، وليبيريا (١٩٩٣-١٩٩٧)، وسيراليون (١٩٩٨-١٩٩٩)<sup>١٠٥</sup>؛

**ب.** بعثات أممية كبيرة الحجم، ربما متعددة الأبعاد، تعمل جنباً إلى جنب مع بعثات غير أممية ذات أحجام وولايات متفاوتة. ويُمكن أن يؤدي هذا النوع من الترتيبات إلى قيام البعثات غير الأممية بمهام التنسيق والمراقبة والرصد والحماية والتدريب وغيرها من المهام، كما حدث في إثيوبيا - إريتريا وهايتي، وبوروندي، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى<sup>١٠٦</sup>. كما يُمكن أن تُكفّف البعثات غير الأممية بتنفيذ مهام أكثر قوة دعماً للدولة المضيفة و/أو لتوفير الدعم العملياتي بأشكال وأحجام مختلفة للبعثات الأممية، كما حدث في البلقان، وطاجيكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، ومالي، وجمهورية إفريقيا الوسطى<sup>١٠٧</sup>. في بعض الحالات، كانت بعثة الأمم المتحدة والقوة الإقليمية العاملة في نفس الدولة تتولى مناطق عمليات مختلفة (على سبيل المثال في السودان)<sup>١٠٨</sup>. كما يُمكن لبعثات الأمم المتحدة توفير حزم دعم للبعثات غير

<sup>١٠١</sup> في تلك الحالات، تولت بعثة UNMIL مهام حفظ السلام من بعثة ECOMIL (٢٠٠٣)؛ وتولت بعثة ONUB المسؤولية من بعثة AMIB؛ وتم استبدال بعثة AMIS بعثة UNAMID (٢٠٠٧)؛ وانتقلت بعثتا EUFOR TCHAD/RCA إلى بعثة MINURCAT؛ كما تم تحويل بعثة AFISMA إلى بعثة MINUSMA (٢٠١٣)، وكذلك تحويل بعثة MISCA إلى بعثة MINUSCA (٢٠١٤).

<sup>١٠٢</sup> تم نشر بعثة DOMREP إلى جانب منظمة الدول الأمريكية OAS في عام ١٩٦٥ لمراقبة الوضع والإبلاغ عن أي خروقات لوقف إطلاق النار، أو عن أي أحداث قد تؤثر على حفظ السلم والأمن في البلاد. وفي جورجيا، قامت بعثة UNOMIG بمراقبة الوضع والتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة CIS المنشورة هناك.. وفي ليبيريا، تم نشر بعثة UNOMIL (١٩٩٣-١٩٩٧) لمراقبة الأوضاع الأمنية والعسكرية، فضلاً عن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، بالتعاون مع قوات ECOMOG. وفي سيراليون، راقبت بعثة UNOMSIL (١٩٩٨-١٩٩٩) الوضع العسكري والأمني، وعمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، بالتعاون مع قوات ECOMOG.

<sup>١٠٣</sup> في إثيوبيا - إريتريا، كُلفت بعثة OLMEE (٢٠٠٠-٢٠٠٨) بتقديم الدعم لبعثة UNMEE وبالتعاون الوثيق معها في تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية ليونيو ٢٠٠٠. وفي هايتي، كُلفت بعثة UNMIL (١٩٩٣-١٩٩٦) بتقديم الدعم في تحديث القوات المسلحة الهايتية، وتأسيس قوة شرطة جديدة، وهو ما قامت به بالتعاون مع بعثة MICIVIH (١٩٩٣-٢٠٠٠). باعتبارها بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية تهدف إلى مراقبة حقوق الإنسان وبناء المؤسسات. أما في بوروندي، تم إنشاء فريق عمل خاص تابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠٠٦، وذلك لحماية قادة المتمردين العائدين في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار، في حين أن بعثة ONUB كانت تضطلع بولاية أوسع لدعم جهود استدامة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي مالي (٢٠١٣-٢٠٢٤) وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠١٦-٢٠٢٢) تم نشر بعثات تدريب تابعة للاتحاد الأوروبي إلى جانب بعثتي MINUSMA و MINUSCA.

<sup>١٠٤</sup> تشمل الأمثلة تقديم القوات التي يقودها حلف الناتو والتي قدمت دعم عملياتي لبعثة UNPROFOR (١٩٩٢-١٩٩٥)، وبعثة UNMBIH (١٩٩٥-٢٠٠٢)، وبعثة UNTAES (١٩٩٦-١٩٩٨)، وبعثة UNMIK (١٩٩٩-)، والقوات التابعة لـ CIS الداعمة لبعثة UNMOT (١٩٩٤-٢٠٠٠)؛ عملية "أرتميس" التابعة للاتحاد الأوروبي (٢٠٠٣) لتحقيق الاستقرار الأمني في بونيا بإقليم إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعمليات EUFOR RD Congo (٢٠٠٦) والتي قدمت الدعم الانتخابي لبعثة MONUC. كما استفادت كل من بعثات ONUCI، MINUSMA، و MINUSCA من الدعم الأمني واللوجستي المُقدم من العمليات الفرنسية (Liconrre, Barkhane, Sangaris). ومؤخراً، عملت بعثتي EACRF (٢٠٢٢-٢٠٢٣) و SAMIDRC (٢٠٢٣-) إلى جانب، وبالتعاون مع، بعثة MONUSCO.

<sup>١٠٥</sup> في السودان، دعمت بعثة UNMIS (٢٠٠٥-٢٠١١) تنفيذ اتفاق السلام الشامل، في حين أن دور بعثة AMIS (٢٠٠٤-٢٠٠٧) اقتصر على منطقة دارفور، وتلقّت دعماً لوجستياً من بعثة UNMIS.

التابعة للأمم المتحدة العاملة في نفس الميدان كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية.<sup>١٠٦</sup>

## ٤. عمليات مُشتركة

بموجب هذا الترتيب، يتم تنفيذ الولاية من قبل منطمتين أو أكثر، ولكن بدلاً من العمل جنباً إلى جنب بالتوازي، تنضم المنظمات لتشكيل بعثة واحدة، رغم احتفاظ كل منظمة بسلسلة سلطتها وتعمل وفقاً لقواعدها وإجراءاتها الخاصة، وتمويلها (جزئياً). وتُعد هذه البعثات، إلى يومنا هذا، نادرة للغاية، ويعود ذلك جزئياً إلى أن المنظمات الدولية غالباً ما تُفضل العمل باستقلالية، وتواجه تحديات لدمج البيروقراطيات المختلفة وأساليب العمل. وتوفر حالتان سابقتان درساً قيمة حول سبل تجميع الموارد بشكل عملي والاستفادة من مزاياها التنافسية لمواجهة التحديات المعقدة في مجال السلم والأمن وهما: هيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (منذ ١٩٩٩) والبعثة الأمم المتحدة المدنية الدولية في هايتي (١٩٩٣-٢٠٠٠). في كوسوفو، أنشأ مجلس الأمن هيكلًا بموجبه تم تقسيم الإدارة المؤقتة للبعثة إلى أربع أقسام، قسمان بقيادة الأمم المتحدة (الشؤون الإنسانية والإدارة المدنية)، وواحد من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (إرساء الديمقراطية وبناء المؤسسات)، وآخر من قبل الاتحاد الأوروبي (إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية). نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بعثتهما باستخدام إجراءاتهما الخاصة وأموالهما، ولكن تحت هيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالمثل، كانت السمات الرئيسية للبعثة المدنية الدولية في هايتي هي ولاية مُشتركة حددتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى قيادة مزدوجة حيث عينت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أحد رؤساء البعثة، فضلاً عن دمج الكوادر والتمويل المُشترك، مع وجود كوادر من كلا المنطمتين، حيث قدم كل منهما التمويل والموارد الأخرى؛ ويُضاف إلى

ما سبق اتخاذ القرارات المُشتركة والتنسيق في التقارير. وتُعد هذه التجارب إيجابية بشكل عام وتستحق إعادة النظر في سياق الجهود المُستمرة الرامية إلى تعزيز حفظ السلام والشراكات. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك وضوح في الأدوار والمسؤوليات والتوقعات بين المنظمات المعنية لكي تعمل هذه الطريقة بسلاسة.

## ٥. عمليات مختلطة

وبموجب هذا الأسلوب، يتم تنفيذ الولاية من قبل منطمتين أو أكثر تتعاون معاً لنشر بعثة واحدة تتميز بترتيبات مُشتركة للقيادة والتحكم. وعلى عكس البعثات المُشتركة، تتميز العمليات المختلطة بوجود رئيس واحد للبعثة، تموله الأمم المتحدة، ويعمل وفقاً لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءات التوظيف. وحتى الآن، تُعد العمليات المختلطة نادرة أيضاً، لاسيما بسبب تفضيل الاستقلالية والتحديات في دمج البيروقراطيات المختلفة كما تم الإشارة إليها سابقاً. وتُعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (٢٠٠٧-٢٠٢٠) المثال الوحيد على هذا الأسلوب.<sup>١٠٧</sup> وخلافاً لأسلوب العمليات المُشتركة المذكورة أعلاه، كان لدى العملية المختلطة رئيس واحد فقط، وقد قدمت الأمم المتحدة جميع الموارد وأدارت العملية بناءً على قواعدها وإجراءاتها الخاصة. وكما نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ لعام (٢٠٠٧) تم تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من خلال المساهمات المقررة لحفظ السلام، ووفقاً للقواعد واللوائح الإدارية المُشتركة للأمم المتحدة، وعملت بموجب "هيكل قيادة وتحكم مُوحد مع دعم من قبل الأمم المتحدة"<sup>١٠٨</sup>. في المُستقبل، ستعتمد جدوى العمليات المختلطة، باعتباره خياراً قابلاً للتطبيق من عدمه، على السياق السياسي للبعثة المرترقة.

<sup>١٠٦</sup> كُلفت بعثة MONUSCO مؤخراً بتقديم الدعم لبعثة SAMIDRC من خلال تبادل المعلومات والمساعدة الفنية واللوجستية، بما في ذلك العمليات الطبية وإخلاء المصابين.

<sup>١٠٧</sup> في حالة بعثة UNAMID، جاء قرار إنشاء بعثة مُختلطة نتيجة لتسوية سياسية مع الدولة المضيفة. S/٢٠٢٢/٣٠٣، ١ مايو ٢٠٢٣، الفقرة ١١،

١٠٨ S/٢٠٢١/١٠٩٩١، ٢١ ديسمبر ٢٠٢١، الفقرة ٣٧.

## ٦. بعثات مُخوّلة من الأمم المتحدة

بموجب هذا الترتيب، يتم تنفيذ الولاية من قبل عملية حفظ سلام مُخوّلة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن تديرها منظمة إقليمية أو تحالف من الدول تحت ترتيبات القيادة والتحكم الخاصة بها. قد تتلقى عمليات السلام المُخوّلة من الأمم المتحدة مجموعة دعم من الأمم المتحدة أو قد لا تحصل عليها. ويُمكن أن تشمل حزم الدعم من الأمم المتحدة نشر أفراد عسكريين ومدنيين و/أو شرطيين لتقديم الدعم المالي والغني و/أو اللوجستي. كما يُمكن أن تتخذ حزم الدعم هذه أشكالاً مُختلفة، بما في ذلك حزم الدعم اللوجستي المُصممة للمساعدة في دعم واستمرار العمليات غير التابعة للأمم المتحدة (مثل مكتب الدعم التابع للأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في الصومال، UNSOA/S، ٢٠٠٩) أو العمليات المستقبلية التي يقودها الاتحاد الأفريقي والمُخول لها من قبل مجلس الأمن والمُمولة جزئياً بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١٩ لعام (٢٠٢٣).

\*\*\*\*\*

تستند الأساليب الستة المبيّنة أعلاه إلى عقود من الممارسات المبتكرة التي اتبعتها مجلس الأمن، وتوفر له مزيداً من المرونة لنشر نماذج مُختلفة من عمليات حفظ السلام المُختلفة لمعالجة التحديات المُلحة في مجال السلم والأمن. وعند التوصية بانتهاج مسار معين، يجب على السكرتارية والمجلس أن يظلا منفتحين، ومستعدين للاستمرار في تقليدهما الطويل في الابتكار، مع الاعتراف بتنوع الأطراف الفاعلة في مختلف مناطق العالم، وستتوقف الكثير

من الأمور على السياق السياسي والعملياتي، وطبيعة التحديات، وتوجهات الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية، وتوافر الموارد، وغيرها من الاعتبارات التي ستجعل بعض الأساليب أكثر ملاءمة من غيرها.

ومع ظهور نقاط دخول جديدة مُحتملة لعمليات حفظ السلام، يجب على كل من مجلس الأمن والأمين العام تحليل مزايا وعيوب كل أسلوب مُمكن بعناية شديدة، وموازنته مع تكلفة عدم نشر بعثة. بالنسبة للأمم المتحدة، تُعد البعثات المُستقلة الأقل تعقيداً من حيث سلسلة السلطة، إلا أنها قد لا تكون دائماً قابلة للتنفيذ أو حتى مرغوبة في بعض السياقات. كما يتعين على المجلس أن يُقر ليس فقط بالقدرات العملية المتنامية التي يتمتع بها الشركاء، بل وأيضاً بالأدوار السياسية والوساطية الراسخة التي يظلمعون بها. وتتيح الوسائل التي تشمل الشركاء تجميع الموارد وتقسيم العمل بشكل عملي على أساس المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف. وعندما يتم تسخير الشراكات على النحو اللائق، فإنها تكون بمثابة قوة مضاعفة.

تُوفّر الأساليب المذكورة أعلاه للأمم المتحدة مجموعة أدوات لحشد الموارد السياسية والمالية والوجستية بشكل أكثر فعالية والتي يمكن للجهات الفاعلة الأخرى طرحها سعياً لتحقيق السلم والأمن المستدامين. في مجال حفظ السلام، تُعد هذه الأساليب وسيلة للمساعدة في تعزيز العمل مُتعدد الأطراف التي دعا إليها الأمين العام. وكلما تنوعت الأدوات المُتاحة، زادت الفرص لإيجاد صيغة يمكن أن تكون مقبولة سياسياً وقابلة للتنفيذ عملياً.



## ٦. القدرات الرئيسية

يتضمن كل نموذج من نماذج حفظ السلام المذكورة أعلاه بعض القدرات المُحددة، وتفتقر الأمم المتحدة حالياً إلى الخبرات والقدرات اللازمة في بعض المجالات مما يتطلب بذل جهود إضافية للحصول عليها. ومع ذلك، تتمتع الأمم المتحدة بمكانة فريدة تمكنها من استنباط هذه القدرات بمساعدة مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك الدول الأعضاء. علاوة على ما تقدم، أجرت الأمم المتحدة العديد من التحسينات منذ نشر آخر عملية حفظ سلام جديدة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك تحسين استخدامها للتكنولوجيات ذات الصلة<sup>١٠٩</sup>. بالاستناد إلى هذه الدراسة وتقييم الاحتياجات الحالية من القدرات، ستقوم إدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بإعداد دليل للتعهدات قبيل الاجتماع الوزاري لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥ في برلين، والذي سيعرض بالتفصيل القدرات التي يمكن للدول الأعضاء التعهد بتوفيرها لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. ويقترح فريق إعداد الدراسة التركيز على القدرات والمجالات ذات الصلة التالية للإسهام في تحسين البعثات الحالية والمستقبلية.

### التخطيط

لن تكون نماذج وأساليب ومقاربات حفظ السلام ذات فائدة تُذكر دون وجود مخططين يفكرون بشأنها ويستخدمونها لتطوير المقترحات والخيارات الطارئة لمجلس الأمن، حيث تتطلب الاستجابات المُخصصة للأزمات تخطيطاً وتحليلاً قوياً، علماً بأن الأمم المتحدة تفتقر حالياً إلى القدرات الكافية في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى انتهاج أساليب نمطية ويزيد من احتمالية اقتراف المنظمة ذات الأخطاء. ولمواجهة المُستقبل المجهول والعمل في بيئات شديدة التقلب، يتعين على الأمم المتحدة أن تتحول إلى منظمة أكثر جدية في مجال التخطيط. ويتطلب ذلك توافر قدرة تخطيط متكاملة ومُخصصة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات التخطيط المتكامل بشكل كبير على مستوى

البعثات<sup>١١٠</sup>. ويتعين دمج هذه القدرات بصورة متكاملة عبر المكونات المدنية والشرطية والعسكرية وعناصر الدعم في كل من المقر والبعثات، مع ضمان القدرة على التواصل مع الشركاء الخارجيين لنشر الوسائل الصحيحة ومجموعة النماذج المناسبة. وينبغي أيضاً الاحتفاظ بهذه القدرات طوال دورة حياة البعثة، مع تضمين آليات للعمل عن كثب مع الشركاء الخارجيين وأطراف أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان والمجالات الأخرى ذات الصلة بالسياق ومجالات الولاية المحتملة. وستكفل قدرات التخطيط الأقوى والأكثر تكاملاً ضمان أن أهداف البعثة وتصميمها يتسقان مع السياق والمعرفة المحلية المناسبة وتحليل الواقع. كما ستساعد قدرات التخطيط المتكاملة والمعززة بشكل جيد على ضمان أن تكون الاعتبارات الإيجابية المتعلقة بالإرث جزءاً من كل مرحلة من مراحل التخطيط، وأن تتكيف البعثات باستمرار استناداً إلى تقييم واضح لآثارها والتغيرات في بيئتها التنفيذية والسياسية.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك حاجة ماسة إلى التحول نحو التخطيط الاستباقي للسيناريوهات والرؤية الاستراتيجية المُستقبلية (تماشياً مع "خماسية التغيير للأمم المتحدة ٢ التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة")<sup>١١١</sup>. ويتعين على الأمانة العامة الانخراط في التخطيط للطوارئ من أجل العمليات المُستقبلية، بما في ذلك، تقديم السيناريوهات والخيارات لمجلس الأمن عندما يكون ذلك ممكناً سياسياً ومناسباً. حيث كلما تمت مناقشة الخيارات المختلفة وتم النظر فيها بجدية في وقت مبكر، كلما زادت فرص اتخاذ الإجراءات الوقائية المبكرة.

### الطواقم

تعتمد قدرات حفظ السلام الأمامية في المقام الأول على طواقمها، ومن ثم من المهم أن تنشر وتوظف الأمم المتحدة الأفراد المناسبين، وأن يكونوا على أتم

<sup>١٠٩</sup> انظر <https://operationalsupport.un.org/en/partnership-technology-peacekeeping>

<sup>١١٠</sup> دعت ال C٢٤ إلى "تحسين القدرة على تقييم حالات النزاع، والتخطيط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها على نحو فعال، والاستجابة بسرعة وفعالية لأي ولاية تصدر عن مجلس الأمن"، تقرير (A/٧٨/١٩)، C٢٤، ٢٠٢٤، الفقرة ٢٤. انظر أيضاً فقرتي ١٢٠ و ١٦٢.

<sup>١١١</sup> انظر <https://www.un.org/two-zero/en>

الأمم المتحدة لتوفير خبرات الدول الأعضاء وغيرها من الخبرات الخارجية. على سبيل المثال، يجب أن يمتلك ضباط هيئة القيادة العسكريون المهارات المطلوبة حالياً، بالإضافة إلى المهارات اللازمة لدعم أنواع البعثات المُستقبلية. ففي الوقت الراهن، يفتقر عدد كبير جداً من الضباط إلى الخبرة والمهارات اللازمة لأداء المهام الموكلة إليهم، وهو ما تتحمل مسؤوليته الدول المساهمة بقوات وكذا المعنيين من الأمم المتحدة القائمين على الاختيار.

## القيادة

يتوقف نجاح أو فشل عملية السلام على قيادتها. إذ تُعد المناصب الميدانية العليا الأكثر تطلباً، حيث يقع على عاتقها التعامل مع مجموعة هائلة من القضايا المعقدة، حيث لا يمكن ضمان القيادة الفعالة إلا من خلال فرق عمل متماسكة. ويجب في هذا الصدد ضمان تنوع وتكامل هذه الفرق من حيث المواهب والخبرات والمهارات، بما يضمن استجابتها للاحتياجات على أرض الواقع، وكذلك لمنظور النوع الاجتماعي، بحيث تضم عدداً أكبر من النساء. كما يجب أن تخضع فرق القيادة إلى المساءلة من خلال آليات فعالة وذات المغري لإدارة الأداء، بحيث يمكنها الإسهام في اتخاذ قرارات التمديد.

ويجب على مقر الأمم المتحدة، عند تعيين واختيار قادة البعثات، اعتماد عملية تستند إلى الجدارة باستخدام ملفات تعريف واسعة للبحث. وبالنسبة للبعثات القائمة، يجب أن تراعي هذه العملية تركيبة القيادة العليا الحالية لضمان تماسك الفريق وقدرته على تنفيذ الولاية بفعالية.

كما يجب أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لتكييف تصميم هياكل قيادية لتناسب مع الظروف والمتطلبات الفريدة لكل بعثة، بما في ذلك البعثات الصغيرة التي يقودها ممثلون تنفيذيون يعملون أيضاً كمنسقين مقيمين<sup>١١٢</sup>، إضافة إلى اتباع نهج قائم على الجزئيات عند تصميم البعثات وإقامة الشراكات (انظر القسم ٣.٥ حول الأساليب).

تمثل القيم والسلوكيات التي يتحلّى بها موظفو الأمم المتحدة وقادتها عوامل جوهريّة أيضاً. ويتعين

استعداد وجاهزية لأداء مهامهم بفعالية. وفي هذا الصدد، يجب أن تتسم الوحدات العسكرية والشرطية بالعقلية السليمة والالتزام اللازم حتى في ظل أحلك الظروف. كما سيتمكن العاملون في مجال حفظ السلام الأممي - سواء موظفو الأمم المتحدة أو الطواقم التي توفرها الدول الأعضاء - بأداء عملهم بشكل أفضل في حال توافر بيئة داعمة ومناسبة تتوافر فيها عدة عوامل سواء مادية مثل المرافق والمعدات، أو غير مادية مثل الأعراف والممارسات الثقافية. ودون توافر هذه البيئة ستقل كفاءة وفعالية هذه البعثات. وكجزء من هذا الجهد، يتعين على قادة الأمم المتحدة ضمان توفير البيئة المواتية لحفظ السلام من النساء، كما ينبغي على الدول الأعضاء إزالة الحواجز النظامية التي تحول دون إنشاء تمكين "المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للنساء" في عمليات حفظ السلام على كافة المستويات<sup>١١٣</sup>. ويجب على الدول الأعضاء تحديد وتطوير وتدريب والاحتفاظ بالنساء من أجل نشرهن في عمليات حفظ السلام، وتعيينهن في مناصب هامة، بالإضافة إلى الاحتفاظ بقاعدة بيانات تضم النساء اللاتي عملن في بعثات أممية.

وفيما يتعلق بتوليد القدرات المتخصصة، تتمتع الأمم المتحدة بقدره فريدة لا مثيل لها على توظيف الأفراد من جميع مناطق العالم عبر الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. ولطالما حبذت عمليات التوظيف التقليدية للموظفين المدنيين أوصاف الوظائف العامة وطول الخبرة على حساب المهارات المتخصصة، مما أدى إلى تناوب الموظفين بين أدوار متشابهة دون اكتساب مهارات جديدة. ومن أجل معالجة ذلك، يجب الأمم المتحدة أن تنظر في التحول إلى التوظيف القائم على المهارات بدلاً من الخبرة، مع إعطاء الأولوية للقدرات المتخصصة وتشجيع المرشحين الشباب ذوي الرؤى الجديدة، الذين لا يُعتبر افتقارهم إلى خبرة سابقة في الأمم المتحدة نقطة ضعف. كما يجب إعطاء الأولوية للمعرفة الثقافية والسياسية المحلية، لاسيما من قبل قيادة البعثة.

بالإضافة إلى أهمية تغيير الأمم المتحدة طريقة التوظيف، يجب تحسين بعض الآليات التي تلجأ إليها

<sup>١١٢</sup> تقرير C٢٤، A/٧٨/١٩، ٢٠٢٤، الفقرة ١٦٨.

<sup>١١٣</sup> كما كان الحال في بعثة UNIPSIL.

والبنية التحتية والخبرات المحلية المتوفرة في الدولة المضيفة.

تتمتع الأمم المتحدة بأنظمة وقدرات راسخة لتوفير الدعم أو الحصول عليه للبعثات الأممية وغير الأممية، بما في ذلك الخدمات الطبية، وإجلاء المصابين، والطيران والنقل، والإعاشة، والإقامة والمرافق (مع إدارة مصاحبة للطاقة والمياه والنفايات والآثار البيئية)، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات القانونية والمالية، وآليات السداد. يعتمد الدعم الفعال للبعثات الميدانية الحديثة على أنظمة قوية (تشمل العقود والسياسات) مصممة للاستجابة لمتطلبات تشغيلية محددة حسب السياق والأسواق المحلية. ومن الناحية المثالية، ستسهم أنظمة الدعم في تعزيز الدعم المحلي والوطني وترك إرث إيجابي في الدول المضيفة. حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال استثمارات الأمم المتحدة في السلع والخدمات والبنية التحتية، وبناء قدرات الموظفين الوطنيين من خلال التدريب أثناء الخدمة، وكذا دعم المجتمعات المحلية لتطوير قدراتها للتنافس في عمليات شراء السلع والخدمات للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ما تقدم، تُعتبر الأدوار والتكوين والوظائف الخاصة بالمخزون الاستراتيجي للنشر التابع للأمم المتحدة، والذي يتكون من مخزون مادي وقدرات تمكينية، أمراً محورياً لنجاح منظومة حفظ السلام. ويُمكن هذا المخزون الاستراتيجي للأمم المتحدة إطلاق بعثات جديدة بشكل فعال، فضلاً عن توفير قدرات إضافية، وتدوير المخزون، وحتى دعم الاستجابات الطارئة بما في ذلك الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية أو الناتجة عن فعل بشري. تدعم هذه الدراسة بقوة المقترح الخاص بمراجعة مفهوم المخزون الاستراتيجي للنشر التابع للأمم المتحدة، وتوسيع نطاق الدعم ليشمل جميع عمليات السلام الأممية، وأنشطة السكرتارية، والوكالات ذات الصلة،

أن يكون قادة عمليات السلام أفراداً ملتزمين إلى أقصى درجة بقيم الأمم المتحدة ويُظهرونها بوضوح في سلوكهم، بما في ذلك الشمولية والنزاهة والتواضع والإنسانية<sup>١١٤</sup>. كما يتعين على القادة استغلال شبكة المسؤولين في الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في الدولة (أو الدول) المضيفة والمنطقة الأوسع في سعيهم لتحقيق سلام مستدام، كما يجب عليهم التواصل والتعاون ووضع الاستراتيجيات والتحليل والتخطيط والابتكار لتحقيق الأهداف المشتركة. ومن ثم، ينبغي اختيار فرق القيادة وتقييمها وفقاً لهذه المعايير. كما يجب أن يخضعوا، بمجرد اختيارهم، لبرنامج تعريفي إلزامي وديناميكي يتماشى مع طبيعة المهمة. كما يجب على قادة البعثات الحفاظ على التواصل القوي والسلس مع مقر الأمم المتحدة، والعكس صحيح، بما يضمن الاتساق في النهج الاستراتيجي. علاوة على ذلك، يجب عليهم أيضاً السعي إلى تحقيق الاحترام المتبادل وفهم الأدوار والمسؤوليات لمختلف المكونات الأممية الأخرى.

ويحتاج قادة البعثات، من أجل تحقيق الأهداف المُشار إليها، إلى دعم يشمل الإرشاد والتوجيه، والدعم النفسي، وإتاحة الفرص للتواصل مع قادة الأمم المتحدة الآخرين داخل المنطقة وخارجها. وبالنظر إلى أن المتطلبات المفروضة على القادة الكبار ستتغير على الأرجح خلال المراحل المختلفة للبعثة الميدانية، يتعين تكييف فريق القيادة بما يتناسب مع هذه التغيرات.

### قدرات الدعم

تتطلب جميع البعثات الميدانية قدرات دعم يمكن الوصول إليها بسرعة، حيث غالباً ما تكون متشابهة من حيث الشكل ولكنها تختلف في الحجم التركيب وفقاً لطبيعة العملية والظروف المحلية. وتشمل المتغيرات الرئيسية في التخطيط الظروف الأمنية، وحجم وتوازن القدرات المدنية والعسكرية، والتوازن النسبي بين القدرات الميدانية الأساسية (بما في ذلك التقييم الفعال للمخاطر والأداء) والقدرات عن بُعد (الغنية والعملياتية)، وعدد المواقع وسهولة الوصول إليها، ومستوى الحاجة إلى الإقامة الثابتة مقابل المتقلة، فضلاً عن مستوى الخدمات الأساسية

<sup>١١٤</sup> انظر "إطار قيم وسلوكيات الأمم المتحدة"، <https://i.unu.edu/media/unu.edu/page/٢٤٩٥٢/Values-and-Behaviours-Framework-Final.pdf>

مع تعزيز التعاون العميق مع المنظمات الإقليمية والكيانات الأخرى.<sup>١١٥</sup>

## إدارة البيانات والمعلومات

يحتاج حفظة السلام إلى استغلال ميزة امتلاكهم للمعلومات لضمان عمليات مرنة وفعالة. ويتطلب ذلك تعزيز الوعي الظرفي ورصد الأثر من خلال قنوات متعددة لجمع البيانات واستخبارات حفظ السلام. وفي ظل النظم المعلوماتية المعقدة الحالية، يُعد غياب مناصب مخصصة لإدارة البيانات والتحليلات بمثابة إضرار ذاتي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ورغم البداية البطيئة، أحرز حفظ السلام الأممي تقدماً ملحوظاً في رقمنة وتوحيد إجراءات جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وعرضها، كما يعمل في الوقت الراهن على رفع مستوى الإلمام بالموضوعات ذات الصلة بالبيانات بين أفراد القوى العاملة. وتُعد جهود الأمم المتحدة ٢٠٠٠ لتحسين مهارات وقدرات الموظفين في مجالات الابتكار وتحليل البيانات والتحول الرقمي والاستشراف الاستراتيجي جهوداً مهمة، وقد تم الاعتراف بها ضمن "ميثاق المستقبل"<sup>١١٦</sup>. وتساهم هذه التطورات في تحسين طرق دمج حفظة السلام لتحليل البيانات، ومساعدة القادة على تمييز الاتجاهات طويلة المدى والتطورات المحددة والتحديات والفرص، إضافة إلى اتخاذ قرارات أكثر مبنية على الأدلة.

بدأت الشخصيات البارزة في مجتمع حفظ السلام تدريجياً في تبني تحليلات البيانات الرقمية؛ حيث يستخدم الممثلون الخاصون للأمين العام تحليل البيانات بشكل صريح لتعزيز التفاعل مع مجلس الأمن، كما تتضمن تقارير الأمين العام الآن تحليلاً للاتجاهات الزمنية والمكانية معروضة بصورة بصرية سهلة الفهم. ويساهم هذا التحول تدريجياً في تمكين البعثات الميدانية من فهم بيئتها العملية بشكل أفضل، وتحسين الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة حول حفظ السلام، وتمكين نقل البيانات والمعرفة إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بعد مغادرة قوات حفظ السلام.<sup>١١٧</sup>

لا تقتصر أغلب التحديات المتبقية في هذا المجال على مشكلات تقنية فحسب؛ بل تشمل سبل

الاستفادة الكاملة من البيانات المتاحة، بما في ذلك تعزيز التكامل نحو نظام منطقي للبيانات يلبي احتياجات البعثة؛ وإرساء حوكمة سليمة للبيانات، بما يشمل توحيد وتنفيذ عمليات جمع البيانات وتحليلها بشكل منسق؛ والخيارات المتعلقة بإدارة المعلومات التي تتخذها البعثات الميدانية بشأن كيفية استخدام نظم البيانات الحالية.

## الاتصالات الاستراتيجية

يتعين على حفظ السلام الأممي تحسين طرق إيصال رسائله الأكثر أهمية إلى الجمهور المستهدف على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك تواصلًا فعالاً، وتوفير معلومات دقيقة ومحايدة في الوقت المناسب، فضلاً عن إعداد محتوى سردي جذاب ومقنع للتفاعل مع الجمهور المستهدف، بالإضافة إلى تطوير رسائل مضادة قوية واستباقية للتصدي للمعلومات المضللة والخاطئة.

ومع ذلك، تواجه الاتصالات الاستراتيجية للأمم المتحدة عدة قيود رئيسية، إلى جانب نقص الموارد. أولاً، لا يمكن للاتصالات التابعة للأمم المتحدة دائماً الإفصاح عن كل ما يجب قوله، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بموضوعات سياسية حساسة. ثانياً، يوجد عجز كبير في المهارات اللازمة للمنافسة بفعالية في بيئة المعلومات المعاصرة. ويتطلب تحقيق تحسينات كبيرة زيادة توعية القيادة وإشراكها في هذه الجهود، بالإضافة إلى توفير المزيد من التدريب على الأساليب والوسائل الحديثة للاتصالات الاستراتيجية. كما يحتاج مقر الأمم المتحدة إلى تطوير المهارات الداخلية وإصدار إرشادات سياسية محدثة. وتحتاج جميع البعثات الميدانية إلى قدرات قوية ومخصصة في مجال الاتصالات الاستراتيجية للوصول إلى الجمهور المستهدف ومساعدتهم على فهم البيئة المعلوماتية المتزايدة التعقيد والتعامل معها والتأثير فيها، والتي غالباً ما تكون معادية. وينبغي أن تدعم هذه القدرات البعثات ومسارات السلام والتسويات السياسية، وأن تساهم في حماية المدنيين وإدارة التهديدات والمخاطر المتعلقة بالسمعة والتوقعات، وذلك بالتعاون مع الوحدات ذات الصلة في المقرات الرئيسية للأمم المتحدة.<sup>١١٨</sup>

يُمكن لعمليات السلام تحقيق هذه الأهداف من خلال نشر معلومات دقيقة ومحايدة في الوقت

<sup>١١٥</sup> انظر تقرير الأمين العام، ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجسيات في برينديزي، إيطاليا للفترة من ١ يوليو ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ (A/76/2022)، مرفق ٤، المفهوم المُنقح لمفهوم النشر الاستراتيجي، الصفحات ٩٣-١٠٢.

<sup>١١٦</sup> انظر الأمم المتحدة ٢٠٠٠، خماسية التغيير، <https://www.un.org/two-zero/en>، وميثاق المستقبل، الفقرة ٧٣ أ

<sup>١١٧</sup> ستكون بيانات الأمم المتحدة كنزاً ثميناً للباحثين لاختبار الفرضيات المتعلقة حول المنظومة الأوسع لحفظ السلام.

<sup>١١٨</sup> سياسة، *Strategic Communications in Peace Operations*، (1 June 2024)، ١، 1 DPPA 2024، ٠٤ I DPO 2024، (UN Ref. DPO)، الفقرة ٧.

المعلومات المضللة؛ موارد لتعزيز سلامة المعلومات، بما يشمل بناء القدرات، وتكوين الشبكات، والمشاركة المجتمعية، وتعزيز الثقافة الإعلامية؛ وهياكل تمكّن من استجابات شاملة على مستوى الأمم المتحدة لبناء القدرة على الصمود، وإدارة وتقييم تلك الاستجابات.

## الجاهزية وقدرات النشر السريع

عند طلب بدء بعثة جديدة أو تعزيز بعثة قائمة، فعادة ما تكون الحاجة لذلك سريعة. ويتعين على الأمم المتحدة تحسين عمليات وهياكل الموارد البشرية لضمان وجود الأشخاص المناسبين في المكان المناسب بسرعة، بما في ذلك من خلال قدرات الاستعداد وآليات النشر الطارئ. وقد ساهم نظام جاهزية قدرات حفظ السلام الأممي ومستوى الانتشار السريع الخاص به بشكل كبير في تسريع جداول النشر للقوات. ويكمل هذا النظام قدرة الشرطة الدائمة التابع للأمم المتحدة، والقدرات الدائمة للعدالة والإصلاحات، بالإضافة إلى قدرة الانتشار الطارئ المدنية الدائمة، التي تتيح نشر العناصر المدنية خلال مهلة إثناعشر مدتها ١٠ أيام لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً.

ويمكن تحسين هذه القدرات من خلال ضمان توافق ملفات تعريف الموظفين مع احتياجات البعثات المتوقعة، وإيجاد طريقة لتمويل تكاليف النشر (السفر والإعالة)، ربما من خلال صندوق ائتماني مخصص. ومن أجل سرعة نشر القوات، يمكن بذل المزيد من الجهود للتخطيط والتدريب على سيناريوهات مختلفة تتضمن النشر المتزامن لعدة وحدات، بما في ذلك لواء طليعي وقد يشمل أحد السيناريوهات تمكين وحدات جاهزة للعمليات الإغاثية في حالات الكوارث كما هو متصور في "النموذج ٢١". ومن المقترحات المثيرة للاهتمام إنشاء مركز تميز للمراقبين (مدنيين وعسكريين) بهدف تكوين مجموعة من الموظفين المتخصصين المؤهلين للنشر السريع.<sup>١١٩</sup>

## أمن وسلامة قوات حفظ السلام

يتهم نشر قوات حفظ السلام في بيئات صعبة وغير آمنة تعرضهم لضغوط وإجهاد شديدين، وتظل الحوادث المتعلقة بالصحة والسلامة السبب الرئيسي

المناسب إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين بطرق مبتكرة وجذابة، بما في ذلك تقديم أخبار حيوية وإنذارات مبكرة حول التهديدات المحتملة؛ وبلورة سرديات مقنعة حول أنشطة البعثة وتأثيرها، بما يسهم في بناء الدعم وإدارة توقعات الجمهور المُستهدف؛ والتخفيف من الأضرار الفعلية التي تسببها المعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية سواء على البعثات أو على الفئات الأكثر تضرراً في الدول المضيفة.<sup>١١٩</sup>

## سلامة المعلومات

على الرغم من الترابط الوثيق بين الاتصالات الاستراتيجية وسلامة المعلومات، وضرورة أن تكون كل منهما داعمة للأخرى، إلا أن هناك تمييزاً بينهما. فقد أسهمت الاتصالات الرقمية في انتشار المعلومات الزائفة أو المضللة بمستويات غير مسبوقة من حيث النطاق والسرعة، ومن المرجح أن يزداد تأثيرها مع ارتفاع معدل انتشار الإنترنت. وفي سياقات حفظ السلام، تمثل المعلومات الضارة تحدياً استراتيجياً وعملياتياً. فقد أساءت بعض الجهات الفاعلة المنتقدة للأمم المتحدة تفسير الولايات وتشويه سمعة البعثات وأفرادها، مما أدى أحياناً إلى خسائر في أرواح المدنيين المحليين وقوات حفظ السلام.

ولمواجهة ما تقدم، يتعين على حفظ السلام الأممي تعزيز سلامة المعلومات، أي دقة المعلومات واتساقها وموثوقيتها. ويتطلب تحقيق ذلك امتلاك مقر الأمم المتحدة والبعثات المهارات والقدرات اللازمة لتحليل عناصر المعلومات المضللة (الجهات الفاعلة، والسلوك، والمحتوى)؛ وتوقع اللحظات الحساسة ونشر السرديات الجديدة؛ ووضع وإدارة تدابير للتخفيف والوقاية والتصدي للمعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية، من خلال قدرات متكاملة في الميدان والمقر الرئيسي؛ فضلاً عن تعلم كيفية تطبيق تدابير وقائية واستباقية فعّالة.

في المستقبل، تحتاج البعثات الميدانية الأممية إلى قدرات مخصصة لرصد وتحليل والرد على للمعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية. وتشمل هذه القدرات بشكل خاص: مهارات متخصصة في العلوم الحاسوبية وتحليل البيانات والسياسات، لاسيما خبراء متخصصين في

<sup>١١٩</sup> نزهة المعلومات: مواجهة المعلومات المضللة والمشوهة وخطاب الكراهية في سياقات حفظ السلام (سياسة إدارة عمليات السلام، ٢٠٢٤)، الفقرة ٢٠.

<sup>١٢٠</sup> انظر أنيكا هيلدينج نورديبرج وآخرون، United Nations Truce Supervision Organization: Role, Relevance, Function, and Utility (EPON and GCSP, ٢٠٢٤)، - Lessons for Future Peace Operations <https://www.nupi.no/en/publications/cristin-pub/united-nations-truce-supervision-organization-role-relevance-function-and-utility-lessons-for-future-peace-operations>

لوفيات والإصابات. ومن ثم كان من الصواب تركيز الأمم المتحدة بشكل متزايد على دعم الصحة النفسية للقوات والعناصر المدنية وضمان بيئات عمل خالية من التحرش والاستغلال. إضافة إلى ما تقدم، يجب أن يتمتع جميع العناصر المتواجدين في المواقع النائية بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، بغض النظر عن الدولة التي قامت بنشرهم.

ومع تصاعد استهداف قوات حفظ السلام الأممية بشكل مباشر، يتعين على المنظمة الاستثمار بشكل أكبر في التقنيات الدفاعية. وتتمثل **الخطوة الأولى** في هذا الصدد في استخلاص الدروس المستفادة بعناية من أكثر العمليات خطورة التي واجهتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بأمن وسلامة قواتها ومنشأتها. ويجب أن تُزوّد قوات حفظ السلام بموارد كافية للدفاع عن نفسها، بما في ذلك المعدات التي تراعي منظور النوع. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً من خلال الاستخدام الأمثل لتقنيات الاستشعار والمشاركة المجتمعية لجعل مناطق العمليات أكثر شفافية.

من الناحية العملية، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تقديم دعم طبي عالي الجودة لأفرادها بغض النظر عن مواقعهم. وينبغي أن تحتوي جميع البعثات الميدانية على مرافق طبية كافية وقدرات دعم، بما في ذلك استمرار دمج الخدمات الطبية عن بُعد. ومن الناحية التنظيمية، يُعتبر مركز تنسيق إجلاء المرضى التابع لبعثة الأمم المتحدة في مالي مثلاً بارزاً لدعمها اتخاذ قرارات سريعة وأكثر فعالية من خلال استخدام فرق مستقلة للإجلاء الجوي الطبي، وفرق متنقلة للجراحة الطارئة، والخدمات الطبية عن بُعد.

**ثانياً**، من الضروري تحسين قدرات الأمم المتحدة في مجال مكافحة العبوات الناسفة المرتجلة والاستجابة الطبية المرتبطة بها. ومع تحول العبوات الناسفة المرتجلة إلى السلاح المفضل للمتطرفين العنيفين الذين يستهدفون موظفي الأمم المتحدة، يحتاج حفظ السلام إلى قدرات اللازمة للتعامل مع هذه الأجهزة، وتدريب القوات، ومهاجمة الشبكات

المرتبطة بها. كما يجب تدريب قوات حفظ السلام على المهارات المتقدمة للحياة وذلك للعمل على استقرار حالات الإصابات في مواقع العبوات الناسفة المرتجلة وغيرها من الهجمات من خلال دورات مثل دورة المساعدين الطبيين الميدانيين.<sup>١٢١</sup>

**ثالثاً**، يجب أن تغير الأمم المتحدة طريقة استخدامها ومواجهتها للأنظمة المسيرة بدون طيار، لاسيما مع تزايد إنتاج واستخدام هذه الأنظمة بنجاح من قبل الجماعات المسلحة. هذا الأمر بات أكثر إلحاحاً بعد أن تعرضت قوات حفظ السلام لأول هجوم من طائفة بدون طيار مسلحة مرتجلة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبتمبر ٢٠٢٤.

**رابعاً**، لا تستطيع الأمم المتحدة تحمل مخاطر اجتياح قواعدها من قبل قوات معادية. ويجب على الدول الأعضاء الاستثمار في دفاعات فعّالة عن القواعد وقدرات تعزيز سريع. وتزداد هذه المهمة تعقيداً لأن أي ترتيبات قيادة أو تمركز ثابتة ستظل عرضة للهجمات من قبل أطراف مسلحة بتقنيات استشعار، وصور الأقمار الصناعية، وقدرات الحرب الإلكترونية، والأنظمة المسيرة بدون طيار. ويمكن أن يكون نشر نماذج رؤية حاسوبية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مفيداً للغاية في الكشف عن التهديدات، في حين ستكون قوات الاستجابة السريعة ضرورية للتعزيز عند حدوث الأزمات.

في جميع هذه المجالات، يجب على الأمم المتحدة البناء على شراكاتها الثنائية ومتعددة الأطراف في التدريب وبناء القدرات (مثل برنامج الشراكة الثلاثية<sup>١٢٢</sup>، وألية التنسيق المرن والشراكة من أجل التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام<sup>١٢٣</sup>)، والتي حققت تقدماً مهماً في مجالات مكافحة العبوات الناسفة المرتجلة، والخدمات الطبية عن بُعد، والطب الميداني، والهندسة، وأنظمة القيادة والسيطرة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وأمن المعسكرات.

<sup>١٢١</sup> انظر <https://peacekeepingresourcehub.un.org/en/training/rtp/FMAC>

<sup>١٢٢</sup> انظر <https://operationalsupport.un.org/en/triangular-partnership-programme-tpp>

<sup>١٢٣</sup> انظر <https://operationalsupport.un.org/en/partnership-technology-peacekeeping>

## ٧. عوامل النجاح

بدونها تفتقر عملياته إلى استراتيجيات خروج قابلة للتطبيق<sup>١٢٦</sup>.

ويُمكن أن تُسهم مجموعة الخيارات الواسعة السابق سردها في تسهيل المناقشات بين أعضاء المجلس ومع الحكومات المضيفة الحالية أو المحتملة، ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية. أولاً، يتعين على جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تشغل عضوية المجلس، أن "تدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال التزاماتها الثنائية ومتعددة الأطراف"، كما تعهدت في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠١٨<sup>١٢٧</sup>. ثانياً، يجب على أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك عبر الجمعية العامة، أن تستمر في تذكير المجلس بمسؤولياته، كما فعلت عدة عشرات من الدول الأعضاء خلال النقاش المفتوح الأخير لمجلس الأمن حول مستقبل حفظ السلام<sup>١٢٨</sup>. ثالثاً، يجب على الأمانة العامة تعزيز تفاعلاتها غير الرسمية مع جميع أعضاء المجلس (الدائمين وغير الدائمين)، وأيضاً مع أصحاب المصلحة الآخرين، لاسيما الدول المساهمة بالقوات والعناصر الشرطية، وكذا الفاعلين الإقليميين، وغيرها، لحشد دعم سياسي أوسع لتنفيذ الولايات. وفي ظل ظروف معينة، يمكن للجهات الفاعلة الإقليمية والأعضاء المنتخبين أن يقوموا بأدوار مهمة من أجل التوصل إلى خيارات توافقية داخل المجلس. وأخيراً، ينبغي على مجلس الأمن التعاون بشكل أكثر فعالية مع الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك لجنة بناء السلام، وفقاً لما جاء في "ميثاق المستقبل"<sup>١٢٩</sup>، حيث سيُعزز ذلك تعاون المضيضة مع جهود الأمم المتحدة من خلال تعزيز الملكية الوطنية، ويساعد في حشد اهتمام سياسي دولي وموارد إضافية للدول التي تمر بمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة.

### التعاون ودعم الحكومات المضيفة

يرتبط نجاح حفظ السلام ارتباطاً وثيقاً بمستوى التعاون والدعم الذي يتلقاه من الحكومة المضيفة والأطراف المعنية الأخرى. وبالإضافة إلى كون

يُعد تأثير البعثات الميدانية الأممية على الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية مُعقداً، ولا يمكن اختزاله في تصنيفات مبسطة لجهة نجاحها أو فشلها، فالواقع أكثر تعقيداً من ذلك. تحقق جميع بعثات الأمم المتحدة بعض الانجازات ويكتنف عملها بعض أوجه القصور التي تؤثر بدرجات متفاوتة على مسارات الدول المضيفة. كما أن هناك العديد من العوامل التي تُسهم في تحديد هذه النتائج، ففي عام ٢٠٠٨، أشارت وثيقة "المبدأ الأساسي" لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى عوامل نجاح هذه العمليات ومنها الشرعية والمصادقية وتعزيز الملكية الوطنية والمحلية<sup>١٣٠</sup>. كما سلط أحدث تقرير صادر عن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٢٤ (C٣٤) الضوء على العوامل الحاسمة التالية: ولايات محددة جيداً وواقعية وقابلة للتحقيق؛ الإرادة السياسية؛ القيادة؛ الأداء والمساءلة على كافة المستويات؛ الموارد الكافية؛ السياسات، والتخطيط والمبادئ التوجيهية العملية؛ غياب التحفظات التي تؤثر سلباً على تنفيذ الولاية والأداء؛ والتدريب<sup>١٣١</sup>. وتظل جميع هذه العوامل ذات صلة ومهمة. ومن أجل المستقبل، تُحدد هذه الدراسة العوامل التالية باعتبارها حاسمة.

### قيادة مجلس الأمن ووحدته

لن تحقق أي من الأدوات الجديدة لحفظ السلام النتائج المرجوة إذا كان مجلس الأمن منقسماً، أو غير راغب أو غير قادر على دعم بعثاته الميدانية بشكل مستمر، خاصة عند ظهور التحديات. ويؤدي انقسام المجلس وتفاعله المتأخر إلى تقويض مصداقيته وتقليل نفوذه على أطراف النزاع، وقد يعمل في اتجاهات متعارضة، مما يجعل من الصعب حشد دعم أوسع لحفظ السلام، ويغذي الشكوك بين الحكومات المضيفة الحالية والمُحتملة والسكان المحليين. وتتحقق أفضل فرص النجاح لحفظ السلام عندما يظهر مجلس الأمن قيادة مستدامة ووحدة في الهدف، بما في ذلك من خلال تعزيز الزخم في مسارات السلام التي وصلت إلى طريق مسدود، والتي

<sup>١٢٤</sup> عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: المبادئ والارشادات، الصفحات ٣٦-٤٠.

<sup>١٢٥</sup> انظر تقرير C٣٤، A/٧٨/١٩، الفقرات ٩٢ و ١٠٦.

<sup>١٢٦</sup> انظر الالتزامات التي قدمها مجلس الأمن في وثيقة S/PRST/٢٠٢٤/٥، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٤.

<sup>١٢٧</sup> العمل من أجل حفظ السلام، إعلان الالتزامات المشتركة (٢٠١٨)، الفقرة ٥، <https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/a&p-declaration-en.pdf>

<sup>١٢٨</sup> انظر البيان الصحفي الصادر عن الأمم المتحدة، SC/١٥٨١٢، ٩ سبتمبر ٢٠٢٤، <https://press.un.org/en/٢٠٢٤/sc1٥٨١٢.doc.htm>

<sup>١٢٩</sup> ميثاق المستقبل، الاجراء ٤١ والفقرة ٦٩ (ج)

موافقة الحكومة المضيفة مبدأ أساسياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن الأهم هو مدى استعداد الحكومات المضيفة للتعاون الكامل والمُستمر مع قوات حفظ السلام، والبحث عن حلول بانفتاح عند ظهور المشكلات.

في ظل البيئة الدولية الراهنة التي تتسم بالاستقطاب، يُتيح العمل مع عملية تابعة للأمم المتحدة الفرصة للحكومات المضيفة للحد من تأثير التوترات والمنافسات الجيوسياسية، بالإضافة إلى توسيع نطاق خياراتها وعلاقاتها. ومع ذلك، قد تُشكل العلاقات بين البعثات والحكومات المضيفة في بعض الأحيان تحدياً وقد تنهار تماماً عندما تتباعد الأهداف السياسية الرئيسية لولاية البعثة مع أهداف الحكومة المضيفة، أو عندما تسود الشكوك وانعدام الثقة. ويُمكن أن تفرض التغييرات غير الدستورية في الحكومات تحديات فريدة وصعبة.

يجب على كل من مجلس الأمن والحكومة المضيفة، عند نشوب التوترات، أن يتذكرا أن عمليات حفظ السلام مُصممة لضمان تمكين الأطراف الرئيسية في النزاع والسكان المحليين من التمتع بفوائد السلام وينبغي أن تطغى هذه الحقيقة أي اعتبارات أخرى. علاوة على ما تقدم، يتعين على المجلس أن يُذكر الحكومات المضيفة بمسؤولياتها تجاه شعوبها والأمم المتحدة، فضلاً عن التزاماتها بتعزيز مسار السلام أو الإصلاحات الرئيسية ذات الصلة. وبدون الإرادة السياسية المطلوبة من الحكومة المضيفة والأطراف الأخرى، يصبح التقدم في تنفيذ ولايات البعثة أمراً مستحيلاً.

وبالمثل، يمكن للأمم المتحدة اتخاذ خطوات تُسهّم في تعزيز التعاون الوثيق والمُستمر. أولاً، ينبغي على المجلس كمجموعة وعلى حامي القلم بشكل فردي السعي بشكل منهجي إلى الحصول على آراء الحكومات المضيفة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا المتعلقة بالولايات خاصة قبل تجديدها، والعمل على إيجاد الصيغة الأكثر فعالية لمثل هذه المشاورات. ويجب أن تُجرى هذه المشاورات دون المساس بسلطة المجلس، مع ضمان بقاء الولايات ملائمة ومُناسبة، ثانياً، يتعين أن تلتزم البعثات دائماً بالشفافية والحيادية، وأن تسعى إلى بناء الثقة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية بين قيادتها والسلطات المضيفة لتقييم تنفيذ الولاية وتحديد أفضل الطرق لتحسين الأداء. ومن المُشجع

أن معظم البعثات الأممية لحفظ السلام قد طورت في الوقت الحاضر آليات تنسيق رسمية لتعزيز التعاون مع الحكومة المضيفة بشأن القضايا الاستراتيجية والعملياتية.<sup>١٣٠</sup> ثلثاً، يُمكن للبعثات أيضاً تعزيز التعاون مع الحكومة المضيفة من خلال تطوير استجابات مُبتكرة لطلبات الدعم من السلطات المحلية والوطنية، وإعطاء الأولوية لتقديم منافع ملموسة للسكان المحليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

### تحقيق فوائد ملموسة

تزداد فرص نجاح حفظ السلام عندما تقدم البعثات فوائد ملموسة ومستدامة، خاصة لو كانت مرئية وملموسة يشعر بها المجتمع المضيف. كما أن تلبية طلبات الدعم من المجتمعات المضيفة ستزيد من شرعية البعثات وفعاليتها وقدرتها على التفاعل مع الأطراف المعنية المحلية والوطنية في الجوانب الرئيسية لتنفيذ الولايات. وعندما يتعذر ذلك، يجب على البعثات توضيح الأسباب بطريقة تراعي السياق والثقافة المحلية.

وبطبيعة الحال، ستختلف الفوائد المتوقعة بشكل كبير حسب السياق والولايات والموارد المتاحة، ولكن يجب أن يكون التركيز على الأولويات التي تعود على السكان المحليين بشكل مباشر هدفاً رئيسياً. ويُمكن أن تشمل الأمثلة حول ذلك حماية المدنيين بشكل استباقي عندما يكون ذلك جزءاً من الولاية؛ استخدام الموارد الهندسية للبعثة لإصلاح البنية التحتية الأساسية، وكذلك الموارد الطبية لتوفير الرعاية الصحية، وبالمثل الطائرات لتسهيل نقل أصحاب المصلحة المحليين والسكان؛ فضلاً عن إعطاء الأولوية للمشتريات المحلية والإقليمية؛ دعم حلول الطاقة المستدامة؛ أو استخدام التمويل البرامجي، والمشاريع ذات الأثر السريع، أو الصناديق الائتمانية لتلبية الاحتياجات الأساسية وتوليد فرص العمل المحلية.<sup>١٣١</sup>

ينبغي السعي إلى الحصول على تمويل إضافي للبرامج وموارد للمشاريع ذات الأثر السريع عند الحاجة. ويمكن للبعثات، من خلال هذه الموارد المتوقعة، تقديم مساهمات هامة في بناء السلام وتكمّل جهود التعافي والتنمية التي تقودها الحكومات الوطنية ويدعمها شركاء التنمية، بما في ذلك تلك التي تديرها فرق الأمم المتحدة القطرية

<sup>١٣٠</sup> يشمل ذلك مجموعة العمل المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة التابعة لبعثة MONUSCO، ومنتدى التنسيق رفيع المستوى، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم التي أنشأتها بعثة UNMISS. انظر العمل من أجل حفظ السلام + (تقرير التقدم المُحرز الخامس، سبتمبر ٢٠٢٤)، الصفحات ١٦-١٧، <https://peacekeeping.un.org/en/a&p-fifth-progress-report>

<sup>١٣١</sup> على سبيل المثال، تُعد برامج الحد من العنف المجتمعي (CVR) أداة مهمة تتسم بالمرونة والاستجابة، والتي يمكنها أن توفر فرص للعمل والتدريب للشباب في المناطق شديدة الخطورة.



مزيد من التوافق مع الأمم المتحدة، ومقاومة الدعوات لانسحاب البعثات أو خروجها بشكل مُبكر. ثانياً، يُمكن للفاعلين الإقليميين أنفسهم أن يؤديوا أدواراً مُهمّة في تعزيز وحدة مجلس الأمن وقراراته، وكذلك في تأمين موافقة الدول المضيفة في دعم تنفيذ الولاية. فعندما تساند الجهات الفاعلة الإقليمية مساراً معيّناً من العمل، يمكنهم في كثير من الأحيان التأثير في مداوات المجلس، وتماسكه، وقراراته.

### أهداف قابلة للتحقيق، موارد كافية، وتوقعات واقعية

تُعدّ بعثات حفظ السلام عرضة للفشل إذا كُفّلت بأهداف غير قابلة للتحقيق ولم يتم تزويدها بموارد وقدرات كافية. ويؤدي ما تقدم إلى وجود فجوة خطيرة بين القدرات والتوقعات. ومن أجل مواجهة هذا التحدي، يتعين على الأمانة العامة أن تقدم للمجلس "تقييمات منظمة وصرحة وتوصيات واقعية وفق أعلى المعايير لدعم عملية اتخاذ قراراته".<sup>١٣٥</sup>

ولكن حتى عندما لا تكون الولايات طموحة بشكل مُفرط ولا تشكّل الموارد عقبة أساسية، من المُهم أن تتحلى الأطراف الرئيسية (المحلية والدولية) بتوقعات واقعية بشأن ما يمكن أن تقدمه عمليات السلام، والفترة الزمنية اللازمة لبناء السلام، والعوامل الرئيسية للنجاح. ويتطلب ذلك تحسين وزيادة التواصل بين الأمم المتحدة وبعثاتها الميدانية وأطراف النزاع والسكان المحليين وأصحاب المصلحة الدوليين لضمان وضوح نطاق عمليات حفظ السلام وحدودها.

وينبغي أيضاً دمج أهداف بناء السلام طويلة الأمد واستدامة السلام في مرحلة إعداد الولايات، بما يشمل اتباع نهج تعاوني مع فرق الأمم المتحدة القطرية، والنظر في مصادر تمويل برامج بناء السلام المُتوفرة من خلال البعثة أو خارجها.

### الالتزام والمعرفة المحلية

يجب أن يتألف فريق عمل عمليات حفظ السلام الأمامية من أفراد ملتزمين ببناء السلام بين أطراف النزاع، ومنخرطين في التفاعل مع المجتمعات

والمؤسسات المالية الدولية<sup>١٣٢</sup>. كما يُمكن أن يكون صندوق بناء السلام أيضاً مصدر مهم للتمويل وقناة لتحقيق التكامل. ويجب على البعثات وفرق العمل القطرية ضمان أقصى درجة من التكامل والتنسيق بين مختلف الأطراف ومصادر التمويل، بما في ذلك من خلال أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، يجب النظر في توفير قدرات للاتصال مع المؤسسات المالية الدولية.<sup>١٣٣</sup>

### الدعم الإقليمي

بالإضافة إلى الدعم من مجلس الأمن والمجتمعات المضيفة، تزداد فرصة نجاح حفظ السلام الأمامي عندما يحظى بدعم من الدول المجاورة والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، لاسيما وأن هذه الجهات لديها مصلحة مباشرة في النتائج: فعندما تنجح البعثات، تكون هي من بين المستفيدين المباشرين، وعندما تفشل البعثات، تكون هي الأكثر تضرراً. تقود الجهات الفاعلة الإقليمية غالباً المسارات السياسية التي تدعمها بعثات الأمم المتحدة، ويُسهمون بأعداد متزايدة من قوات حفظ السلام<sup>١٣٤</sup>. باختصار، توجد مصلحة مُشتركة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية لضمان أن تؤدي الاستثمارات في حفظ السلام ثمارها.

ويتمثل التحدي السياسي في تحويل هذا التقارب في المصالح إلى نتائج ملموسة، ويمكن أن تُسهّم خطوتان أساسيتان في تحقيق ذلك؛ أولاً، يُمكن للأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية بشكل أكبر، ويُمكن البناء على التقدم الذي تم إحرازه بالفعل في هذا الصدد، العمل على تكامل جهودها وجهود الجهات الفاعلة الإقليمية، فضلاً عن إطلاع الجهات الإقليمية بأنشطتها والتحديات التي تواجهها، سواء كانت سياسية أو عملية. ويتمثل الهدف الرئيسي في ضمان استثمار الجهات الفاعلة الإقليمية في نجاح بعثات الأمم المتحدة باعتباره أمراً حيوياً للمنطقة بأكملها. وعند تحقيق ذلك، ستزداد احتمالية دعم هذه الجهات لعمل البعثات الأمامية عند مواجهتها تحديات عملية، بما في ذلك تلك المرتبطة بحرية التنقل، وزيادة انخراط الدول المضيفة والفاعلين ذات الصلة لتسهيل تنفيذ الولاية من مختلف الجوانب، فضلاً عن توظيف الأدوات الإقليمية المعيارية والسياسية لضمان تحقيق

<sup>١٣٢</sup> تُعد أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لاستدامة السلام جزءاً مهماً من "إطار التعاون من أجل التنمية"، والذي وقع عليه بشكل مشترك المنسق المقيم والحكومة المضيفة، ويُشكل الإطار الاستراتيجي المشترك لأنشطة منظومة الأمم المتحدة الداعمة لاستدامة السلام (وفقاً لمراجعة سياسة التقييم والتخطيط المتكاملة لعام ٢٠٢٢).

<sup>١٣٣</sup> كما أوصت به المراجعة الاستراتيجية المستقلة لبعثة MINUSCA، مارس-يونيو ٢٠٢٤.

<sup>١٣٤</sup> انظر بول د. وليامز، و تونج نجوين، Neighborhood Dynamics in UN Peacekeeping Operations، ٢٠١٧-١٩٩٠ (International Peace Institute، ٢٠١٨) <https://www.ipinst.org/2018/04/neighborhood-dynamics-in-un-peacekeeping-operations>

<sup>١٣٥</sup> تقرير الأمين العام، الأداء العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، S/2022/626، ١ سبتمبر ٢٠٢٢، الفقرة ٧٥.

وأدوات مناسبة لتوليد المعلومات والتحليل بشكل منظم لمعرفة الأنشطة التي تحقق تأثيراً إيجابياً وتلك التي تواجه مشكلات. وبالتالي، تحتاج البعثات إلى القدرة على اتخاذ قرارات مُستندة إلى الأدلة بشأن التعديلات الاستراتيجية والعملية بشكل مستمر. وكما تم التأكيد سابقاً، يشمل ذلك تعزيز التخطيط العملياتي المتكامل بشكل أكبر على مستويات مقرات البعثة ومكاتب القطاعات/الميدان. ومن ثم، فإن الأدوات التي تعزز وعي البعثة بالواقع وتقييم أنشطتها تستحق المزيد من الاهتمام، لاسيما النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء وأدوات وأنظمة الوعي الظرفي.<sup>١٣٦</sup> كما أن هناك حجة قوية لإنشاء "خلية دمج" في الأمم المتحدة تضم متخصصين في البيانات في موقع مركزي، ويفضل أن يكون قريباً من البعثات.

في الوقت ذاته، يقلل جمود بعض الأطر التنظيمية للأمم المتحدة، مثل تلك الخاصة بالموارد البشرية، من قدرة البعثات على التكيف مع المطالب المتغيرة. ويمكن أن يكون للعوامل المرتبطة بالميزانية تأثير كبير على تنفيذ الولاية ومستوى المرونة التي قد تمتلكها البعثات. فعلى سبيل المثال، يجب على البعثات استيعاب أي زيادات في تكاليف التوظيف المدني (الدولي والمحلي) خلال السنة المالية. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل تحديات السيولة، طُلب من الأمانة العامة استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام (١٥٠ مليون دولار) كأول خيار للاقتراض لصالح البعثات. وقد أدى ذلك إلى خفض المبالغ المتاحة في الصندوق الاحتياطي إلى حوالي ٤٠ مليون دولار، الأمر الذي من شأنه الحد من إمكانية البدء في عمليات جديدة أو توسيع الولايات عند الحاجة.

## الأداء

حققت الأمم المتحدة تقدماً مهماً في وضع معايير الأداء للموظفين، وتدريبهم، وتجهيزهم بالمعدات اللازمة، فضلاً عن توفير حوافز للأداء المتميز.<sup>١٣٧</sup> ويجب أن يُقيّم أداء قيادة البعثة والقوات والعناصر المدنية بشكل أكثر فعالية، لاسيما من خلال معايير واضحة وأن تكون مرتبطة بصورة مباشرة بالمهام المنصوص عليها في الولاية، الأمر الذي يضمن تقييمات أكثر عدالة وفعالية. كما ينبغي أن تشمل تقييمات القادة أداءهم الشخصي ومدى قدرتهم على إتاحة بيئة داعمة لمرؤوسيه. كما من المهم إجراء مناقشات منتظمة ومتكاملة حول الأداء على مستوى البعثة

المتضررة من النزاع على نطاق أوسع. لا يُعد حفظ السلام مهمة عادية؛ بل يتطلب العزيمة والعمل الجاد وتحمل المخاطر، كما يستلزم وجود أشخاص يهتمون بمصير السكان المحليين والدول التي ينتشرون فيها. وعلى مدى العقود الأخيرة، أثبتت عمليات حفظ السلام في كثير من الأحيان أن أكبر أثر لها يتحقق على المستوى المحلي، بعيداً عن العواصم، حيث يكون الناس العاديون الأكثر تضرراً وحاجة إلى المساعدة.

سنستفيد معظم نماذج حفظ السلام من التحول المُستدام نحو نهج محوره الإنسان ويعمل على إشراك المجتمعات لبناء الثقة وتهيئة الظروف للحلول السياسية بدلاً من مجرد جمع المعلومات وتقديم حلول مفروضة من أعلى إلى أسفل. ويتطلب ما تقدم المزيد من الاحترافية في التفاعل مع المجتمعات عبر جميع وظائف البعثة، بالإضافة إلى تطوير فهم أكثر عمقاً للأولويات المحددة والمخاوف والتوقعات لهذه المجتمعات، مع مراعاة النوع الاجتماعي والفئات العمرية، وغير ذلك من محددات الهوية الأخرى. ويجب أن يكون التواصل الشفاف مع الجهات المحلية هو المعيار الطبيعي لبناء الثقة وتهيئة بيئة مناسبة للتعاون.

وعلى الرغم من أن غالبية موظفي حفظ السلام الأميين يهتمون بشدة بالسكان الذين يخدمونهم، إلا أن جمود الإطار التقليدي للموارد البشرية قد يؤدي إلى بقاء ذات الموظفين في مناصب الخدمة الشاقة لسنوات، مما يولد شعوراً بالسأم والرضا الزائف عن الإداء والإرهاق، الأمر الذي يؤثر سلباً على تنفيذ الولاية. ومثلما يجب أن تكون نماذج حفظ السلام الجديدة أكثر مرونة وتنقلًا وفعالية، يجب أن يكون فريق عمل الأمم المتحدة كذلك، ومن ثم ينبغي على الأمم المتحدة إعادة النظر في هذه المسألة بصورة أكثر استراتيجية. بالإضافة إلى ما تقدم، ودون الإخلال بمبدأ الحياد، يتعين على البعثات الاعتماد بشكل أكبر على الموظفين المحليين للحصول على الخبرة والمعرفة السياسية، وهو ما يحدث بالفعل في بعض البعثات والمجالات (مثل الشؤون المدنية) ولكنه غير مطبق في مجالات أخرى.

## القدرة على التكيف

في البيئات المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها، ستكون قدرة بعثات الأمم المتحدة على التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة والفرص العابرة أمراً محورياً. ويمكن تعزيز هذه القدرة إذا توفرت لدي البعثات عمليات

<sup>١٣٦</sup> انظر <https://peacekeeping.un.org/en/cpas>

<sup>١٣٧</sup> انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

لجميع القوات والأقسام المدنية، بما ضمن إطلاق قيادة البعثة على الأداء المتميز واتخاذ التدابير التصحيحية عند تحديد أوجه القصور. كما يجب استكمال المراجعة الجارية لأداة تقييم الوحدات العسكرية الجارية وتطبيقها في أسرع وقت ممكن لضمان تقييم العناصر الرئيسية للفعالية العملية بشكل دقيق، بما في ذلك السلوك والجاهزية.

عندما يتم رصد الأداء الضعيف، يتعين أن تمتلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية آليات ومراجعات أداء متكاملة تستند إلى تقييمات موثوقة لتمكين الأفراد أو الوحدات المعنية من تحسين أدائهم. وفي حالة مواصلة الأفراد أو الوحدات تقديم أداء ضعيف على الرغم من الجهود المبذولة لاتخاذ التدابير التصحيحية، فيجب استبعادهم. ويتعين حل القضايا المتعلقة بالوحدات ذات الأداء الضعيف بسرعة نظراً للمخاطر التي قد تترتب على تنفيذ الولاية والتبعات المالية للبعثات التي تعاني من نقص في الموارد وتواصل تقديم تعويضات لهذه الوحدات. كما يجب إجراء تحسينات إضافية على تقييم الأداء واتخاذ القرارات ذات الصلة على مختلف المستويات، بدءاً من تعزيز قدرات التقييم في مقرات القوات العسكرية، وتطوير آليات أكثر فعالية للتعامل مع ضعف أداء المدنيين، وصولاً إلى اتخاذ قرارات أكثر فعالية وفي التوقيت المناسب على مستوى المقر الرئيسي لمعالجة مشكلات الأداء الخطيرة.

## السلوك والمساءلة

يجب أن تتضمن جميع نماذج حفظ السلام إطاراً قوياً لمنع سوء السلوك، وضمان المساءلة في حال وقوعه، وتقديم الدعم للضحايا. ويؤدي انتهاك قوات حفظ السلام معايير سلوك الأمم المتحدة إلى أضرار ممتدة تتضمن الضحايا والمجتمعات وسمعة الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية، بما يؤثر سلباً على تنفيذ الولاية. وينطبق ما سبق على قادة البعثات، لاسيما إذا هدد سلوك القادة وأداؤهم تنفيذ الولاية أو سلامة قوات حفظ السلام، حيث يتعين حينها على المقر الرئيسي اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة.

لذلك، تحتاج بعثات الأمم المتحدة الميدانية إلى عناصر معنية بالسلوك والانضباط تتوفر لديها الموارد الكافية. ويتعين إدراج هذه الموارد ضمن عملية التخطيط المتكاملة، استناداً إلى تقييم دقيق للمخاطر الحتمية المرتبطة بسوء السلوك. ويجب على البعثات إدارة مخاطر سوء السلوك، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية لأدوات إدارة المخاطر الرئيسية بناءً على الظروف المتغيرة، وينبغي إطلاع المجلس بانتظام على هذه المخاطر. ومن المفهم الإبقاء على وظائف السلوك والانضباط ذات صلة خلال أي عملية

انتقالية لبعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث أن قضايا سوء السلوك، خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي، تتطلب إدارة ومتابعة للحالات وتقديم الدعم للضحايا حتى بعد فترة طويلة من وقوع الحادث (انظر أدناه). ويتعين الحفاظ على هذه الوظائف وتمويلها طوال فترة إغلاق البعثة، كما هو الحال بالنسبة لقضايا اضطرابات ما بعد الصدمة. وبناءً على النموذج المعتمد، سيكون من الضروري أيضاً إجراء تقييمات للمخاطر عند النظر في الدعم الذي قد تقدمه السكرتارية للبعثات المفوضة من قبل الأمم المتحدة. ويتعين أن تكون الخبرة الواسعة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في إدارة مخاطر سوء السلوك مصدراً أساسياً للشركاء الذين يسعون إلى ضمان حسن السلوك والمساءلة لأفراد حفظ السلام، بما في ذلك في حالات النشر الموازي أو المشترك.

## الانتقال الفعّال

يمكن أن يكون انسحاب بعثة حفظ السلام أو إعادة تشكيل الوجود الأممي نقطة محورية في مسار السلام والتنمية لأي دولة. وتمثل هذه التحولات فرصة لنظام الأمم المتحدة لتكليف استراتيجيته وأولوياته وتمويله وتواجهه مع الحقائق المتغيرة على الأرض. وتعتمد عمليات الانتقال السلسة على الدعم الذي تحظى به من قبل حكومة أو حكومات الدول المضيفة، والأطراف الرئيسية للنزاع، ومُنسق الأمم المتحدة المقيم والفرق القطرية، بالإضافة إلى الجهات الإقليمية ذات الصلة. كما تستند هذه التحولات إلى تخطيط استراتيجي مبكر وتدمج الأنشطة عبر جميع فاعلي الأمم المتحدة. وينبغي أن تحافظ عمليات الانتقال على الآثار الإيجابية والإرث الذي خلفته البعثات وتعزز فرص التنمية الوطنية طويلة الأجل، بدعم من مكاتب المنسقين المقيمين والفرق القطرية المجهزة بالموارد الكافية.

ومع ذلك، يمكن أن تحمل هذه التحولات مخاطر يجب أن يعترف بها مجلس الأمن ويعمل على إدارتها من خلال إظهار دعمه السياسي الثابت لبعثات الأمم المتحدة. ويمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال بناء القدرات الوطنية ذات الصلة، خصوصاً في المجالات التي سيتم نقل مسؤولياتها بعد انسحاب البعثة؛ وإشراك السكان المحليين لضمان توافق التوقعات مع الواقع؛ والاستفادة من القدرات والموارد الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة. كما يجب على أعضاء المجلس ضمان أن تشمل الولايات استراتيجيات انتقال مبكرة وخطط طوارئ تأخذ بعين الاعتبار مجمل قدرات التواجد الأممي الميداني، مع تخصيص موارد كافية من الميزانية المقدرة لتنفيذ عملية الانتقال. وعندما تتضمن الانتقالات بعثات غير

أهمية، سيكون من الضروري وجود شراكات فعّالة وآليات اتخاذ قرارات تشاركية. وأخيراً، تحتاج الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في مسألة تصفية البعثات على أنها أكثر من مجرد عمليات لوجستية. وكما ورد أعلاه، تشمل هذه العملية قضايا تتطلب اهتماماً وتمويلًا طويل الأمد حتى بعد مغادرة آخر عنصر من عناصر حفظ السلام ومعداته.

## ٨. خاتمة

نتائج بناء السلام، وكذلك الروابط مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

**ثانياً،** يواجه عالمنا تحديات متزايدة في مجالي السلم والأمن تتطلب عملاً مُتعدد الأطراف شاملاً وفعالاً وقائم على المبادئ، حيث يُمكن أن يُسهم حفظ السلام في تحفيز هذا النوع من العمل مُتعدد الأطراف. لقد أثبتت عمليات حفظ السلام قدرتها على جمع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ضمن مننديات متعددة الأطراف رسمية مختلفة، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة للجمعية العامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المعني بحفظ السلام، وكذلك الشبكات العابرة للحدود مثل الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام ومنندى التحديات لعمليات السلام<sup>١٣٩</sup>. وفي وقتٍ تزداد فيه الانقسامات الدولية نتيجة التنافس الجيوسياسي وغيرها، يستمر الالتزام المُشترك لمنظومة حفظ السلام في جمع العديد من الجهات الفاعلة المتنوعة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. ويجب تعزيز الإمكانيات التي يملكها حفظ السلام للتخفيف من هذه التحديات، وفي بعض الأحيان تجاوزها في سبيل تحقيق السلام.

**ثالثاً،** على الرغم من أن الخطاب العام لا يزال يركز في كثير من الأحيان على حدود ونقاط ضعف حفظ السلام، من المُهم أن نتذكر عدد الدول التي أصبحت في وضع أفضل اليوم لأنها اختارت الترحيب ببعثات السلام. وكما تُشير الأبحاث المُستقلة التي استندت إليها هذه الدراسة، فإن هناك بلداناً وشعوباً عبر الأمريكيتين وأوروبا وآسيا وإفريقيا أكثر استقراراً وازدهاراً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى دعوتها لحفظ السلام الأمميين لمساعدتها في بناء نظام سياسي أكثر سلماً.

**وأخيراً،** رغم أن حفظ السلام يحقق نجاحاً في معظم الأحيان، فإنه ليس عصاً سحرية. فإذا لم يُظهر أطراف النزاع المسلح التزاماً حقيقياً بصنع السلام، فلن تتمكن أي بعثة تابعة للأمم المتحدة من حل نزاعاتهم نيابة عنهم. ونأمل أن تُسهم هذه الدراسة في إقناع أطراف النزاع بأن الانخراط في عمل مُتعدد الأطراف ضمن إطار الأمم المتحدة يوفر لهم وسيلة فعالة لتحقيق سلام دائم.

لا يُعد حفظ السلام الأممي العلامة الأبرز للمنظمة فحسب، بل أيضاً أحد أنجح أدواتها. وتؤكد هذه الدراسة على قيمة حفظ السلام كأداة متعددة الأطراف تتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة من حيث التكلفة، تُسهم في منع وتقليل العواقب السلبية للنزاعات المسلحة والأزمات الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين. باختصار، يُعتبر حفظ السلام استثماراً جديراً بالدعم، ويتعين على مجلس الأمن وغيره من الجهات الفاعلة ذات الصلة أن يقوموا بتوفير الدعم السياسي والموارد المالية اللازمة له، لاسيما وإن المخاطر كبيرة، سواء بالنسبة لمصادقية المجلس أو بالنسبة للدول والشعوب التي ستعاني من التبعات الأسوأ للنزاعات والأزمات المستقبلية.

ولكي يظل حفظ السلام ملائم للغرض الذي أنشئ من أجله، يجب أن يواصل في التكيف والتطور كما حدث في الماضي. ويمكن للأمم المتحدة أن تُسهم في ذلك من خلال تبسيط عملياتها وتعزيز قدراتها في التخطيط. ومن خلال تبني نهج قائم على الجزئيات يعتمد على النماذج المعروضة في هذه الدراسة (وأخرى محتملة)، يُمكن أن يواصل حفظ السلام التكيف مع الظروف المتغيرة مرة أخرى. وفي هذا السياق، يطرح فريق الدراسة أربع استنتاجات تنبثق من التحليل السابق.

**أولاً،** هناك ارتباط قوي بين حفظ السلام وأجندتي الوقاية وبناء السلام من منظور أوسع، بالإضافة إلى أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وفي "الأجندة الجديدة للسلام"، دعا الأمين العام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى "تجاوز الخطابات والاستثمار، سياسياً ومالياً، في الوقاية"<sup>١٣٨</sup>. ويُعد الاستثمار في حفظ السلام والقدرات التي أبرزتها هذه الدراسة إحدى الوسائل للاستجابة لهذه الدعوة. ويُمكن تعزيز الرابط بين حفظ السلام والوقاية من خلال البحث عن مداخل لنشر بعثات وقائية أو غيرها من البعثات التي تدعم الوقاية، والحفاظ على الاستثمارات في القدرات والبعثات التي تمنع النزاعات الكامنة من الاشتعال مجدداً. كما تُعتبر بعثات حفظ السلام من أبرز الجهات الفاعلة في بناء السلام داخل الأمم المتحدة. وتوفر المراجعة المُرتقبة لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة فرصة مهمة لتعزيز التأثير الذي يُمكن أن تحققه البعثات وشركاؤها في

<sup>١٣٨</sup> الأجندة الجديدة للسلام، صفحة ١١

<sup>١٣٩</sup> انظر <https://www.iaptc.org> و <https://challengesforum.org/about/history/>

# قائمة الاختصارات

بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقيا في مالي	AFISMA
الذكاء الاصطناعي	AI
بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي	AMIB
بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان	AMIS
الاتحاد الإفريقي	AU
مكافحة الأجهزة المتفجرة	C-IED
اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام	C٣٤
القيادة والسيطرة والاتصالات والأنظمة الحاسوبية والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع	C٤ISR
جمهورية أفريقيا الوسطى	CAR
إجراءات بناء الثقة	CBM
اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا	CICIG
التعاون المدني-العسكري	CIMIC
نظام التخطيط والتقييم الشامل للأداء	CPAS
العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	CRSV
نزاع السلاح والتسريح وإعادة الدمج	DDR
بعثة ممثل السكرتير العام في جمهورية الدومينيكان	DOMREP
إدارة بناء السلام والشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة	DPPA
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
القوة الإقليمية لمجموعة شرق إفريقيا	EACRF
بعثة الإيكواس في ليبيريا	ECOMIL
مجموعة المراقبين العسكريين التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	ECOMOG
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	ECOWAS
التخلص من الذخائر المتفجرة	EOD
مخلفات الحرب القابلة للانفجار	ERW
الاتحاد الأوروبي	EU
قوة الاتحاد الأوروبي	EUFOR
بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو	EULEX
القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى	FACA
القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية	FARDC
سياسة الأمم المتحدة بشأن واجب الامتثال لحقوق الإنسان	HRDDP
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	ICRC
معايير نزاع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المتكاملة	IDDRS
النازحون داخلياً	IDPs
التخلص من الأجهزة المتفجرة	IEDD
الأجهزة المتفجرة	IEDs
القانون الدولي الإنساني	IHL
القانون الدولي لحقوق الإنسان	IHRL
المؤسسات المالية الدولية	IFIs
الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع	ISR
الأنشطة غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة	IUU
قوة كوسوفو	KFOR
المعلومات المضللة والخاطئة والمشوهة وخطاب الكراهية	MDMH
البعثة المدنية الدولية في هايتي	MICIVIH
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا	MINUGUA
بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي	MINUJUSTH

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد	MINURCAT
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	MINURSO
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى	MINUSCA
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	MINUSMA
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	MINUSTAH
بعثة الاتحاد الإفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى	MISCA
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا	MONUA
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	MONUC
بعثة تحقيق الاستقرار التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	MONUSCO
ضابط هيئة قيادة	MSO
منظمة حلف شمال الأطلسي	NATO
منظمة الدول الأمريكية	OAS
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	OHCHR
بعثة الاتحاد الإفريقي في إثيوبيا وإريتريا	OLMEE
عملية الأمم المتحدة في بوروندي	ONUB
عملية الأمم المتحدة في الكونغو	ONUC
فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى	ONUCA
عملية الأمم المتحدة في موزمبيق	ONUMOZ
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور	ONUSAL
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
استخبارات مفتوحة المصدر	OSINT
نظام جاهزية قدرات حفظ السلام	PCRS
حالات طوارئ الصحة العامة محل الاهتمام الدولي	PHEIC
مشروع ذي أثر سريع	QIP
مستوى الانتشار السريع في PCRS	RDL
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	SADC
بعثة السادك في جمهورية الكونغو الديمقراطية	SAMIDRC
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة	SCR
مخزونات النشر الاستراتيجي للأمم المتحدة	SDS
قوة تحقيق الاستقرار (بقيادة حلف شمال الأطلسي) في البوسنة	SFOR
العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي	SGBV
الجيش الوطني الصومالي	SNA
بعثة سياسية خاصة	SPM
فريق الشرطة المتخصصة	SPT
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة	SRSO
إصلاح قطاع الأمن	SSR
دولة مساهمة بقوات وعناصر شرطية	T/PCCL
الجريمة المنظمة العبارة للحدود	TOC
منظومات جوية بدون طيار	UAS
بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور	UNAMID
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا	UNAMIR
بعثة الأمم المتحدة في سيراليون	UNAMSIL
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	UNAVEM
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	UNFICYP
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	UNIFIL
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو	UNIOGBIS
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	UNIPSIL
قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي	UNISFA
دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة	UNMAS
بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا	UNMEE
بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك	UNMIBH
بعثة الأمم المتحدة في هايتي	UNMIH
بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو	UNMIK
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	UNMIL
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
بعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية	UNMISSET
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	UNMISS
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور	UNMIT
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	UNMOGIP
فريق مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان	UNMOT
بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار	UNOCI
مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	UNOCT
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	UNOMIG
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	UNOMIL
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا	UNOMSA
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون	UNOMSIL
بعثة الأمم المتحدة في الصومال	UNOSOM
بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الاستفتاء في إريتريا	UNOVER
قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا	UNPREDEP
قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا	UNPROFOR
نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية	UNSSAS
مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال	UNSSOS
سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا	UNTAC
فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (ناميبيا)	UNTAG
إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارنيا وسيرميوم الغربية	UNTAES
إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية	UNTAET
السلطة التنفيذية المؤقتة للأمم المتحدة	UNTEA
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	UNTSO
منظمة الصحة العالمية	WHO
أسلحة الدمار الشامل	WMD



أظهرت المحاكاة أن استثماراً من قبل الأمم المتحدة بقيمة ٢٠٠ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٣ في عمليات حفظ السلام ذات ولايات قوية، كان من الممكن أن يؤدي إلى تقليص النزاعات المسلحة الكبرى بنسبة تصل إلى الثلثين مقارنة بسيناريوهات من دون عمليات حفظ سلام. كما كان من الممكن إنقاذ ١٥٠ ألف شخصاً، وذلك بالمقارنة بسيناريو متجرد من عملية حفظ سلام. هافرد هاجري، ليزا هالتمان، هافرد موكليف نيجارد، "Evaluating the Conflict-Reducing Effect of UN Peacekeeping Operations" *The Journal of Politics*, ٨١:١ (٢٠١٨): ٢١٥-٢٢٢، <https://doi.org/10.1086/700203>

ب ليزا م. هوارد، (٢٠١٩) *Power in Peacekeeping* (Cambridge University Press)، صفحة ٨، <https://doi.org/10.1017/9781108557689>، وتضمنت البعثات الناجحة UNTAG، UNTAC، ONUSAL، ONUMOZ، ONUC، UNAMIR، UNAVEM ٢، UNOSOM ٢، UNPROFOR، MINUSTAH، UNMIL، UNOCI، UNMIT، ONUB، UNAMSIL، UNTAET، UNTAES، MINUGUA، والبعثات الأخرى تضمنت

ج يُعد هذا ملخصاً لتوسع دراسات كمية أُدرجت في باربرا ف. والتر، ليزا م. هوارد، ف. بيج فورتنا، "The Extraordinary Relationship between Peacekeeping and Peace" *British Journal of Political Science*, ٥١:٤ (٢٠٢١)، ١٧٢٢-١٧٠٥، <https://doi.org/10.1017/S00071234200023X>

د كايل بيردسلي، كريستين جليديتش، "Peacekeeping as conflict containment" *International Studies Review*, ١٧:١ (٢٠١٥)، ٨٩-٦٧، <https://doi.org/10.1111/misr.12205>

ه كايل بيردسلي، "Peacekeeping and the contagion of armed conflicts" *The Journal of Politics*, ٧٣:٤ (٢٠١١)، ١٠٥١-١٠٦٤، <https://doi.org/10.1017/S0022381611000764>

و أندريا روجيري، هانس داروسين، ثيودورا إيسمين جيزيليس، "On the Frontline Everyday? Subnational Deployment of United Nations Peacekeeping" *British Journal of Political Science*, ٤٨:٤ (٢٠١٨)، ١٠٢٥-١٠٠٥، <https://doi.org/10.1017/S00071234160017X>

ز جاكوب كاثمان، ميشيل بينسون، "Cut Short? United Nations Peacekeeping and Civil War Duration to Negotiated Settlements" *Journal of Conflict Resolution*, ٦٣:٧ (٢٠١٩)، ١٦٢٩-١٦٠١، <https://doi.org/10.1177/0022002718817104>

ح أندريا روجيري، هانس داروسين، ثيودورا إيسمين جيزيليس، "Winning the Peace Locally: UN Peacekeeping and Local Conflict" *International Organization*, ٧١:١ (٢٠١٧)، ١٨٥-١٦٣، <https://doi.org/10.1017/S00071234160017X>

ط ليزا هالتمان، جاكوب كاثمان، ميجان شانون، (٢٠١٩) *Peacekeeping in the midst of war* (Oxford University Press)، الصفحات ٥٣، ١٧٧، <https://doi.org/10.1093/oso/9780198845577.001.001.1>، وأندريا روجيري، هانس داروسين، ثيودورا إيسمين جيزيليس، "Winning the Peace Locally: UN Peacekeeping and Local Conflict" *International Organization*, ٧١:١ (٢٠١٧)، ١٨٥-١٦٣، <https://doi.org/10.1017/S00071234160017X>

ي داريا بوشكينيا، ماركوس ب سويرت، ستيفان وولف، "Mission (Impossible?) UN military peacekeeping operations in civil wars" *European Journal of International Relations*, ٢٨:١ (٢٠٢٢)، ١٨٦-١٥٨، <https://doi.org/10.1177/1354066121104662>

ك ستيان كجيكسيرد، "Finding the Utility of Force to Protect Civilians from Violence" *Civil Wars*, ٢٦:١ (٢٠٢٤)، ٤١-٧٣، <https://doi.org/10.1080/13698249.2023.2323058>

ل فيلكس هاس، نادين أنسورج، "Better Peacekeepers, better protection? Troop quality of United Nations peace operations and violence against civilians" *Journal of Peace Research*, ٥٥:٦ (٢٠١٨)، ٧٥٨-٧٤٢، <https://doi.org/10.1177/0022342318785419>

م هان فيلد، ليزا هالتمان، ديزيري نيلسون، "Protection Through Presence: UN Peacekeeping and the costs of Targeting Civilians" *International Organization*, ٧٣:١ (٢٠١٩)، ١٣١-١٠٣، <https://doi.org/10.1017/S0020818218000346>

ن أنوب فايلال، براندون س. برينس، "Deploying to Protect: The Effect of Military Peacekeeping Deployments on Violence Against Civilians"، International Peacekeeping، ٢٧:٢ (٢٠٢٠): ٣٣٦-٣١١،  
"UN Troop Deployment and Preventing Violence"، أنوب فايلال، <https://doi.org/10.1080/12523312.2019.1660166>،  
International Interactions، Against Civilians in Darfur، ٤٥:٥ (٢٠١٩): ٧٨٠-٧٥٧،  
"All for Peacekeeping is local: Measuring subnational variation in peacekeeping effectiveness"، أودارد جولدرينج، <https://doi.org/10.1080/0250629.2019.1593161>،  
International Studies Quarterly، ٦٦:٢ (٢٠٢٢): sqac٠١٠، <https://doi.org/10.1093/isq/sqac٠١٠>،

س أندرو ليفين، "The Composition of UN peacekeeping operations and aid worker security"، Journal of Peace Research، ٢ مايو ٢٠٢٢، <https://doi.org/10.1177/0223433231109186>،  
وألارد دورسما، لاريسا فاست، روازن ريد، "Blurred Lines of Spatial Clustering? Assessing the Association between Peacekeeping Presence and Attacks Against Humanitarians in Darfur"، Journal of International Peacekeeping، ٢٥:٤ (٢٠٢٢): ٢٨٧-٢٦٣،  
<https://doi.org/10.1163/18754112-2504003>

ع برايس ريدير، راشيل ديك، "Peacekeeping Deployments, Intragroup Cohesion, and the Use of Sexual Violence by Armed Non-State Groups"، International Peacekeeping، ٢٠:٢ (٢٠٢٢): ٢٥٨-٢٣٠،  
<https://doi.org/10.1080/12523312.2022.2196411>

ف كورين بارا، "Shifting targets: the effect of peacekeeping on postwar violence"، European Journal of International Relations، ٢٦:٤ (٢٠١٠): ٩٧٩-١٠٠٣،  
وروبرت بلير، "UN Peacekeeping and the Rule of Law"، American Political Science Review، ١١٥:١ (٢٠٢١): ٥١-٦٨،  
<https://doi.org/10.1017/S00020582000738>

ص جيسيك دي سالفاتور، "Peacekeepers against Criminal Violence—Unintended Effects of Peacekeeping Operations?"، American Journal of Political Science، ٦٣:٤ (٢٠١٩): ٨٥٨-٨٤٠،  
<https://doi.org/10.1111/ajps.12451>

ق ستيفانو كوستالي وآخرون، "Do UN peace operations help forcibly displaced people?"، Journal of Peace Research، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢، <https://doi.org/10.1177/0223433231186448>

د كايل بيردسلي، ديفيد إي كاتينجهام، بيتير ب. وايت، "Mediation, Peacekeeping, and the Severity of Civil War"، Journal of Conflict Resolution، ٦٣:٧ (٢٠١٩): ١٧٠٩-١٦٨٢،  
<https://doi.org/10.1177/002202718817092>

ه جوفيندا كليتون، هانس داروسين، "The Effectiveness of mediation and peacekeeping for ending conflict"، of Peace Research، ٥٩:٢ (٢٠٢٢): ١٥٠-١٦٥،  
<https://doi.org/10.1177/022343321990076>

ت موريس ب. شومان، كورين بارا، "A new Era: Power in Partnership Peacekeeping"، International Studies Quarterly، ٦٧:٣ (٢٠٢٢): squad٠٣٧، <https://doi.org/10.1093/isq/squad٠٣٧>

ث شانون ليندزي بلانتون، دورسن بيكسن، روبرت بلانتون، "The Impact of Peacekeeping Missions on Women's Empowerment"، Political Research Quarterly، ٧٦:٤ (٢٠٢٢): ١٨٨٧-١٨٧٢،  
<https://doi.org/10.1177/10659129231181094>

د ثيودورا ايسمين جيزيليس، شون نساو، "A security dividend: Peacekeeping and maternal health outcomes and access"، Journal of Peace Research، ٥٨:٢ (٢٠٢١): ٢٧٨-٢٦٣،  
<https://doi.org/10.1177/022343320917198>

ذ لارس جينسين، ١١ (UNDP)، "Foreign Direct Investment and Growth in Fragile and Conflict Affected Countries"، September ٢٠٢٠،  
<https://www.undp.org/library/dfs-foreign-direct-investment-and-growth-fragile-and-conflict-affected-countries>

ض بيرند بيير وآخرون، "The Promise and Peril of Peacekeeping Economies"، International Studies Quarterly، ٦٣:٢ (٢٠١٩): ٣٦٤-٢٧٩،  
<https://doi.org/10.1093/isq/sqz٠١٢>

ط فيشنزو بوف، جيسيك دي سالفاتور، لياندرو إليا، "UN Peacekeeping and Households; Well-Being in Civil Wars"، American Journal of Political Science، ٦٦:٢ (٢٠٢٢): ٤١٧-٤٠٢،  
<https://doi.org/10.1111/ajps.12644>

٤ روبرت أ. بليز، جيسيكيا دي سالقادور، هنا م. شميدت، "UN Peacekeeping and Democratization in Conflict-Affected Countries"، American Political Science Review، ١١٧:٤ (٢٠٢٢): ١٣٠٨-١٣٢٦، <https://doi.org/10.1017/S000305422001319>

٥ سوزانا ب. كامبل، جيسيكيا دي سالقادور، "Keeping or Building Peace? UN Peace Operations beyond the Security Dilemma"، American Journal of Political Science، ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، <https://doi.org/10.1111/ajps.12797>

٦ هنا شميدت، "Keeping Electoral peace? Activities of United Nations peacekeeping operations and their effects on election-related violence"، Conflict Management and Peace Science، ٢٨:٥ (٢٠٢١): ٥٨٠-٦٠٤، <https://doi.org/10.1177/0738894220960041>

٧ زوريتا باباكي، توبياس بوهميلت، "Can UN Peacekeeping Promote Environmental Quality?", International Studies Quarterly، ٦٥:٤ (٢٠٢١): ٨٨١-٨٩٠، <https://doi.org/10.1093/isq/sqab051>

٨ يوجين شين، فلورا ماكرون، ديفيد موزيرسكي، "Renewable Energy and the United Nations: A green Spark for Peace in South Sudan (Stimson Center, February ٢٠٢٢)", <https://www.stimson.org/2022/renewable-energy-and-the-united-nations-a-green-spark-for-peace-in-south-sudan/>

٩ مارجريتا بلجيوسو، جيسيكيا دي سالقادور، جوناثان برينكني، "Tangled up in Blue: The Effect of UN Peacekeeping on Nonviolent Protests in Post-Civil War Countries"، International Studies Quarterly، ٦٥:١ (٢٠٢١): ١٥-١، <https://doi.org/10.1093/isq/sqaa015>